

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون تيارت - ملحقة قصر الشلالة
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

نسخة محدلة
و مصححة

2020/12/16

تخصص: مالية و بنوك

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر

أ. بلجيلالي فتيحة


أثر تقلب أسعار الصرف على أداء البنوك في الجزائر

دراسة حالة سعر صرف الدينار خلال الفترة (2000-2014)

تحت إشراف:

أ. بلجيلالي فتيحة

من إعداد الطالب:

بودالي الحاج

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة تيارت	أستاذ محاضر أ	د. آيت عيسى عيسى
مشرفا	جامعة تيارت	أستاذة محاضرة أ	د. بلجيلالي فتيحة
مناقشا	جامعة تيارت	أستاذة محاضرة أ	د. بنية صابرينة

السنة الجامعية 2020/2019

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون تيارت - ملحقة قصر الشلالة
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

تخصص: مالية و بنوك

مذكرة مقدمة لنييل شهادة الماستر

أثر تقلب أسعار الصرف على أداء البنوك في الجزائر

دراسة حالة سعر صرف الدينار خلال الفترة (2000-2014)

تحت إشراف:

أ. بلجيلالي فتيحة

من إعداد الطالب:

بودالي الحاج

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة تيارت	أستاذ محاضر أ	د. آيت عيسى عيسى
مشرفا	جامعة تيارت	أستاذة محاضرة أ	د. بلجيلالي فتيحة
مناقشا	جامعة تيارت	أستاذة محاضرة أ	د. بنية صابرينة

السنة الجامعية 2020/2019

سورة الاحقاف

شكر و تقدير

بعد أن من الله علي بانجاز هذا العمل ، فإنني أتوجه إليه سبحانه وتعالى أولا واخرا بجميع ألوان الحمد والشكر على فضله وكرمه الذي غمرني به فوفقت إلى ما أنا فيه راجيا منه دوام نعمه وكرمه ، وانطلاقا من قوله صلى الله عليه وسلم : "من لا يشكر الناس لا يشكر الله "، فإنني أتقدم بالشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذة المشرفة " بلجيلالي فتيحة " على إشرافها على هذه المذكرة وعلى الجهد الكبير الذي بذلته معي ، وعلى نصائحها القيمة التي مهدت لي الطريق لإتمام هذه الدراسة، فلها مني فائق التقدير والاحترام ، كما أتوجه في هذا المقام بالشكر الخاص لأساتذتنا الذين رافقونا طيلة المشوار الجامعي ولم يبخلوا في تقديم يد العون لنا وخاصة الأستاذ آيت عيسى عيسى .

وندين بالشكر أيضا إلى كل عمال الجامعة والعاملين فيها الذين ساعدونا من خلال تقديم جميع التسهيلات ومختلف التوضيحات خاصة الاخنتين عيشة و منيرة كل الشكر والاحترام لهم.

وفي الختام نشكر كل من ساعدنا وساهم في هذا العمل سواء من قريب أو بعيد حتى ولو بكلمة طيبة أو
ابتسامة عطرة

إهداء

إلى الشمعة التي أضاءت لي شمس الأمنيات، إلى التي علمتني

معنى الحياة و سيرت معي الليالي ساعية في إيصالي لأعلى

المرتبات، إلى قرة عيني و منبع حنائي أمي العزيزة أطل الله في عمرها

إلى سندي في الحياة و مرجعي في كل الأوقات، إلى من لم

يخل علي ماديا و معنويا إليك يا معلم الصبر و العزيمة إلى

أغلي ما يمتلكه المرء و يفتخر به أبي العزيز أدامه الله فوق رؤؤسنا

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي

إلى من علموني علم الحياة "إخوتي الأعزاء".

إلى عائلتي الكريمتين أخوالي، وأعمامي "بودالي".

إلى زملائي وزميلاتي في قسم "مالية وبنوك" الذين أتمنى لهم كل النجاح

والتوفيق في حياتهم المهنية.

إلى كل "الأساتذة الكرام" الذين أشرفوا على تعليمي، أرجوا وأدعوا الله أن يحفظهم ويطيل عمرهم.

وفي الأخير أرجوا من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة المتربصين المقبلين على

التخرج.

إهداء

مازلت نيران الحزن على فراق الأحبة ملتهبة ومتأججة، ولما كان وصية نبوية عن رسول الله ﷺ .
فإنه أكبر رجاء للمتوفي في قبره، لأن هو السبيل لإضاءة قبر المتوفي وتحويل هذا القبر من موطن
للدود وحفرة من حفر النار إلى مرقد مفروش بفرش الجنة ، فمن شأن أن يملأ قبر المتوفي بالرضا،
والتور، والفسحة، والسّرور أن يدعو له بالرحمة والمغفرة. « اللهم إنا نتوسّل إليك، أن ترحم استاذي
بركان بخيرة اللهم أنسه في وحدته، وفي وحشته وفي غربته. يقول: عن أبي هريرة رضي الله عنه أن
رسول الله ﷺ قال: إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به،
أو ولد صالح يدعو له. رواه مسلم

كان لي الشرف أن تكون مشرفي في مذكرة تخرجي، كنت بمثابة الاب لجميع الطلبة. فكان للأجل
رأي آخر، أخذتك الموت منا أستاذي.

أستاذنا الفاضل نقدم لك كل التقدير والثناء بعدد قطرات المطر، وشذى العطر على كل ما
قدمته من أجلنا، وعلى جهودك الثمينة من أجل الرقي بمسيرة تعليمنا. تحجّل عبارات الشكر
منك، لأنك أكبر منها

لقد قمت بتحويل الفشل إلى نجاح مبهر، لذلك فنحن نشكر جهدك، ونقدر عملك، فأنت
بالفعل جدير بالتميز. لقد تعلمنا منك أن للنجاح أسرار، وأن المستحيل يتحقق بعملنا، وأن
الأفكار الملهمة تحتاج إلى من يغرسها في عقولنا، فنشكر كثيرا على ما قدمته لنا من جهود
قيمة. نام في قبرك مرتاح ندعو الله أن يجعل قبرك روضة من رياض الجنة والفردوس.

بركان بخيرة

الملخص:

تسهل البنوك عملية العرض والطلب على النقود باعتبارها مؤسسات مالية وسيطة، حيث تقوم بإقراض الشخص الذي يحتاج بسيولة مقابل ضمان يكفي أو يزيد على قيمة المبلغ المقترض، أو الاحتفاظ بمن لديه فائض من الثروة، وبدورها تقوم باستثمار هذه الأموال وإعطاء صاحبها فائدة حسب الاتفاق الذي جرى بين البنك والعميل، كما تطورت المنظومة المصرفية بشكل كبير فظهرت عدة أنواع من البنوك لكل منها وظيفة خاصة. تحظى آلية سعر الصرف بأهمية بالغة كونها نقطة مركزية في الاقتصاد المالي الدولي ويكمن دورها في التسوية التي تجريها على ميزان المدفوعات الخاص بالدولة وتعدهل وخاصة في الدول العظمى والمتقدمة، كما أنها الأساس الذي يتم الاستناد إليه في مبادلة العملة الأجنبية بالعملة الوطنية، بالإضافة إلى قيمة العملة النقدية في دولة ما بالنسبة لدولة أخرى أجنبية حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في ذلك.

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية، سعر الصرف، سوق الصرف، الأداء البنكي.

Summary:

Banks facilitate the process of supply and demand for money as intermediary financial institutions, where they lend A person who needs liquidity in return for a guarantee that is sufficient or more than the value of the borrowed amount, or to keep whoever has it A surplus of wealth, and in turn it invests this money and gives its owner interest according to the agreement that was made between The bank and the customer, and the banking system has developed greatly, and several types of banks have emerged, each with a job Especially. The exchange rate mechanism is of great importance as it is a central point in the international financial economy and its role lies in the settlement that it makes on the state's balance of payments and adjusts it, especially in the great and developed countries, and it is also the basis on which to exchange foreign currency for the national currency, in addition to the value of the currency Cash in one country in relation to another foreign country. This was based on the descriptive and analytical approach.

Keywords: commercial banks, exchange rate, exchange market, banking system reforms, banking performance.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
	شكر وتقدير
	اهداء
	الملخص
	الفهرس
	قائمة الاشكال والجداول
أ - د	مقدمة عامة
الفصل الاول: مفاهيم عامة حول البنوك التجارية	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: ماهية البنوك
03	المطلب الأول: نشأة وتطور البنوك التجارية
04	المطلب الثاني: تعريف البنك
06	المطلب الثالث: أنواع البنوك ووظائفها
11	المبحث الثاني: ماهية البنوك التجارية
11	المطلب الأول: تعريف البنوك التجارية و خصائصها
14	المطلب الثاني: أهداف البنوك التجارية وهيكلها التنظيمي
17	المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية
22	المبحث الثالث: ماهية الاداء
22	المطلب الأول: مفهوم الأداء
24	المطلب الثاني مفهوم الاداء المالي والنسب المستخدمة
27	المطلب الثالث: أهمية التقييم المالي واهدافه
30	خلاصة
الفصل الثاني سياسة سعر الصرف	

32	تمهيد
33	المبحث الاول: مفاهيم اساسية حول سعر الصرف
33	المطلب الأول: تعريف سعر الصرف و أشكاله
35	المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف و محدداته
38	المطلب الثالث: وظائف سعر الصرف و العوامل المؤثرة فيه
41	المبحث الثاني: أنظمة سعر الصرف
41	المطلب الأول: نظام سعر الصرف الثابت
48	المطلب الثاني: سياسة تحديد نظام الصرف الملائم
49	المطلب الثالث: المعايير التي تحكم إختيار نظام الصرف
51	المبحث الثالث: سوق الصرف
51	المطلب الاول: سوق الصرف و وظائفه
53	المطلب الثاني: أنواع سوق الصرف و خصائصه
57	المطلب الثالث: هيكل سوق العملات
64	خلاصة
الفصل الثالث: بنك الجزائر ودوره في استقرار الصرف	
66	تمهيد
67	المبحث الاول: إصلاحات النظام المصرفي الجزائري منذ الاستقلال إلى غاية 1990
67	المطلب الأول: مرحلة تكوين النظام المصرفي الجزائري من (1962-1970)
68	المطلب الثاني: إصلاحات النظام المصرفي الجزائري من (1970-1985)
70	المطلب الثالث: هيكل ومكونات الجهاز المصرفي الجزائري
77	المبحث الثاني: مراحل تطور الجهاز المصرفي
77	المطلب الاول: تطور نظام الصرف للفترة 1962-1986
79	المطلب الثاني: سياسة سعر صرف الدينار 1989-2000
80	المطلب الثالث: سياسة سعر صرف الدينار 2000-2014
82	المبحث الثالث: دور بنك الجزائر في ادارة سياسة سعر الصرف
82	المطلب الاول: ماهية البنك المركزي وأنظمة سعر الصرف

84	المطلب الثاني: تدخل البنوك المركزية في سوق الصرف الاجنبي
85	المطلب الثالث : سعر صرف الدينار الجزائري
90	خلاصة
100	الخاتمة
104	قائمة المصادر و المراجع

قائمة الاشكال

والجداول

قائمة الاشكال:

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
76	البنوك و المؤسسات المالية في القطاع المصرفي الجزائري	01-03

قائمة الجداول:

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الجدول
47	المقارنة بين نظم الصرف	01-02
87	تطور سعر الصرف الموازي و الرسمي في الجزائر	01-03

المقدمة

توطئة:

يشير إستقراء التاريخ النقدي للمجتمعات القديمة منذ القديم كأداة للقضاء على المشاكل التي سببتها نظم التبادل القائمة على المقايضة، وقد إتصفت النقود في بداية إستخدامها بكونها سلعة بمعنى تتمتعها بقيمة ذاتية وشغلها الحيز كبير كما هو الحال بالنسبة للملح وانتهى الأمر الى إستخدام سلع ذات قيمة عالية تشغل حيزا صغيرا كما هو الحال في إستخدام المعادن النفيسة كالفضة والذهب. في إطار النظم النقدية المعدنية كنظام المعدنيين والنظام الذهبي. ومع بروز مشكلة السيولة في بداية الربع الثاني من القرن 20 و عدم كفاية الانتاج منه لاحتياجات التعامل ظهرت النقود الورقية والتي مثلت دينا في ذمة السلطة النقدية التي أصدرتها وأخيرا كان ظهور النقود المصرفية التي تتكون من ودائع البنوك التجارية والممثلة الجزء الأكبر من عرض النقود في الدول المتقدمة.

النقد أو العملة هي وحدة التبادل التجاري، وهي تختلف من دولة إلى أخرى، وتمثل العملة شكل يسهل التبادل التجاري مقارنة بالأسلوب التبادلي القديم القائم على تبادل السلع مباشرة ويأتي معنى كلمة التعامل، ويقصد بشكل المال الذي يتم التعامل التجاري به، ويمكن تداول هذه العملة مع عملات أخرى في سوق الصرف الاجنبي أو سوق الفوركس حتى تكون للعملة قيمة بالنسبة للعملات الأخرى. يمكن النظر الى سعر الصرف على انه عبارة عن عدد الوحدات من العملة الوطنية التي تدفع ثمنا لوحدة واحدة من العملة الأجنبية. ومن زاوية ثانية يمكن النظر الى سعر الصرف باعتباره عدد وحدات العملة الأجنبية التي تدفع ثمنا لوحدة واحدة من العملة الوطنية.

إن آلية سعر الصرف تعتبر عنصر القطب في الفكر المالي الحديث نظرا لما تكتسبه من أهمية بالغة في تعديل وتسوية ميزان المدفوعات للبلاد السائرة في طريق النمو، والتي تتميز بوجود عجز هيكلية مزمن تبعا للسياسات الاقتصادية الكلية في مجال التنمية المتبعة حيث ينظر إلى حركة راس المال الاجنبي كمحرك أساسي في عملية تمويل الاستثمارات وكذا الاستهلاك الخاص بقطاع العائلات والمشاريع وقد أصبحت أنظمة أسعار الصرف المتعارف عليها، كسعر الصرف العائم والثابت عاجزة عن إيجاد فعالية التوازن في ميزان المدفوعات للبلدان النامية، وبالنظر الى سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الغير متوازنة والمتكافئة تعرف ثقل المديونية

الداخلية والخارجية المتزايدة، إن المنظمات المالية والنقدية الدولية تقترح التخفيض في حجم هذه المديونية وتبعا لذلك التحكم في ميكانيزم أسعار الصرف لإيجاد حلول ناجحة لعملية التنمية.

أولا: الإشكالية

- ما هو تأثير تقلبات سعر الصرف على أداء البنوك في الجزائر؟
- ومن أجل الامام بموضوع الدراسة كان ولا بد من تجزئة الاشكالية الى الاسئلة الفرعية التالية:
- ماذا نعني بسعر الصرف وما هي العوامل المؤثرة في سعر الصرف؟
- ماهي مؤشرات الاداء المالي في البنك التي تتأثر بتقلبات أسعار الصرف؟
- ما هي اهم مميزات سعر الصرف؟

ثانيا: فرضيات البحث

1. الفرضية الرئيسية:

لا يوجد تأثير لتقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك.

2. الفرضيات الفرعية:

- يمكن أن تتأثر البنوك بتقلبات سعر الصرف بشكل طفيف؛
- يفترض أن هناك عدة محاور لمؤشرات قياس أداء في البنوك بهدف الحكم على أدائها منها مؤشرات المردودية، السيولة الربحية إلخ.

ثالثا: مبررات البحث

- يندرج الموضوع في إطار التخصص؛
- الأهمية البالغة التي تتميز بها البنوك في ترقية الإقتصاد الجزائري بإعتباره محركه الأساسي؛
- إعطاء نظرة شاملة على مختلف البنوك والتقنيات التي تستعملها في إدارة تقلبات سعر الصرف.

رابعا: أهداف البحث

- من أسباب دراسة أي موضوع هو الغاية لتحقيق أهدافها و التي كانت كالتالي:
- محاولة إبراز ما مدى تأثير سعر الصرف على أداء البنك الجزائري؛
- التعرف على العلاقة بين تقلبات أسعار الصرف وأداء البنوك التجارية؛

- التعرف على مختلف المفاهيم المتعلقة بمخاطر أسعار الصرف وتأثيرها على أداء البنك؛

خامسا: حدود الدراسة

- الحدود الزمانية: حيث تمت الدراسة خلال الفترة الزمنية الممتدة بين 1986-2014.

- الحدود المكانية: حددت هذه الدراسة في إطارها المكاني ممثلا بالجزائر.

سادسا: منهج الدراسة

تم الاعتماد على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي و ذلك من خلال تسليط الضوء على الجوانب النظرية المتعلقة بسعر الصرف والمفاهيم الخاصة بالبنوك التجارية، و من ثم تحليل مختلف المعطيات الخاصة بتقلبات سعر الصرف و تأثيراته المختلفة.

سابعا: أهمية البحث

- تنبع أهمية الدراسة من خلال تناول قطاع مهم، وهو القطاع المصرفي الذي يلعب دورا مهما وأساسيا في الاقتصاد الوطني .

- توضيح مدى تأثير سعر صرف في ضل غياب سياسة مالية فعالة في الجزائر.

ثامنا: صعوبات الدراسة

صادفنا جملة من الصعوبات منها انتشار وباء الكورونا والذي كان سببا في غلق الجامعات وشل جميع وسائل الطرق مما صعب علينا التنقل الى المكتبات والجامعات.

تاسعا: تقسيمات الدراسة

تم تقسيم البحث الى ثلاثة فصول: كان الفصل الأول تحت عنوان مفاهيم عامة حول البنوك التجارية ويضم ثلاثة مباحث يتضمن المبحث الاول ماهية البنوك، و المبحث الثاني فقد تم استعراض ماهية البنوك التجارية، أما بالنسبة للمبحث الثالث فقد تم التطرق الى ماهية الاداء.

في حين ان الفصل الثاني كان بعنوان سياسة سعر الصرف ويضم ثلاثة مباحث: تضمن المبحث الاول مفاهيم اساسية حول سعر الصرف، و المبحث الثاني كان بعنوان أنظمة سعر الصرف، اما المبحث الثالث فقد تم فيه استعراض سوق الصرف.

أما الفصل الثالث والآخر كان بعنوان بنك الجزائر ودوره في استقرار سعر الصرف ويضم ثلاثة مباحث: كان المبحث الأول حول إصلاحات النظام المصرفي الجزائري منذ الاستقلال إلى غاية 1990. و تضمن المبحث الثاني مراحل تطور القطاع المصرفي، أما المبحث الثالث فقد تم فيه استعراض فيه دور البنك الجزائري في إدارة سياسة سعر الصرف.

عاشرا: الدراسات السابقة

هناك بعض الدراسات التي تناولت بعض جوانب الدراسة نذكر منها:

1- دراسة علي بطاهر، بعنوان: اصلاحات النظام المصرفي الجزائري و اثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية (2006): حيث استهدف الباحث بيان اثر الاصلاحات على تعبئة المدخرات تمويل التنمية ولقد توصل الباحث الى ان الاصلاح المالي خطوة رئيسية في الاصلاح الاقتصادي وهذا من أجل مواكبة ظاهرة العولمة الاقتصادية.

2- دراسة عبد الجليل هجيرة، بعنوان : أثر تغيرات أسعار الصرف على الميزان التجاري- دراسة حالة الجزائر: تطرقت الباحثة في هذه المذكرة إلى دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، حيث أخذت بعين الاعتبار خاصية الاقتصاد الجزائري والتي تكمن في أن الصادرات تعتمد على قطاع المحروقات بالدولار الأمريكي أما الواردات فمجملها بعملة الاورو، حدد البحث عينة دراسته في الجزائر وهذا من أجل إبراز التأثيرات التي تحدثها تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، تمت معالجته لهذه الدراسة باستخدام نموذج التكامل المشترك، وقد توصل الباحث من دراسته هذه إلى وجود علاقة في المدى الطويل بين تغيرات سعر صرف الاورو والدولار، ورصيد الميزان التجاري الجزائري، انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية خاصة الاورو، بحيث يشكل أصعب تحدي تواجهه الجزائر خاصة وإنها مرتبطة تجاريا بالدول الأوروبية.

3- دراسة سناء مسعودي، بعنوان: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، جامعة الشهيد حمدة لخضر بالوادي. تتفق كل من الدراسات السابقة وموضوع هذه الدراسة في أهمية دراسة أسعار الصرف كون أن هذه الأخيرة لها أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني، وكذلك اتفاقها في استخدام منهج البحث حيث اعتمدت معظمها على المنهج التحليلي و الوصفي.

الفصل الأول: مفاهيم

عامة حول البنوك

تمهيد:

تعتبر البنوك الشريان الرئيسي للاقتصاد وهي التي يجري فيها النقد كما تجري الدماء في الشرايين فتقوم بتغذية الاستثمارات هنا وهناك. وهي تقوم على وجود النقد الفائض ورصد حسابات لكل زبون ومن ثم تقوم بممارسة عملها التجاري كالتحويل والاستثمار والاقراض وتضع عليه أرباحها أو بمعنى أدق الفائدة مقابل السداد المقسط على إجمالي أصل القرض، ورغم المحاذير الاسلامية على هذه التعاملات إلا أنها السائدة اليوم منذ الثورة الصناعية.

قصد الإمام أكثر بمختلف المفاهيم المتعلقة بالبنوك، تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الاول : ماهية البنوك.

المبحث الثاني: ماهية البنوك التجارية.

المبحث الثالث: ماهية الاداء .

المبحث الأول: ماهية البنوك

لقد عرفت البنوك بصفة عامة تطورا هاما عبر التاريخ ولقد مس هذا التطور كل الجوانب فأثرت وتأثرت بمحيطها السياسي،الاقتصادي،المالي والنقدي، وحتى الاجتماعي والثقافي، كل ذلك أدى إلى بروز وظائف جديدة بالنسبة للبنوك تماشيا مع هذه التطورات ومواكبة لمتطلبات العصر. تطرقنا في هذا المبحث نشأة وتطور البنوك التجارية،تعريف البنك و أنواعه ووظائفه.

المطلب الأول: نشأة وتطور البنوك التجارية

لقد إحتلت البنوك منذ فترة طويلة أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية، وتزداد أهميتها من وقت لآخر مع التطورات الهامة التي تطرأ على اقتصاديات الدول، خاصة أنها تقوم بتزويد المشاريع والقطاعات المختلفة والاقتصاديات بشكل عام بالتمويل اللازم لمواكبة التطور السريع الذي يميز العصر.

أولا: نشأة البنوك

ترجع نشأة البنوك التجارية إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى، حيث قام تجار الصياغة في أوروبا بقبول أموال المودعين مقابل إصدار إيصالات وشهادات إيداع بمبلغ الوديعة، وقد لاحظ الصيارفة أن تلك الإيصالات أخذت تلقى قبولا عاما في التداول للوفاء ببعض الالتزامات وأن أصحاب هذه الودائع لا يتقدمون لسحب ودائعهم بدفعة واحدة بل بنسبة معينة وتبقى باقي الودائع مجمعة لدى الصراف مما أوحى لهم بالقيام بإقراضها ومن هنا أخذ البنك بهذا الشكل يدفع فوائد إلى أصحاب الودائع لتشجيع المودعين، ولم يعد الغرض من عملية الإيداع هو حفظ الوديعة فحسب بل التطلع إلى الحصول على فائدة وبهذا تطور نشاط البنك في مجال تلقي الودائع مقابل فائدة وتقديم القروض بناء على هذه الودائع لقاء فائدة أيضا¹.

¹ العاني إيمان، البنوك التجارية و تحديات التجارة الخارجية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2007، ص3.

أما أول بنك في التاريخ هو بنك برشلونة سنة 1401م و في عام 1609م أنشئ بنك أمستردام وكان فرصه الأساسي حفظ الودائع و تحويلها عند الطلب، و بإستقرار في هذه المؤسسات المالية إعتاد الأفراد قبول شهادات الإيداع ثم تحولت الشهادة تدريجيا من شهادات إسمية إلى شهادات تستحق الدفع لحاملها فإزدياد تداول شهادات إنبتقت منها ما يعرف حاليا بالشيك. منذ بداية القرن 18م أخذت عدد من البنوك يزداد تدريجيا و كانت أغلبها مؤسسات مالية يملكها أفراد و عائلات و كانت القوانين تقتضي بحماية المودعين. إن ظهور الثورة الصناعية و إنتشارها في دول أوربا أدى إلى إنشاء بنوك بشكل شركات مساهمة إلى إتسعت و قامت فروعها لها في كل مكان فإتسعت وظائفها لتشمل عملية الإقتراض و التسهيلات الإئتمانية و خلق النقود.

في حين جاءت نشأة البنوك المركزية متأخرة كثيرا عن نشأة البنوك التجارية ففي عام 1668م أنشئ بنك السويد، و في عام 1694م أنشئ بنك إنجلترا و في عام 1800م بنك فرنسا¹.

المطلب الثاني: تعريف البنك

من الصعب إيجاد تعريف دقيق يحدد لنا مفهوم البنك لاختلاف القوانين و الأنظمة التي تتباين من بلد إلى آخر إضافة إلى تعدد الوظائف التي يقوم بها البنك و من بين هذه التعاريف نذكر:

أولا: التعريف القانوني للبنك

حسب القانون الجزائري يعرف المصرف بأنه "مؤسسة إقتصادية تملك الشخصية المعنوية التجارية تتعامل مع الآخرين على أساس قواعد تجارية تخضع لمبدأ التنظيم والانسجام في معاملتها مع محيطها الخارجي تكون محررة من كل القيود، ولها الحرية في تمويل المشاريع وتشتترط أن يكون المصرف مسجلا ضمن قائمة المصارف وبواسطة إعتقاد يصدر في الجريدة الرسمية"، يتحدد ذلك في الجزائر وفق القانون 10/90 المعدل والمتمم بالمر رقم 11/03 المتعلق بالنقد و القرض، يكون هدف المصرف الاساسي هو إقتراض الاموال بمعدل فائدة معين و ايداع الاموال الخاصة بعدة أشكال أو لاستثمارها بمعدل أعلى من معدل الإقتراض .

¹ قداوي خديجة، دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة اكلي احمد اولحاج، البويرة، 2018، ص4-5.

كما يقوم بتقديم أنواع مختلفة من الخدمات لزمائنه مقابل عمولة أو فائدة و المتفق عليه هو أن محور نشاط المصرف هو التعامل بالنقد و هناك من يقول بأن نشاطه الاساسي هو المتاجرة بالديون¹.

ثانيا: التعريف الاقتصادي للبنك

هنالك عدة تعريفات متنوعة للبنك باعتباره مؤسسة مالية و وسيطا وتاجرا في الأموال بين الممولين والمتمولين من المستثمرين وأصحاب المشاريع حيث يتوسط البنك بين المقرضين والمقترضين، وسوف نتطرق إلى بعض منها:

البنك عبارة عن منشأة مالية تقوم بجمع الودائع وقبولها ثم إقراضها قصد توظيف المال وإمداد المشاريع الاقتصادية بمصادر التمويل البنك شركة ينطوي عملها على استلام الودائع المختلفة والقيام بالعمل المصرفي اللازم للنشاط التجاري والمالي والاقتصادي ويستهدف البنك من هذا العمل دعم المركز المالي والحصول على أرباح في كل عملية مالية يقوم بها.

يعرف Mishkin .Fredric S 2009 المصارف بأنها مؤسسات مالية تقبل الودائع وتمنح القروض، وينطوي تحت هذا المصطلح منشآت متعددة مثل المصارف التجارية ومؤسسات الإقراض والادخار ومصرف وإتحادات منح الائتمانات، كما أنها تلعب دور الوساطة المالية من خلال تفاعلها مع الفرد بصفة مستمرة ومتكررة.

أما تعريف Rose. Peter S 2002 فتضمن المصرف بقوله وسيط مالي يقبل الودائع ويمنح القروض ويقدم مجالا أوسع من خدمات أي مؤسسة مالية أخرى.

لقد حدد Molyneux Philip 1990 العوامل التي يمكن من خلالها إطلاق تسمية مصرف وهي:

- السمعة الجيدة نتيجة الاحتفاظ بالودائع.
- وجود شبكة واسعة من الخدمات المصرفية المتخصصة ذات الجودة العالية، لاسيما الحسابات الجارية وحسابات الودائع، وقبول الأموال في الأعمال المصرفية للبيع بالجملة، وتقديم القروض والتسهيلات

¹ سهام ميلاط، النظام القانوني للمؤسسات المصرفية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص قانون الاعمال، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2014، ص7

بالمكشوف أو الإقراض في نطاق الأعمال المصرفية للبيع بالجملة، وتقديم خدمات عمليات تبادل العملات الأجنبية والتعامل بالكمبيالات والسندات الأذنية بما في ذلك تمويل التجارة الخارجية، وتقديم الاستثمارات المالية والتسهيلات اللازمة في ميدان بيع وشراء الاستثمارات.

- الاحتفاظ بحد أدنى من رأس المال والاحتياطيات.

و عليه و بناء على ما تقدم، فإن البنوك تعتبر مؤسسات مالية تقدم مجالا واسعا من الخدمات المالية Financial Services خصوصا خدمات الائتمان والادخار. كما أنها توفر مجالا واسعا من الوظائف المالية Financial Functions لأي منظمة تعمل في ميدان الاقتصاد مما أدي إلي وجود مصارف وخدمات مالية عالمية ذات جودة عالية¹.

المطلب الثالث: أنواع البنوك و وظائفها

أولا: أنواع البنوك

تنقسم البنوك إلى عدة أنواع و ذلك وفق جملة من المعايير، نسردها فيما يلي:

1- من حيث شكل الملكية (الوضع القانوني) :

وتنقسم إلى:

1-1 البنوك العامة:

هي البنوك التي تمتلكها الدولة و تمتلك كامل رأس مالها و تشرف على أعمالها وأنشطتها،ومن أمثلتها: البنك الوطني الجزائري، بنك الجزائر الخارجي، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، القرض الشعبي الجزائري.

1-2 البنوك الخاصة:

تأخذ هذه البنوك شكل الملكية الفردية أو شركات الأشخاص حيث تعود ملكيتها إلى شخص واحد أو عائلة واحدة، أو مجموعة شركاء.

¹ هارون مسعودي، الخدمات المصرفية الإلكترونية ودورها في تفعيل النشاط البنكي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص بنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2012، ص5-4.

1-3 البنوك المختلطة:

هي البنوك التي تشترك في إدارتها كل من الدولة والأفراد أو الهيئات، و لكي تحافظ الدولة على سيطرتها على هذه البنوك فإنها تعتمد إلى إمتلاك نصف رأس المال بما يسمح لها بالإشراف عليها و توجيهها بما ينسجم والسياسة المالية و الاقتصادية للدولة.

2- من حيث جنسيتها:

و تنقسم إلى:

2-1 البنوك الوطنية:

هي البنوك التي تعود ملكيتها إلى أشخاص طبيعيين أو إعتباريين تابعين للدولة التي تقوم هذه البنوك على أرضها.

2-2 البنوك الأجنبية:

هي البنوك التي تعود ملكيتها إلى رعايا دولة أخرى غير الدولة المسجلة فيها هذه البنوك.

2-3 البنوك الإقليمية:

هي البنوك التي يشترك في ملكيتها عدد من دول منطقة معينة مثل صندوق النقد العربي.

2-4 البنوك والصناديق الدولية:

هي البنوك و الصناديق المنبثقة عن هيئات دولية كالبنك الدولي و صندوق النقد الدولي.

3- من حيث تفرعها:

و تنقسم إلى:

3-1 البنوك المنفردة:

هي البنوك ذات المركز الواحد تمارس فيه كافة أنشطتها المصرفية أو تحدد لها مناطق محددة لفتح الفروع.

3-2 البنوك المتفرعة محليا:

هي البنوك التي يسمح لها بفتح فروع داخل الدولة التي تحمل جنسيتها.

3-3 البنوك المتفرعة إقليمياً:

هي تلك البنوك التي تنشر فروعها ضمن منطقة جغرافية محددة تضم أكثر من بلد واحد.

4-3 البنوك المتفرعة عالمياً:

هي البنوك الكبيرة المسموح لها بانتشار فروعها في مختلف أنحاء العالم، و من الجدير بالذكر أن نظام المصارف ذات الفروع المنتشرة (محلياً وإقليمياً و عالمياً) هو السائد في معظم بلدان العالم، نظراً لما يمتاز بمرونة في تأدية الخدمات المصرفية المختلفة.

4-4 من حيث شرعية العمليات:

و تنقسم إلى:

4-1 بنوك تقليدية (ربوية):

هي تمثل البنوك التجارية التي تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع و منح القروض مقابل فائدة محددة شرط أن يكون معدل الفائدة على القروض أكبر من معدل الفائدة على الوديعة، لأنها بنوك تهدف إلى تحقيق الربح إلى جانب القيام بمجموعة من العمليات من خصم الأوراق المالية، فتح اعتمادات مستندية شراء و بيع العملات الأجنبية.... الخ¹.

4-2 البنوك الإسلامية:

المصرف الإسلامي هو "مؤسسة مالية مصرفية تقوم بتجميع الموارد المالية و توظيفها في مجالات تخدم الاقتصاد الوطني وفق ضوابط المشروعية، بهدف تحقيق الربح، لها رسالة إنسانية ذات بعد تنموي وإجتماعي تهدف إلى توفير منتجات مالية تحوز على السلامة الشرعية.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن المصارف الإسلامية عبارة عن مؤسسات مالية مصرفية وإقتصادية، وإجتماعية وتنموية، تقوم على تلقي الأموال من مختلف المتعاملين للقيام بالوظائف والأنشطة

¹ واضح نعيمة، العوامل المؤثرة على اتخاذ قرار منح القروض البنكية للمؤسسات الاقتصادية، رسالة دكتوراه، تخصص تسيير و مالية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2017، ص 10-11.

المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وترمي من خلال ذلك إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تخدم الفرد والمجتمع والاقتصاد ككل¹.

ثانيا: وظائف البنك المركزي.

تعد وظيفة البنك المركزي في الرقابة على البنوك التجارية وتنظيم الائتمان الوظيفة الرئيسية، حيث تتم هذه الرقابة من خلال العلاقة التي تربط البنك المركزي بالبنوك التجارية باعتباره بنك البنوك، والمقرض الأخير كما يمثل بنك الدولة زيادة على كونه مصدر الأوراق النقدية. وستطرق فيما يلي إلى الوظائف التي عادة ما يتميز بها كل بنك مركزي، وستعرض بعدها إلى وظائف بنك الجزائر في إطار قانون النقد والقرض.

1- إصدار النقود القانونية:

إن أهمية وظيفة الإصدار، زيادة على كونها تتمثل في السيطرة على حجم النقود القانونية المتداولة (أو أكبر جزء منها)، فهي ترتبط بأهمية حجم هذه النقود في مدى قدرة البنوك التجارية على خلق نقود وودائع حيث أن قدرة هذه الأخيرة على منح الائتمان ترتبط بأرصدها السائلة (حجم الودائع).

تمنح الدولة البنك المركزي سلطة إصدار الأوراق النقدية، إلا أن هذه السلطة تعتبر محددة وليست مطلقة، فحتى يتمكن البنك المركزي من إصدار عملة جديدة على إدارة البنك أن توفر الغطاء اللازم لهذا الإصدار الجديد، أي الحصول على رصيد احتياطي للعملة قبل القيام بعملية الإصدار. ففي ظل نظام الذهب، كان الغطاء ذهبيا، ولكن عند التحلي عن هذا النظام أصبح الغطاء يتكون من عدة أصول مختلفة.

2- البنك المركزي بنك الدولة:

يعتبر البنك المركزي الأداة الرئيسية في يد الحكومة لتنفيذ سياستها النقدية، حيث تحتفظ لديه بحساباتها ويقدم لها ما تحتاجه من قروض قصيرة وطويلة الأجل، ويتولى البنك المركزي عملية إصدار القروض العامة وتنظيم تصريفها بين البنوك والمؤسسات، ويشرف أيضا على عملية، كما يعتبر البنك المركزي كمستشار نقدي للدولة فيما يخص إستهلاك الدين العام ودفع الفوائد السياسات الواجب إتباعها لمواجهة مختلف الظروف .

¹ العاني إيمان، مرجع سبق ذكره، ص4.

3- البنك المركزي بنك البنوك:

تحتفظ البنوك التجارية لدى البنك المركزي بنسبة معينة من أرصدها النقدية، وهذا ما يسهل عليه إجراء عملية المقاصة بين حقوق وديون هذه البنوك. كما يقوم البنك المركزي بعملية إقراض البنوك التجارية. حيث يكون مستعدا دائما لمساعدتها في حالة تعرضها للعجز المالي أو عند الضرورة، ولهذا يعد البنك المركزي المقرض الأخير للنظام الائتماني. ويمكن التمييز بين عمليات الائتمان العادية وعمليات الائتمان الاستثنائية، فالعادية إما أن تتخذ شكل الخصم وإعادة الخصم أو القروض بضمانات، أم الاستثنائية فيقصد بها قيام البنك المركزي بمنح الائتمان إلى البنوك التجارية في أوقات الأزمات المالية ضمن شروط يقوم تحديدها.

4- الرقابة على الائتمان:

تعتبر هذه الوظيفة من أهم وظائف البنك المركزي، حيث تمثل الأداة الرئيسية التي يعتمد عليها في تنفيذ السياسة النقدية، ويستخدم البنك المركزي للقيام بهذه الوظيفة مجموعة من الوسائل، منها الكمية والمتمثلة في سياسة سعر إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة وأسلوب تعديل النسبة القانونية للاحتياطي الإجباري ومنها الكيفية والمتمثلة في تأطير القروض وهامش الضمان المطلوب والحد الأقصى لسعر الفائدة.¹

¹ حورية حمي، آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص بنوك و تأمينات، كلية

العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006، ص 33-32

المبحث الثاني: ماهية البنوك التجارية

البنك هو مؤسسة مالية تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع الموارد أو الأموال الفائضة عن حاجات أصحابها (أفراد، مؤسسات، دولة)، وإعادة إقراضها وفق أسس معينة أو استثمارها في مجالات أخرى. سنتطرق في هذا المبحث الى تعريف البنوك التجارية و خصائصها، أهداف البنوك التجارية وهيكلها التنظيمي، و وظائف البنوك التجارية.

المطلب الأول: تعريف البنوك التجارية و خصائصها

أولاً: تعريف البنوك التجارية

يمكن تعريف البنوك التجارية كالتالي :

البنوك التجارية هي مؤسسات مالية غير متخصصة تتعامل في الدين والائتمان، تعمل أساساً بتلقي الودائع القابلة للسحب أي تحت الطلب (قصيرة الأجل) وتقديم القروض، فهي تعتبر وسيط بين أولئك الذين لديهم فائض في الأموال وبين الذين يحتاجون لتلك الأموال. هي مؤسسة مهمتها الأساسية والعادية هي الحصول من الجمهور على أموال في شكل ودائع أو في شكل آخر، تستخدمها لحسابها الخاص في عملية القرض والعمليات المالية، أي ابتكار تقنيات التمويل البنكي لكونه وسيط مالي¹.

أنها مؤسسات ائتمانية غير متخصصة، تقوم بقبول ودائع الافراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الاجل .

تعتبر البنوك التجارية من أهم أنواع البنوك، وأكثرها نشاطاً وترتبط بها أوسع العمليات المصرفية إذ أن معظم الودائع تتركز لديها، كما أن معظم القروض تمنح من خلالها وتؤدي معظم الخدمات عن طريقها.

¹سخري كمال، دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكايمي، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مزاب، ورقلة، 2013، ص4.

انطلاقاً من التعاريف السابقة، يمكن القول بأن البنوك التجارية عبارة عن مؤسسة مالية وسيطية وذلك من خلال قيامها بجذب الودائع بمختلف أنواعها من المودعين وتقديمها على شكل قروض إلى الفئات المعنية¹.

كما يعرف البنك التجاري أيضاً بأنه "المؤسسة التي تستعمل النقود كمادة أولية، حيث تعمل على تحويل هذه النقود على منتجات وتضعها تحت تصرف زبائنها، فهي بذلك مؤسسة مسيرة بقواعد تجارية والتي تشتري و تحوّل وتبيع، كما أنّها تملك كأى مؤسسة أموالاً خاصة أين يشكل جزء منها المخزون الأدنى غير أن ما يميزها عن بقية المؤسسات هو أنّها تشتري دائماً مادتها الأولية بالإقراض، وتبيع منتجاتها دائماً بالاقتراض.

جاء في المعجم الوسيط، البنك مؤسسة تقوم بعمليات الائتمان بالاقتراض والإقراض. وجاء في الموسوعة الميسرة: مصرف أو بنك، تطلق هذه الكلمة بصفة عامة على المؤسسات التي تتخصص في إقراض النقود.

ترجع كلمة بنك إلى الكلمة الفرنسية Banque و إلى أصل الكلمة الإيطالية Banque. وتعني هاتان الكلمتان صندوقاً متيناً لحفظ النقود، كما تعبر الكلمة الإيطالية بانكا على المقعد، إذ كان التجار في القرون الوسطى يجلسون على الموائى والأماكن العامة للتجارة بالنقود و أمامهم مناضد عليها نقودهم تسمى بـ "Banco"، ثمّ قلت هذه الكلمة إلى اللغة العربية، كما يطلق على كلمة بنك اسم "مصرف"².

كما يعرف قانون النقد والقرض في مادته 114 البنوك التجارية على أنّها: أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات الموصوفة في المواد من 110 إلى 113 من هذا القانون وبالرجوع إلى هذه المواد نجد أن البنوك التجارية هي تلك المؤسسات التي تقوم بالعمليات التالية:

- جمع الودائع من الجمهور.
- منح القروض.
- توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها³.

¹ نوبوة نور، دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية وبنوك، العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2018، ص 11.

² اسمهان بوعناني، ترجمة المصطلحات البنكية في النصوص القانونية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص الترجمة، كلية الآداب واللغات والفنون، جامعة وهران السانبا، وهران، 2011، ص 75.

³ أنظر قانون النقد و القرض، 90/10 المادة 11.

ثانيا: خصائص البنوك التجارية

تمثل البنوك التجارية النوع الثاني من أشخاص النظرية النقدية، أي أنها تأتي في الدرجة الثانية بعد البنك المركزي ضمن الجهاز المصرفي لدولة ما، وهي تتميز بعدة خصائص منها القدرة على ترتيب ميزانيتها بشكل يمكنها من تأدية وظائفها بتقنية عالية.

ويمكن تحديد خصائص البنوك التجارية بما يلي:

1- مؤسسات مالية تقوم على الائتمان:

تعني قبول ودائع من الافراد المودعين و منح القروض و هي ائتمان المقترضين على أموال البنك وتحصل البنوك على فرق الفائدة ما بين الاقراض و الاقتراض.

2- مؤسسات مالية تتعامل بالنقود:

حيث أن جميع عمليات البنوك تقوم على أساس استخدام النقود فالقروض أخذ و عطاء و الفوائد عليها كلها نقدية إضافة إلى أنها تتسلم ودائع من الافراد بالنقود الاساسية و تقوم بإصدار نقود ودائع أكبر منها.

3- ظاهرة تركيز البنوك:

تعني تركيز أعمال البنوك في عدد قليل واضح من خلال عدد البنوك الصغيرة في معظم الدول.

4- تسعى البنوك التجارية إل الربح بعكس البنك المركزي:

تعتبر البنوك التجارية مشاريع رأسمالية،هدفها الاساسي تحقيق أكبر قدر من الربح وبأقل نفقة ممكنة، وهي غالبا ما تكون مملوكة من الافراد أو الشركات، وهذا الهدف مختلف عن أهداف البنك المركزي التي تتلخص في الاشراف واصدار النقود القانونية وتنفيذ السياسة النقدية¹.

¹بيتور جمعة، يعقوب امال ، دور البنوك التجارية في تمويل النشاط الاقتصادي ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي ، تخصص مالية وبنوك ، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة ادرا ،ادرا ،2017، ص 8.

المطلب الثاني: أهداف البنوك التجارية وهيكلها التنظيمي

أولاً: أهداف البنوك التجارية

يمثل البنك التجارية أهمية كبيرة في الاقتصاد تختلف حسب الوظائف التي يؤديها و قد أشار البعض أن أهداف البنوك التجارية تنقسم إلى ما يلي:

1- أهداف عامة:

هي تلك الأهداف التي تتعلق بالسياسة العامة للبنك مثل تحقيق نمو في حجم ربحية البنك بمعدلات أكبر من المنافسين في السوق المصرفية.

2- أهداف وظيفية:

هي تلك الأهداف التي تتعلق بالنواحي التنفيذية مثل الأهداف التي تتعلق بعلاقات البنك مع العملاء و اختيار العمالة و غيرها...

كما يرى البعض الآخر أن اهم هدف يسعى له البنك التجاري يتمثل في:

2-1 الربحية:

يتكون الجانب الأكبر من مصروفات البنك من تكاليف ثابتة تتمثل في الفوائد على الودائع و هذا يعني وفقاً لفكرة الرفع المالي أن أرباح تلك البنوك أكثر تأثيراً بالتغيير في إيراداتها ذلك بالمقارنة مع مؤسسات الأعمال الأخرى لذا يقال أن البنوك التجارية تعد من أكثر المؤسسات الأعمال تعرضاً لآثار الرفع المالي فإذا ما زادت إيرادات البنك بنسبة معينة ترتب على ذلك زيادة الأرباح بنسبة أكبر على العكس ذلك إذا انخفضت الإيرادات بنسبة معينة انخفضت الأرباح بنسبة أكبر بل قد تتحول أرباح البنك إلى خسائر و هذا يقتضي من إدارة البنك ضرورة السعي بزيادة الإيرادات و تجنب حدوث انخفاض فيها.

وإذا كان للاعتماد على الودائع كمورد رئيسي لموارد البنك المالية بعض الجوانب السلبية نتيجة التزام البنك بدفع فائدة عليها سواء حقق أرباح أو لم يحقق ، فإن للاعتماد على الودائع ميزة هامة ، فالعائد الذي يحققه البنك على استثماراته عادة ما يقل عن العائد الذي يطلبه ملاكها، و من ثم إذا اعتمد البنك على أموال الملكية في تمويل استثماراته ، فسوف يقفل أبوابه من اليوم الأول، بل و ربما لا يفتح أبوابه على الإطلاق أما

الاعتماد على الودائع كمصدر رئيسي لتمويل الاستثمارات فيحقق البنك حافة صافي الفوائد التي تتمثل في الفرق بين الأرباح المتولدة عن الاستثمار تلك الودائع و بين الفوائد المدفوعة عليها .

و بالطبع ذهب هذا الفرق إلى ملاك البنك مما يجعل العائد الذي يحصلون عليه أكبر بكثير من العائد على الاستثمار ، هذا و يطلق أحيانا على حافة صافي الفوائد بعائد الرفع المالي أو عائد المتاجرة بالملكية . أي العائد الناجم عن الاعتماد على أموال الغير في تمويل الاستثمارات¹.

ثانيا : الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية

ليس هناك شكل تنظيمي موحد للبنوك التجارية وانما يختلف هذا الشكل باختلاف مزيج الخدمات التي يقدمها البنك، بالإضافة إلى أن حجم البنك يؤثر على الهيكل التنظيمي الذي يتخذه، ومن المتفق عليه أن الهيكل التنظيمي لا بد وان يعكس الأنشطة التي يتم ممارستها. ويتم رقابة هذه الأخيرة من خلال الإيرادات المختلفة. وتتضمن كل إدارة عدد من الأقسام التي تتولى مهام ووظائف هذه الإدارة، وتتمثل في أربعة إدارات وهي:

1- إدارة القروض:

تركز هذه الإدارة أساسا على تقديم الأنواع المختلفة من القروض . وبالنسبة للبنوك الكبيرة الحجم لا يكون هناك قسم لكل نوع من أنواع القروض. فمثلا قد يكون هناك قسم للقروض التي تقدم للشركات الكبيرة، وقسم للقروض التي تقدم لأصحاب الخدمات المهنية المختلفة، وقسم لقروض المؤسسات المالية، وقسم القروض شركات التأمين، وقسم للقروض التي تقدم إلى تجار وممارسة الأوراق المالية. كما أن هناك أقسام بالبنوك الكبيرة الحجم لكل من القروض الاستهلاكية للعملاء ، وكذلك قسم للتأجير ،وبالنسبة للبنوك التي يكون لها تعاملات خارجية فيكون لديها قسم للقروض الأجنبية أو للحسابات الخارجية كما تم تحليل طلبات القروض والائتمان من خلال متخصصين، وذلك في أقسام خاصة وهي قسم تحليل طلبات الائتمان، وقسم

¹ ضيف خلاف، البنوك التجارية ودورها في تمويل التجارة الخارجية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية وبنوك كلية

العلوم الاقتصادية ، جامعة ام البواقي ، ام البواقي،2015،ص19

الكيميالات الذي يتم فيه توقيع العميل على أقساط القرض والفائدة، وأخيرا قسم الشؤون القانونية وهو المسؤول عن رقابة عمليات منح الائتمان.

2- إدارة التمويل

مهمة هذه الإدارة في الحصول على الأموال التي يستخدمها قسم القروض والائتمان في تقديم القروض. فمعظم الأموال يتم الحصول عليها من خلال قسم الودائع بأنواعها المختلفة سواء جارية أو لأجل أو إدارية، بالإضافة إلى قسم البنوك الأخرى المتعاملة مع البنك والتي يتم الحصول على الأموال فيه من خلال المقاصة بين الشيكات وتقديم الخدمات الاستشارية لهذه البنوك. كما تشتمل هذه الإدارة على قسم الاستثمار الذي يختص بالالتجار في الأوراق المالية سواء طويلة أو قصيرة الأجل. وكذلك قسم التخطيط والتسويق والذي تقع عليه مهمة تسويق الخدمات المالية بالإضافة إلى تطوير هذه الخدمات أو تقديم خدمات جديدة من أجل النمو والتوسع في المستقبل. وأخيرا قسم الرقابة والمحاسبة المالية والذي يتولى مراقبة السجلات المالية للبنك والتأكد من سلامة العمليات المحاسبية سواء بالنسبة للتدفق النقدي الداخل أو الخارج.

3- ادارة العمليات

تتولى هذه الإدارة شؤون البنك والتسهيلات المادية التي يملكها أو التي يستخدمها في عملياته اليومية مثل قسم حفظ السجلات وإجراءات التسجيل الخاصة بكل من الايداعات أو المسحوبات وكذلك القروض للعديد من الأنواع المختلفة للعملاء، بالإضافة إلى قسم الكمبيوتر أو نظم المعلومات ، وكذلك قسم شؤون العاملين و الذي يختص بحفظ سجلات العاملين وبرامج تدريبهم. كما تشمل هذه الإدارة على قسم للصرافة سواء صرافة آلية أو بشرية، وكذلك قسم الأمن وذلك للحفاظ على أموال المودعين وممتلكات البنك. وأخيرا قسم إدارة النقدية والذي يتولى الرصيد النقدي ومتطلبات السيولة اليومية سواء لأفراد أو منشآت الأعمال¹.

¹ قروط الزهرة، تقييم اليات منح القروض في البنوك التجارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة احمد دراية، أدرار، 2015، ص11

المطلب الثالث :وظائف البنوك التجارية

تغيرت نظرة البنوك التجارية لنفسها من مجرد مكان لتجميع الأموال و إقراضها، وأصبح من الصعب حصر جميع الوظائف التي تقدمها، وذلك لتعددتها وتنوعها نتيجة التطورات المستمرة و اتساع استخدام المسائل التكنولوجية الحديثة و عليه فقد حظيت البنوك التجارية بالأهمية البالغة نظير قيامها بجملة من الوظائف والتي يمكن ترتيبها فيما يلي:

اولا: الوظائف البنكية غير العادية (خلق نقود الودائع)

عندما تقوم البنوك التجارية بمنح الائتمان فإنها بذلك تضع جملة من الوسائل النقدية تحت تصرف المقترضين ومن هنا يمكن القول أن للبنوك التجارية الوظيفة الأساسية التي لا يشاركها فيها أي من المؤسسات المالية الأخرى بخلاف البنك المركزي و تتمثل في خلق النقود و يتسنى للبنوك التجارية هذا الدور من خلال إعطائها المقترض الحق في أن يسحب عليها مبالغ في حدود قرضه، و ذلك بواسطة الشيكات أو الحوالات والمقترض يمكنه استعمال هذه المبالغ بواسطة الشيكات أو الحوالات في تسديد قيمة السلع و الخدمات التي يريد الحصول عليها تماما كما لو استخدم النقود القانونية وتستخدم للسداد .وهنا نجد مجموعة من المدفوعات قد تمت باستخدام نقود أخرى يخلقها البنك هي نقود الودائع التي تؤدي إلى زيادة إجمالي كمية النقود المعروضة عدة أضعاف ما يتوافر لدى البنك من احتياطات ومن خلال وظيفة خلق نقود الودائع تتضح لطبيعة الجوهرية لأعمال البنوك غير أنه هنا تتضح خطورة الاعتراف للبنوك التجارية بمثل هذه المقدرة على خلق نقود الودائع ومحورها من الوجود.

إذ يغلب ألا يتفق سلوك البنوك مع مقتضيات السياسة الاقتصادية السليمة سواء أكان ذلك في فترات الرخاء أو الانكماش.

ثانيا: الوظائف البنكية العادية

إلى جانب الوظيفة المحورية خلق النقود، فان البنوك التجارية تتكفل بالعديد من الوظائف النقدية منها وغير النقدية و التي يمكن إدراجها ضمن صنفين من الوظائف تقليدية و حديثة .

1- الوظائف التقليدية:

يمكن حصر الوظائف التقليدية القديمة التي يمكن ان يقدمها البنك التجاري في:

1-1 قبول الودائع:

حيث تتلقى البنوك التجارية الودائع من الجمهور، وتمثل الودائع المصدر الاساسي لموارد البنوك التجارية

ومن أهم هذه الودائع :

1-1-1 الودائع الجارية

تسمى الودائع تحت الطلب أو النقود المصرفية، وهي عبارة عن الحسابات الجارية لدى البنوك التجارية،

ويتم السحب منها عند الطلب عن طريق الشيكات دون أية قيود، و الودائع الجارية تعكس وظيفة النقود كوسيلة للتبادل .

1-1-2 الودائع لأجل:

هي التي لا يمكن السحب منها إلا بعد إنقضاء فترة زمنية معينة يتم الاتفاق عليها بين البنك والعميل

يدفع البنك عنها فوائد، وتزيد الفوائد كلما طال أجل الوديعة، ولا يتم تداولها بالشيكات وتعكس وظيفة النقود كمستودع للقيمة.

1-1-3 الودائع الادخارية:

هي الودائع التي لا يتم السحب منها الى حدود معينة، مثل ودائع دفاتر التوفير وتدفع البنوك عنها

فوائد ولكنها اقل مقارنة بالودائع لأجل، ولا يتم تداولها بالشيكات، وتعكس وظيفة النقود كمخزن للقيمة .

1-1-4 الودائع بإخطار:

تتشرك الودائع بإخطار مع الودائع الآجلة في وجود قيد معين على السحب منها ولكنه قيد أخف

نسبيا ويتمثل في ضرورة إخطار البنك قبل السحب بمدة معينة، الأمر الذي جعل قابليتها للسحب منها أعلى

نسبيا. وإضطرار البنك لتجنيد قدر أكبر من السيولة لمقابلة السحب منها، ومؤدى هذا أن يتاح للبنك قدر

أقل نسبيا لتوظيفها، و بالتالي تميل أسعار الفائدة المقررة لها لأن تكون أقل بالمقارنة مع النوع السابق.

1- 2 تشغيل موارد البنك:

بعدما يجمع البنك التجاري موارده المختلفة، يتطرق إلى مهمة تشغيلها مراعيًا في ذلك مبدأ التوافق بين أهدافه الجوهرية (السيولة الربحية - الأمان) .

1- 3 تقديم القروض و السلفيات:

إن البنك التجاري يقوم بمنح القروض و التسهيلات للهيئات و المؤسسات و الأفراد المشتغلين في شتى القطاعات المختلفة و يتخذ هذا النشاط إحدى الصور التالية :

أ- إما أن يكون تسليفاً أي قرضاً نقدياً مباشراً ، إما أن يكون على الحساب أو في شكل سحب على المكشوف أو خصم كمبيالة لصالح العميل .

ب- إما ان يمنح البنك لعميله كفالة أو ضمان كفيل للمشاريع.

1- 4 الاستثمارات:

هي قروض طويلة الأجل تستخدم في شراء المواد الأولية و الأجهزة و براءات الاختراع وغالباً ما تكون هذه القروض في مدة لا تقل عن سنتين ولا تمتد لأكثر من سبعة سنوات.

1- 5 القيام بخدمات التجارة الخارجية:

تلعب البنوك التجارية دوراً في التسوية المالية الناشئة عن التجارة الخارجية، و ذلك بتقديم الائتمان سواء للمصدر أو المستورد و يتحقق هذا الدور من خلال ثلاث نماذج أساسية وهي:

1-5-1 التحصيل المستندي:

يصدر البائع كمبيالة و يسلمها إلى بنكه مرفقاً بها كافة المستندات و يوكل البنك من قبل البائع لتسليم المستندات للمشتري أو بنكه، من أجل قبض قيمة الكمبيالة و من ثم تحصيلها عند وصول أجل الاستحقاق.

1-5-2 خصم الكمبيالات المستندية:

يخصم البائع الكمبيالة و يرفقها بالمستندات فيقوم البنك خصم بتسليم المستندات الى المشتري أو بنكه في مقابل دفع قيمة الكمبيالة أو قبولها لدفعها عند الاستحقاق.

1-5-3 الاعتماد المستندية:

قد يشترط البائع على المشتري عند توقيع عقد البيع أن يسحب البائع الكمبيالة على مصرف المشتري و ليس على المشتري نفسه و هذا يمثل ضمانا على الدفع بعد الحصول على موافقة البنك .

1-6 التعامل بالأوراق المالية:

يقصد بذلك شراء الأوراق المالية من أسهم او سندات لحساب العملاء و حفظها لهم و تحصيلها في مواعيد استحقاقها و كذلك بيعها في بورصة الأوراق المالية.

1-7 القيام بالعمليات المالية لحساب العملاء:

تتمثل في التحويلات النقدية بين العملاء والقيام بتحصيل شيكاتهم و كمبيالاتهم و سداد ديونهم نيابة عنهم داخل الدولة أو خارجها.

1-8 خدمات مصرفية أخرى:

يقدم البنك لزيائنه بعض الخدمات الملحقه بعملياته المختلفة فيقدم خدمات فنية أهمها :

أ- تنظيم حسابات الأفراد.

ب- تحصيل الأوراق التجارية و خصمها و التسليف بضمائها.

ج- تأجير الخزائن الآمنة لحفظ المجوهرات والمستندات.

ثالثا: الوظائف الحديثة

تتفرع الى مجموعة من الوظائف وهي:

2-1 إدارة أعمال و ممتلكات الزبائن:

يؤدي البنك هذه الوظيفة من خلال إدارة الاستثمارات ، و يطلب الخدمة من جمهور المتعاملين الذين ليس لديهم الوقت او الخبرة الكافية لإدارة أموالهم، سواء في المشاريع الجديدة أو أوراق المالية، وهذا بقيام البنك بتجميع مدخرات عملائه و استعمالها في شراء أصولها ذات سيولة مرتفعة أو إستثمارها في المشاريع الإنتاجية .

2- 2 تمويل الإسكان الشخصي:

يتم تمويل الاسكان الشخصي من خلال الإقراض العقاري، ومما يجدر ذكره أن لكل بنك تجاري سقف محدد للإقراض في هذا المجال لا ينبغي تجاوزه.

2- 3 المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية:

يأتي هذا بتجاوز البنك التجاري الإقراض قصير الأجل إلى الإقراض لأجل متوسطة و طويلة نسبيا .

2- 4 إدخار المناسبات:

إن البنوك تشجع متعاملليها على القيام بالادخار لمواجهة مناسبات معينة :مثل نفقاد موسم الاصطياف أو الزواج أو الأعياد. ... ، حيث تعطيهم فوائد مجزئة على هذه المدخرات وتمنحهم تسهيلات ائتمانية خاصة تتناسب مع حجم مدخاتهم .

2- 5 البطاقة الائتمانية (بطاقة الاعتماد):

من أشهر الخدمات المستحدثة في البنوك التجارية، من خلالها يستطيع الزبون أن يتعامل مع العديد من المحلات التجارية المتفقة مع البنك على قبول ومنح الإئتمان لحامل البطاقة . إستقراءا لمختلف وظائف البنوك تخلص إلى أن " وظائف البنوك الحديثة هي أولا تزويد الجمهور بمختلف بالنقود و تنظيم تداولها، وثانيا تزويدها برؤوس الأموال وتنظيم تداولها¹ " .

¹ ميسوني طيب ، دور البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص ادارة بنكية ، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة ، 2018، ص13-10

المبحث الثالث: ماهية الاداء

إن تقييم الأداء يكمن في جميع العمليات والدراسات التي ترمي إلى تحديد العلاقة بين الموارد المتاحة وكفاءة استخدامها في البنك مع دراسة تطور هذه العلاقة خلال فترات زمنية متباعدة أو فترات زمنية محددة عن طريق إجراء المقارنات بين المستهدف والمتحقق من الأهداف، بالاستناد إلى مقاييس ومعايير معينة. وعليه سنتطرق في هذا المبحث الى مفهوم الاداء، مفهوم الاداء المالي والنسب المستخدمة وأهمية التقييم المالي وأهدافه.

المطلب الأول: مفهوم الأداء

يعتبر مفهوم الأداء من أكثر المفاهيم شيوعاً واستعمالاً في حقل الاقتصاد وإدارة المؤسسات، حيث حظي بإهتمام واسع من قبل الباحثين والمفكرين خاصة في علم الاقتصاد. وإذا ما ورد مصطلح الأداء على مستوى البنك فإنه لا يوجد اتفاق بين الباحثين بالنسبة لتعريفه، ويرجع هذا الاختلاف إلى تباين وجهات نظر المفكرين والمهتمين في هذا المجال واختلاف أهدافهم المتوخاة من صياغة تعريف محدد لهذا المصطلح. ويرجع الاشتقاق اللغوي لمصطلح الأداء من الكلمة الإنجليزية (Performer) والتي تعني تأدية العمل، ومن أجل إيراد هذا المفهوم بشكل واضح لا بد من التعرف على الأسس النظرية لمفهوم الأداء.

أولاً: تعريف الأداء

هناك عدة تعاريف نذكر منها: لقد عرفه كل من Miller et Bromily بأنه: "انعكاس لكيفية استخدام البنك للموارد المالية والبشرية، واستغلالها بكفاءة وفعالية بصورة تجعله قادراً على تحقيق أهدافه". وما يلاحظ من هذا التعريف أن الأداء هو حاصل تفاعل عنصرين أساسيين هما الطريقة في استعمال موارد البنك، ويقصد بذلك عامل الكفاءة والنتائج المحققة من ذلك الاستخدام، ويعني بذلك عامل الفعالية، كما يمكن الاستنتاج من هذا التعريف أن أهمية هذا المفهوم بالنسبة للمؤسسات البنكية تكمن في أن الأداء يستعمل

للحكم على هذه البنوك من حيث قدرتها على تحقيق أهدافها ومدى التزامها بالمعايير ومدى عقلانية الطريقة المتبعة في الوصول إلى ذلك¹.

ثانيا: تقييم الأداء

يقصد بتقييم الأداء أنه: دراسة و تحليل جوانب القوة و الضعف التي تكثف إنجازها لأنشطة على المستوى الكلي أو الحكم على الفرد أو مؤسسة أو أي جزء من أفرادها . و يعرف على أنه وسيلة للتحقق من أن العمليات التي تم إنجازها في نهاية مدة معينة مطابقة للأعمال التي أريد إنجازها وفق الخطط البرامج المحددة والتعليمات الصادرة و المبادئ معتمدة لغرض إعطاء الجهات ذات العلاقة الصورة الواضحة من الانحرافات والاختناقات مع تشخيص أسبابها لغرض تقديم المقترحات العلمية و العملية لمعالجتها و من ثم تلاقئها .
يعرف على أنه: التأكد من كفاية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام لتحقيق الأهداف المخططة وذلك بتوجيه مسارات أنشطة على المؤسسة بما يحقق أهداف المرجوة منه .

ثالثا: تقييم الأداء المالي

يعني تقديم حكم ذو قيمة او حلول حول إدارة الموارد البشرية و المالية و المادية، فيعد مفهوم تقييم الأداء المالي مفهوما ضيقا بحيث أنه يركز على استخدام نسب تستند إلى مؤشرات مالية يفترض أنها تعكس إنجاز الأهداف الاقتصادية . يعتبر تقييم الأداء المالي ذات أهمية كبيرة حيث أنه يركز على استخدام مؤشرات مالية تعكس إنجاز الأهداف الاقتصادية للمنشأة، فهو منظومة متكاملة لنتائج أعمال المؤسسة في ضوء تفاعلها مع عناصر البيئة الداخلية (الضغط أو القوة) فهو عملية تهدف إلى تقييم الإيجابيات و مناطق القوة في الأداء المالي أو (الفعلي).

¹ سهيلة عزيز، استخدام المؤشرات المالية التقليدية والحديثة في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص

اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2018، ص12

تقييم الأداء المالي هو عبارة عن الوصف لوصفية المصرف الآن و تحديد الاتجاهات التي استخدمها للوصول إليه من خلال دراسة الإيرادات الموجودة المطلوبات، و صافي الثروة، كما أنه يوضح هيكل التمويل و استخدام مؤشرات الربحية و يعكس الكفاءة التمويلية و تشغيلية للبناء¹.

يتمثل كذلك في قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المالية و بأقل تكلفة ممكنة، أي تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة لتسديد ما عليها من التزامات و تحقيق معدل مردودية جيد بأقل تكلفة. وهنا من هنا نلاحظ أن الأداء المالي يتمثل في قدرة البنك على تخفيض تكاليفها و زيادة الإيرادات من أجل الوفاء بالتزاماته .

من خلال ما سبق نستنتج بأن الأداء المالي هو آلية تمكن من فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المتاحة في البنك بأحسن صورة، أي خفض التكاليف ورفع العوائد.

المطلب الثاني: مفهوم الاداء المالي والنسب المستخدمة

أولاً : مفهوم الأداء المالي

يعرف الأداء المالي على أنه: "مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة، من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية".

من خلال هذا التعريف نرى أن الأهداف المالية المخطط لها لا تتحقق إلا بتكامل جميع الأنشطة داخل البنك، وهذا يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة .

كما يعرف كذلك على أنه "مدى نجاح المؤسسة في استغلال كل الموارد المتاحة لديها من موارد مادية ومعنوية أفضل استغلال، وتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة. هنا يمكن القول بأن الأداء المالي لا يتحقق إلا من خلال استغلال البنك لمواردها بصورة مثلى، وهذا يؤدي إلى تحقيق أهدافها المسطر لها من قبل الإدارة.

ويتمثل كذلك في قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المالية و بأقل تكلفة ممكنة، أي تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة لتسديد ما عليها من التزامات و تحقيق معدل مردودية جيد بأقل تكلفة. وهنا من هنا

¹القبلي سميرة، استخدام النسب المالية في تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف محمد، المسيلة، 2018، ص18، 19.

نلاحظ أن الأداء المالي يتمثل في قدرة البنك على تخفيض تكاليفها و زيادة الإيرادات من أجل الوفاء بالتزاماته.

من خلال ما سبق نستنتج بأن الأداء المالي هو آلية تمكن من فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المتاحة في البنك بأحسن صورة، أي خفض التكاليف ورفع العوائد¹.

ثانياً: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية

يعد استخدام النسب المالية في التحليل المالي من أهم الوسائل التي تساعد الإدارة على فضلاً عن ملاءة رأس المال والربحية معرفة وضع سيولة البنك وموقف الأموال المتاحة للتوظيف، في هذه البنوك . وتعرف النسب المالية بأنها علاقة رياضية تقوم بالجمع بين رقمين هما البسط والمقام، وهذه العلاقة لا تكون ذات دلالة إلا في حالة مقارنتها بالنسب المالية للمصرف المعني ولسنوات سابقة أو مقارنتها بنسب حالية لمصارف أخرى وهنالك عدد كبير من النسب المالية التي تستخدم في تقييم الأداء المالي للبنوك كافة وبذلك تتعدد الخيارات في اختيار النسب المالية وذلك تبعاً لطبيعة التقييم وظروفه والأهداف المراد الوصول إليها .

ويمكن ترتيب النسب المالية بوصفها مؤشرات لتقييم الأداء المالي في البنوك إلى تصنيفات عدة كما يلي:

1- نسب كفاية رأس المال:

تعرف كفاية رأس المال بمدى قدرة المصرف على امتصاص الخسائر التي تحدث نتيجة مختلف عمليات التمويل والاستثمار التي يقوم بها، وذلك عن طريق حق الملكية المتاح لأصحاب المصرف، وبعبارة أخرى يمكن النظر إلى هذه النسب على أساس انها قياس لمدى كفاية رأس المال، أي قياس فيما إذا كان رأس مال البنك كافياً لدعم مخاطر الميزانية العامة، ومن هذه النسب ما يلي :

- كفاية حقوق الملكية للودائع = حقوق الملكية / إجمالي الودائع.

- كفاية حقوق الملكية لمخاطر التمويل والاستثمار = حقوق الملكية / إجمالي التمويل والاستثمار .

- مضاعف حقوق الملكية = إجمالي الموجودات / حقوق الملكية .

¹ سناء مسعودي، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص بنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2015، ص23

-نسبة الأصول الخطرة = حقوق الملكية / مجموع الموجودات (ما عدا السائلة).

2-نسب السيولة:

تتمثل مؤشرات السيولة في تلك النسب التي تقيس مقدرة المؤسسات المصرفية على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل مما لديها من نقدية، وتعد نسب السيولة من الأهمية بمكان للإدارة المصرفية والمودعين والملاك المقرضين. إذ يتوجب على المصارف توفير جزء من مواردها يكون على شكل نقد سائل لمواجهة توقع حدوث سحب كبير من لدن المودعين قد يعجز المصرف المعني عن مواجهته فيما إذا توسع في سياسات الاستثمار والتمويل.

تعد السيولة من بين أهم السمات الحيوية التي تتميز المصارف بصورة عامة والمصارف الإسلامية على وجه التحديد عن الوحدات الاقتصادية الأخرى، ففي الوقت الذي تستطيع فيه الوحدات الاقتصادية تأجيل الوفاء بما عليها من مستحقات مالية لبعض الوقت، فإن مجرد إشاعة عدم توافر سيولة لدى المصرف كفيلة بأن تفقد ثقة المودعين مما يؤدي المصارف إلى الإفلاس بعد سحب الودائع من المودعين وهناك مؤشرات كثيرة للسيولة من أهمها :

-نسبة السيولة المتداولة = (الموجودات السائلة + الاستثمارات قصيرة الأجل) / المطلوبات المتداولة.

-نسبة السيولة السريعة = الموجودات السائلة / المطلوبات المتداولة.

-نسبة السيولة العامة = الموجودات السائلة / إجمالي الموجودات.

3- نسب النشاط:

تشير هذه النسب إلى مدى كفاءة إدارة البنك في استغلال وتشغيل الموارد لديها، وهي معدلات تؤثر في ربحية البنوك وسيولتها، أو بعبارة أخرى تقيس هذه المؤشرات مدى كفاءة البنك في توظيف الأموال المتاحة لديه في تحقيق عوائد عليها، ومن بين هذه النسب ما يلي:

- معدل توظيف الموارد المتاحة = إجمالي الاستثمارات / (إجمالي الودائع + حقوق الملكية)

- نسبة التكاليف إلى إجمالي الاستثمارات = إجمالي التكاليف / إجمالي الاستثمارات.

- نسبة الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات = إجمالي الإيرادات / إجمالي الاستثمارات .

- معدل تكلفة الدخل = إجمالي التكاليف التشغيلية / إجمالي الإيرادات.

4- نسب الربحية :

تعكس مؤشرات الربحية الأداء الكلي للمؤسسات والشركات، إذ يعد الربح المحور الأساسي في قيام كثير من لأنشطة الاقتصادية، ومن دون الربحية لا تستطيع المنشآت جذب أي مستثمر سواء الداخلي أو الخارجي ومن ثم فإن الملاك والممولين سيتحولون إلى أنشطة ومنشآت أخرى وتبين هذه النسب مدى قدرة المصارف على توليد الأرباح من العمليات التي تقوم بها ولا تقتصر أهمية هذه المجموعة من النسب على الإدارة فقط بل هي تهم أيضا المودعين والملاك والمقرضين، فالأرباح التي تحققها المصارف تعد من أهم العوامل التي تؤثر في ثروة الأفراد (المودعين)، فضلا عن أن هذه المؤشرات تعد من أهم المؤشرات المالية التي تستخدم في تقييم الأداء المالي للمصارف وتمكن من قياس قدرتها على تحقيق عائد ائني صافي من الأموال.

ومن بين هذه المؤشرات ما يلي :

- معدل العائد على الأصول = الأرباح الصافية / إجمالي الموجودات .

- معدل العائد على حقوق الملكية = الأرباح الصافية / حقوق الملكية .

- معدل هامش الربح = الأرباح الصافية / إجمالي الإيرادات¹.

المطلب الثالث: أهمية التقييم المالي وأهدافه

أولا: أهمية التقييم المالي

تتبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقويم أداء الشركات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في الشركة لتحديد جوانب القوة والضعف في الشركة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين.

تتبع أهمية الأداء المالي أيضا وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال الشركات وتفحص سلوكها ومراقبة

¹ محمد راتول، العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مجلة علمية دورية متخصصة محكمة، السداسي الاول، العدد

14، جامعة حسينية بن بوعللي، الشلف، 2016، ص 5، 6، 7.

أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للشركات واستثماراتها وفقا للأهداف العامة للشركات والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة.

حيث أن الأداء المالي يمكن أن يحقق للمستثمرين الأهداف التالية:

- يمكن المستثمر من متابعة ومعرفة نشاط الشركة وطبيعته وكما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة، وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة ونشاط ومديونية وتوزيعات على سعر السهم.

- يساعد المستثمر في اجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع الشركات.

ومنه فإن الموضوع الأساسي للأداء المالي هو الحصول على معلومات تستخدم لأغراض التحليل المناسبة الصنع القرارات واختيار السهم الأفضل من وقت لآخر من خلال مؤشرات الأداء المالي للشركات¹.

ثانيا: العوامل المؤثرة في الأداء

إن تعدد العوامل المؤثرة في أداء المؤسسات الاقتصادية جعل مهمة تحديدها بدقة والاتفاق عليها من طرف الباحثين أمرا صعبا للغاية، وخاصة إذا كان الأمر يتعلق بتحديد مقدار التأثير وكثافته، فضلا عن كثافتها في التأثير في الأداء فهي مترابطة فيما بينها، أي أنها تشكل دوال فيما بينها، وكل التعقيدات السابقة تمخضت عنها عدة تصنيفات للعوامل المؤثرة في الأداء. فقد صنفتها الدكتورة علي السلمي إلى مجموعتين هما:

مجموعة العوامل التقنية والتكنولوجية ومجموعة العوامل البشرية المتمثلة أساسا في المعرفة، التعلم، الخبرة التدريب ، المهارة، القدرة الشخصية، التكوين النفسي، ظروف العمل، حاجات ورغبات الأفراد. كما صنف البروفيسور KUKOLECA العوامل المؤثرة في الأداء إلى مجموعتين: هما مجموعة العوامل الموضوعية وتشمل العوامل الاجتماعية والعوامل الفنية، ومجموعة العوامل الذاتية المتمثلة في العوامل التنظيمية .

¹ خولة نفاذي، أثر تقلبات أسعار الصرف على الاداء المالي للبنوك التجارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2017، ص42

أما البروفسور THIETART-A-R فيرى بأن العوامل الأساسية المؤثرة في الأداء هي: التحفيز المهارات، مستوى العمل والممارسات .ويصنف بعض الباحثين العوامل المؤثرة إلى عوامل غير خاضعة لتحكم المؤسسة والمتمثلة في متغيرات المحيط الخارجي للمؤسسة، وعوامل خاضعة لتحكم المؤسسة تتمثل في العوامل التقنية والعوامل البشرية¹.

¹ عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2002، ص23.

خلاصة:

وفي نهاية هذا الفصل يمكن القول أن مصطلح البنوك اتخذ عدّة تعاريف من بينها التعريف القانوني والتعريف الاقتصادي إضافة إلى ذلك تقسيم البنوك إلى أنواع من حيث طبيعة النشاط والبنك المركزي، البنوك المتخصصة والصناعية والبنوك الزراعية والبنوك العقارية، ومن حيث شكل الملكية والجنسية... إلخ، وتبيان وظائفها من حيث الرقابة والتنظيم بغرض تحقيق أهداف السياسة النقدية. أما في المبحث الثاني فقد اقتصر على البنوك التجارية من حيث تعريفها وخصائصها مروراً بوظائفها. بالنسبة للمبحث الثالث فتطرقنا إلى تقييم الاداء المالي.

الفصل الثاني:

سياسة سعر الصرف

تمهيد:

يعتبر سعر الصرف أداة بيع وشراء عملة وطنية لدولة ما مقابل عملة وطنية لدولة أخرى وهناك الكثير من مفاهيم أسعار الصرف. فيوجد سعر الصرف المباشر وهو القيمة الدولارية لوحدة من العملة الأجنبية بينما سعر الصرف المتبادل هو قيمة العملات الأجنبية التي يمكن أن يشتريها الدولار الأمريكي. وعند الانتقال إلى مفهوم آخر لسعر الصرف، نجد أن هناك ما يسمى بسعر الصرف الثابت الذي يتم تحديده إما بناءً على قاعدة الذهب وتُتيح استبدال العملة بالذهب في أي وقت، حرية استيراد وتصدير المعدن الأصفر ويتم تحديد سعر العملة بناءً على إحتياطي الذهب. أو يتم تحديده طبقاً لقواعد صندوق النقد الدولي أو من خلال السياسات المالية والنقدية. أما سعر الصرف المتغير فيعني ترك العملة لقوى العرض والطلب ويطلق عليه "تعويم العملة" أو تدخل السلطات التنفيذية والنقدية طبقاً للأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

المبحث الاول: مفاهيم أساسية حول سعر الصرف

المبحث الثاني: أنظمة سعر الصرف

المبحث الثالث: سوق الصرف

المبحث الاول: مفاهيم اساسية حول سعر الصرف

تعتبر آلية سعر الصرف العنصر الأهم في التفكير المالي الحديث نظرا لما تكتسبه من أهمية بالغة في تعديل وتسوية ميزان المدفوعات للبلاد السائرة في طريق النمو، والتي تتميز بوجود عجز هيكلي مزمن تبعا للسياسات الاقتصادية الكلية في مجال التنمية المتبعة، حيث ينظر إلى حركة رأس المال الأجنبي كمحرك أساسي في عملية تمويل الاستثمارات وكذا الاستهلاك الخاص بقطاع العائلات والمشاريع. ومن هذا المنظور سنتطرق إلى تعريف سعر الصرف و أشكاله بالإضافة إلى أنواعه و محدداته.

المطلب الأول: تعريف سعر الصرف و أشكاله

يعتبر الجهاز القلب النابض والحرك لاقتصاد أي دولة فهو الميزان الاقتصادي لها لما يتمتع به من موارد مالية كبيرة، و إنتشار فروعها في أنحاء العالم. سعر الصرف هو النسبة التي على أساسه يتم مبادلة العملة الأجنبية بالعملة الوطنية ويعبر عن ثمن العملة بالنسبة لعملات مختلف الدول الاخرى، كما يربط بين أسعار السلع المحلية وأسعار نظيرتها في الخارج فهو همزة وصل بين الاقتصاد الوطني وباقي الإقتصادات¹.

أولا: تعريف سعر الصرف

هو عبارة عن قيمة إحدى العملات مقارنة بقيمة عملة أخرى وهو مقياس لقيمة العملة التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر وهو ثمن عملة ما مقومة في شكل عملة لدولة أخرى، أو هو نسبة سعر مبادلة عملة بعملة أخرى وتعتبر لهذا الغرض إحدى العملتين سلعة في حين تعتبر الاخرى السعر النقدي لها وهي النسبة التي يتم على اساسها مبادلة الوحدات النقدية الوطنية بالوحدات النقدية الاجنبية في وقت معلوم. كما يقصد بسعر الصرف الذي يعبر عن قيمة العمل الوطنية بالنسبة للعملة الاجنبية ومهما تعددت المفاهيم المستخدمة في تعريف سعر الصرف فإنها تشترك في التوضيح التالي:

1- يمكن التعبير عن سعر الصرف بعدد الوحدات أو القوة الشرائية.

2- ان لكل عملة سعر صرف معين مقابل العملات الأخرى.

¹ إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة الاسكندرية، مصر، 2008، ص283.

3- تتعدد أسعار صرف العملة الواحدة بتعدد العملات المستخدمة في مقارنتها.

ومنه نستنتج بأن سعر الصرف هو قيمة العملة المحلية بدلالة عملة أجنبية وأنه هناك عدة عوامل تدخل في تحديد هذه القيمة¹.

ثانيا: أشكال سعر الصرف

يتم عادة التمييز بين عدة اشكال من اسعار الصرف اهمها:..

1- سعر الصرف الاسمي:

يعرف سعر الصرف الاسمي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، والمقصود بهذا التعريف هو سعر الصرف الاسمي (الجاري) والذي لا يأخذ بعين الاعتبار القوة الشرائية من سلع وخدمات بين البلدين وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر صرف إسمي أي معمول به في الاسواق الموازية².

2- سعر الصرف الحقيقي:

هو السعر الذي يمنح العملة المحلية قيمتها الحقيقية وهو عدد الوحدات من السلع الاجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، إذ هو مقياس القدرة على المنافسة والمتعاملين الاقتصاديين يعتمدون عليه في اتخاذ قراراتهم مثلا بلدين كالجائر والولايات المتحدة الامريكية يكون سعر الصرف الحقيقي هو :

حيث:

TCR : سعر الصرف الحقيقي

TCN : سعر الصرف الاسمي

P usa : مؤشر الاسعار بامريكا

Pdz : مؤشر الاسعار بالجزائر

¹ قاسم تيميماز، اثر تقلبات اسعار الصرف على الاداء المالي للبنوك التجارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاذهمي، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2016، ص3.

² رجاء بوترة، أثر تقلبات سعر الصرف على أداء البنوك، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاذهمي، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2016، ص3.

1\$/Pusa : القوة الشرائية الدولار الأمريكي في أمريكا

TCN/Pdz: القوة الشرائية للدينار الجزائري في الجزائر

تعبّر 1S/Pus عن القوة الشرائية للدولار الأمريكي في أمريكا، أما Tcn/Pdz فتعبّر عن القوة الشرائية للدولار في الجزائر وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار يعكس الفرق بين القوة الشرائية في أمريكا والقوة الشرائية في الجزائر، وكلما زاد سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية¹.

ثالثا: سعر الصرف التوازني

يمثل سعر الصرف التوازني *e توازنا مستديما لميزان المدفوعات عندما ينمو الاقتصاد بمعدل طبيعي، وهو سعر الصرف السائد في ظروف إقتصادية غير مختلة. إن الصدمات الاسمية (النقدية) المؤقتة تؤثر على السعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني، بالإضافة إلى أنّ الصدمات الحقيقية تؤثر على المستوى التوازني، ولهذا فإنه من الضروري تحديد هذا المستوى التوازني وتفسير مجراه، ويعتمد تحديد سعر الصرف التوازني على معرفة كيفية تغير سعر الصرف الحر مع تغيرات الوضع الاقتصادي تحديد كيفية تأثير هذه الاساسيات على سعر الصرف ومنه تكون مؤشرات لسعر الصرف التوازني².

المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف و محدداته

أولاً: أنواع سعر الصرف

تتمثل أنواع سعر الصرف فيما يلي:

¹ علاء الدين عماري، اثر تقلبات اسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية و نقود، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016، ص 19

² بن حمودة فاطمة الزهراء، أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 38.

1- سعر الصرف العاجل:

يعرف سعر الصرف العاجل بأنه مبادلة عملة محلية بعملة أجنبية بشرط أن تكون عملية دفع وتسليم العملتين فورية أو خلال مدة زمنية لا تتجاوز يومين من تاريخ الاتفاق، ويتميز هذا النوع من سعر الصرف بالتغير المستمر طبقاً لعرض العملات والطلب عليه.

2- سعر الصرف الاجل:

هو السعر الذي يتم على أساسه بيع أو شراء عملة ما في تاريخ لاحق لتاريخ إبرام عقد الصفقة، ويتم تحديد هذا السعر وتاريخ التسليم ومبالغ العملتين موضوع التعامل في نفس التاريخ إبرام عقد الصفقة. وعادة ما يكون السعر الاجل للعملة الاجنبية بعلاوة أو خصم عن السعر الحاضر فإذا كان السعر الاجل أعلى من السعر الحاضر فإن السعر الاجل يكون بخصم عن السعر الحاضر تحسب العلاوة أو الخصم وفقاً للعلاقة التالية:

$$\text{العلاوة أو الخصم} = (\text{السعر الاجل} - \text{السعر العاجل}) / \text{السعر العاجل} \times 100$$

$$\text{سعر الصرف الاجل} = \text{سعر الصرف الحاضر} + \text{ثمن التأجيل}$$

عندما يكون سالبا يسمى ثمن التأجيل، وعندما يكون موجبا يسمى المراجحة لوضعية¹.

ثانيا: محددات سعر الصرف

دوما ما تتعرض العملة إلى تغيرات متواصلة تتسبب بتغير المعاملات الاقتصادية للدولة بسبب عوامل معينة نذكر منها:

1- التغيرات في قيمة الصادرات والواردات:

إذا زادت الصادرات مقابل الواردات فسوف ترتفع قيمة العملة نتيجة لتزايد الطلب الاجنبي عليها مما يحفز الاستيراد وهذا ما يعيد التوازن لسعر الصرف.

¹ بوطالب خديجة، مخاطر تقلبات اسعار الصرف واشكالية ادارتها في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص مالية وتجارة دولية، كلية العلوم التجارية-جامعة الدكتور الطاهر مولاي، سعيدة، 2018، ص4.

2- تغيير معدلات التضخم:

يتسبب التضخم الداخلي بتراجع قيمة العملة في سوق الصرف وفي حالة الركود ترتفع قيمة العملة إفتراضنا إرتفاع قيمة عملة بلد ما بنسبة 15% مع إستقرار المستوى العام للأسعار في البلدان الأخرى فالتضخم الداخلي في هذا البلد سيجعل طلب المستهلكين على السلع الخارجية يزداد وأيضا الطلب على العملات الأجنبية و كنتيجة للأسعار المرتفعة من سلع هذا البلد وبالتالي يقل عرض العملة الأجنبية سوق الصرف نتيجة تزايد الطلب على هذه العملة. وهذا يدل أن للتضخم أثر في تغيير سعر صرف العملات المختلفة.

3- التغير في معدل الفائدة:

إنّ ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية في البلد تجذب راس المال الأجنبي يؤدي الى ارتفاع قيمة العملة في سوق الصرف الأجنبي.

أما في حالة العكس عند ارتفاع معدلات الفائدة لدى البلدان الأجنبية سيجعل المستثمرين المحليين يرغبون في إستبدال عملتهم بعملات تلك الدول لتحصيل أرباح في سوق الخارجية، أي أن إرتفاع أسعار الفائدة في الخارج سيؤدي للزيادة على طلب العملات الأجنبية مما يؤثر على سعر الصرف.

4- التدخلات الحكومية:

يحدث هذا عندما يريد البنك المركزي تعديل سعر صرف العملة لما لا يتلاءم مع سياسته المالية والاقتصادية.

5- العوامل السياسية والعسكرية:

تكون في أحيان كثيرة متعلقة بإخبار والنشرات المالية تصريح لمسؤول معين فيؤثر على المتعاملين في أسواق العملات الذين غالبا ما يتخذون قراراتهم المالية بناء على هذه الأخبار.

المطلب الثالث: وظائف سعر الصرف و العوامل المؤثرة فيه:

أولاً: وظائف سعر الصرف:

يقوم سعر الصرف بوظائف عدة سنوجزها كالآتي:

1-وظيفة قياسية:

سعر الصرف من أكثر الوسائل ملائمة للمنتجين المحليين من أجل قياس ومقارنة الأسعار المحلية لمختلف ما ينتجونه مع أسعارها في السوق الدولية وبالتالي يعتبر سعر الصرف الرابط بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.

2-وظيفة تطويرية:

يؤثر سعر الصرف على الجانب السلعي للتجارة الخارجية للدول حيث يلعب دورا هاما في تطوير صادرات دولة ما بالنسبة لدول أخرى وكذلك قد يتسبب في الإستغناء عن قطاعات صناعية كبيرة بسبب الاستيراد الأقل سعرا من الأسعار المحلية فمثلا إرتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار يحفز الأوروبيين على شراء السلع الأمريكية الأرخص سعرا مقارنة باوروبا مما يزيد الصادرات الأمريكية.

3-وظيفة توزيعية:

تتمثل في توزيع الدخل القومي العالمي بين مختلف بلدان العالم، ولأن سعر الصرف مقيد بالتجارة الخارجية فله وظيفة توزيعية على مستوى الإقتصاد الدولي. فكل ما يصاحب عملية تغيير قيمة القيمة الخارجية لعملة ما سواء بالزيادة أو النقصان ستؤثر على حجم إحتياجات البنوك المركزية في البلدان الأخرى¹.

ثانيا: العوامل المؤثرة بسعر الصرف:

إن العوامل التي تؤثر على أسعار صرف العملات كثيرة جدا، ولغرض دراسة العوامل المؤثرة في حركة سعر الصرف سيتم تقسيمها إلى عوامل إقتصادية وعوامل غير إقتصادية.²

¹ سامي عفيفي حاتم، دراسات في الإقتصاد الدولي، الدار المصرية للنشر، مصر، 1987، ص149.

² سعيدة شطباني، محددات سعر صرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص تقنيات كمية للتسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، المسيلة، 2012، ص43.

1- عوامل إقتصادية:

تتمثل في عاملي العرض والطلب، قد تم تسميتها بالأساسية لأنها هي العوامل التي تؤثر أساسا في سعر أي سلعة في ظل ثبات العوامل الاخرى . إنما تؤثر بالسعر عن طريق هاذين العاملين على سعر العملة ولتكن اليورو مقابل الدولار كالآتي:

1-1 الطلب:

تتمثل العوامل المؤثرة في كميات الطلب على العملة الأجنبية في مجموع العمليات القائمة بين الدولة والعالم الخارجي، والتي تستوجب عند تسويتها وجود عملة أجنبية، ومن بين تلك العوامل :

- واردات السلع والخدمات؛

- التحويلات وحيدة الجانب إلى الخارج؛

- صادرات رؤوس الأموال قصيرة وطويلة الأجل.

فكلما ازداد حجم هذه العمليات كلما زادت الحاجة لوسائل الدفع الخارجي وبالتالي زيادة الطلب على العملة الأجنبية.

1-2 العرض:

تتمثل العوامل المؤثرة في كميات عرض العملة الأجنبية في مجموع العمليات التي تستوجب تسويتها دخول عملة أجنبية عند قيام هذه العمليات بين الدولة والعالم الخارجي، وتمثل هذه العمليات كافة البنود الدائنة في ميزان المدفوعات، ومن بين تلك العوامل :

- صادرات السلع والخدمات.

-التحويلات أحادية الجانب إلى الداخل.

-واردات رؤوس الأموال قصيرة وطويلة الأجل.

ثانيا: العوامل الغير إقتصادية التي تؤثر في أسعار الصرف:

يمكن ان نلخصها كالآتي:

1- الاضطرابات والحروب:

إن من العوامل المؤثرة على سعر الصرف ولا سيما في المدى القصير وأحيانا على المدى الطويل هي الاضطرابات السياسية حالات الحروب الداخلية والخارجية، والتي تؤثر على أوضاع التجارة هو الصناعة والزراعة والمال والتي من شأنها أن تغير الطلب على الصرف الأجنبي وبالتالي تغير سعر الصرف مما يؤدي الى فقدان الثقة بعملة البلد المعني.

2-الإشاعات والأخبار:

من المؤثرات السريعة على سعر الصرف سواء كانت صحيحة أو غير صحيحة فأحيانا تصدر الإشاعات من بعض المتعاملين أنفسهم حول مستقبل عملة ما، ولكن تأثيرها يحدث خلالها وقت قصير ولا تلبث السوق أن تستعيد إستقرارها، وتأتي الاستجابة لهذه المتغيرات معتمدة على قوة تجاوب السوق معها فقد يكون في بعض الأحيان حساسا و قويا وفي الأخرى أقل من ذلك الإختلاف أستجابات المتعاملين.

3- خبرة المتعاملين و أوضاعهم:

يقوم المتعاملون في سوق العملات الأجنبية في ضوء مؤهلاتهم وخبراتهم بالسوق وأحواله بتحديد إتجاه الأسعار بإتخاذ قراراتهم بشأنها وتحديد ما إذا كان من الضروري تعديلها أو إبقائها على حالها وبناءا عليه فإن الأسعار تتأثر بخبرة هؤلاء المتعاملين وبمهارتهم، بالإضافة إلى أن أسعار الصرف تتأثر بالقوة التفاوضية للمتعاملين والأساليب المستخدمة لتنفيذ عملياتهم المختلفة كما تتأثر بحجم إلتزاماتهم¹.

¹ هشام شعباني، أثر تقلبات أسعار الصرف الدولار والأورو على الاقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية و ادارة المخاطر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة 2015 ص 19، 20.

المبحث الثاني: أنظمة سعر الصرف

يعد اختيار نظام سعر صرف أمثل أو ملائم لاقتصاد ما أحد المواضيع التي تثير جدلا واسعا في لدوائر الاقتصادية والسياسية الأكاديمية لاسيما عقب انهيار نظام بروتن وودز خلال السبعينات وما تلاه من اعتماد التعديل الثاني لمواد اتفاقية صندوق النقد الدولي، أين أصبحت بموجبه البلدان الأعضاء حرة في اختيار أنظمة سعر الصرف.

سنرى في هذا المبحث نظام سعر الصرف الثابت، المعايير التي تحكم إختيار نظام الصرف وسياسة تحديد نظام الصرف الملائم.

المطلب الأول: نظام سعر الصرف الثابت

أولا: نظام سعر الصرف الثابت

1- تعريف سعر الصرف الثابت:

يمكن تعريفه على أنه النظام الذي يتم فيه ربط عملة وطنية ما بعملة صعبة أخرى أو سلة عملات صعبة بمعدل صرف ثابت الدولار والأورو. يقوم هذا النوع من أسعار الصرف على تدخل السلطات النقدية في تحديد سعر الصرف الإسمي والمحافظة عليه حيث تكون العلاقة بين العملات محددة إداريا وبطريقة نظرية بإتفاق بين السلطات النقدية بمختلف الدول على أساس معطيات إقتصادية وسياسية فالدولة تقوم عملتها على أساس معين وذلك دون أن تعطي أهمية كبيرة لقوى العرض والطلب على العملات الأجنبية كما هو الحال في نظام لصرف الحر، وفي ظل ثبات أسعار الصرف تفرض الدولة رقابة على أسعار الصرف لتحقيق التثبيت وبالتالي الاستقرار¹.

إرتبط هذا النظام بالدول التي تأخذ بقاعدة الذهب حيث ترتبط قيمة عملتها الوطنية بوزن معين من الذهب مما ينجم عنه تحقق سعر ثابت نسبيا للعملات المختلفة بعضها ببعض، ويكون التقلب ضمن حدين هما نقطة خروج ودخول الذهب حيث تدرج نفقات النقل والتأمين، ويستوجب هذا النظام تفضيل التوازن

¹ ناصر مروى صفاء، أثر تقلبات سعر الصرف على أداء البنوك، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي، تخصص اقتصاد نقدي بنكي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرياح ، ورقلة2018، ص9.

الخارجي على الإستقرار الداخلي، فالدولة التي ترى أن قيمة عملتها قد إنخفضت وبالتالي خروج الذهب منها تقوم بإتباع سياسة إنكماشية بهدف توسيع الصادرات والحد من الواردات لزيادة الطلب على عملتها وبالتالي إرتفاع سعر صرف عملتها.

ومع تطور النظام النقدي العالمي تطور هذا النظام حيث أصبح يتم فيه ربط العملة إما بعملة واحدة حيث تقوم الدولة بتثبيت عملتها إلى عملة دولية رئيسة دون تعديلات إلا في حالات نادرة وتعلن مسبقا مقدار التعديل مقابل عملة الارتكاز، أو أن تقوم بربط سعر صرف عملتها بسلة من العملات تعكس عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين كأن تلجأ إلى تثبيت عملتها مقابل وحدة معيارية مثل وحدة حقوق السحب الخاصة أو الوحدة الأوروبية، وبالتالي يبقى سعر صرف العملة ثابتة مقابل عملة التثبيت أو مقابل سلة من العملات ويسير معها هبوط أو صعود مقابل العملات الأخرى، ولقد ساد نظام تثبيت العملات مقابل بعضها بعضا بهامش تغيير لا يتجاوز 1% في إتفاقية بريتونوودز، ومن ثم عدل هذا الهامش في العام 1971 ليصبح 5.4% صعودا وهبوطا لتلاقي إنهيار النظام إلا أنه واجه صعوبات ناجمة عن عدم الثقة بالدولار إستمرار المضاربة عليه مما دفع بدول المجموعة الاقتصادية الأوروبية إلى إتخاذ قرار بترك عملاتهم تعوم مقابل الدولار، وبالتالي تم التخلي عن نظام الصرف الثابت في شهر آذار عام 1973 نتيجة التخلي عن الدعامتين الأساسيتين له وهما الصرف الثابت وقابلية تحويل الدولار إلى ذهب¹.

2- أنواع أنظمة أسعار الصرف الثابتة:

2-1 أنظمة أسعار الصرف الثابتة لعملة وحيدة :

تتحدد آلية الصرف عن طريق الإرتباط المباشر بعملة التدخل، وثبات الأسعار يكون عبر الزمن إتجاه العملة المرتبطة بها ما لم تتدخل السلطات النقدية لإحداث التغيير في سعر الإرتباط المركزي للعملة.

¹راقي بديع حبيب، دور سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في سورية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص الاقتصاد المالي و النقدي، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية 2015 ص26-27.

2-2 أنظمة أسعار الصرف الثابتة لسلة عملات:

تتحدد آلية الصرف عن طريق الارتباط بسلة من العملات مع مراعاة نسب التوازن في التجارة الخارجية، لأن السعر يتأثر بحجم المبادلات وتدفقات رؤوس الأموال، ومن بين السلات المشهورة، سلة حقوق السحب الخاصة. إن سلات العملات التي تختارها الدول لربط عملاتها تتشكل من عملات ذات ثقل كبير في هيكل الصادرات أو هيكل الواردات، أو في هيكلها معاً¹.

3- مزايا و عيوب نظام سعر الصرف الثابت:

3-1 مزايا نظام سعر الصرف الثابت

يمكن إجمال مزايا نظام سعر الصرف الثابت كما يلي:

- يوفر هذا النظام ثقته في عملة البلد بإعتبار أن هذه العملة ترتبط بعملة معروفة أو بسلة من العملات الأجنبية؛

- يساعد هذا النظام البلدان التي تتبعه على نوع من الإنضباط في السياسات الداخلية.²

3-2 عيوب نظام سعر الصرف الثابت

إن لهذا النظام جملة من العيوب يمكن إجمالها فيما يلي :

- لا بد أن يكون لدى الدولة آلية صارمة لحماية العملة الوطنية من مخاطر الصرف، ويجب أن يكون مستوى سعر الصرف يتفق مع معطيات ووضعية إقتصاد البلد؛

- هو نظام لا يعكس المسار الحقيقي لسوق العملة أو القوة الشرائية؛ ولا يكون سعر صرف العملة المحلية مؤشراً أو مرآة يعكس الوضعية الحقيقية للإقتصاد الوطني؛

- البنك المركزي مطالب بوضع احتياطي صرف كبير من أجل الحفاظ على إستقرار سعر العملة الوطنية وهذا ما يمثل مستوى من السيولة غير مستعملة في التجارة الخارجية، وهو ما يسمى بإنخفاض القيمة؛

¹ عبد الرحيم جدي، تأثير تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد نقدي بنكي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي التسي، تيسة، 2018، ص10.

² درقال مينة، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر تلمسان، 2011، ص14.

- يقدم هذا النظام فرصة للقيام بالمضاربة، فقد يلجأ بعض المضاربين إلى شراء العملة في إنتظار أن تقوم السلطة بإعادة تقييمها بسعر أكبر؛
- يمكن أن يؤدي نظام الصرف الثابت إلى حالة إقتصادية متناقضة، وهذا ما عرفته بعض الدول الآسيوية سنة 1997؛
- عدم قدرة هذه الأنظمة على مواجهة الصدمات الخارجية؛
- يعمل هذا النظام على تقييد إستقلالية السلطة النقدية في أداء عملها على أكمل وجه؛
- يشجع هذا النظام على ظهور السوق الموازي؛
- يعمل على حرمان الدولة من إتباع سياسة نقدية تتماشى وظروفها الداخلية باعتبار أن الأولوية معطاة للإستقرار الخارجي على حساب الإستقرار الداخلي.¹

ثانيا: نظام سعر الصرف المرن

1- سعر الصرف المرن:

لقد تم الإستغناء عن أسعار الصرف الثابتة التي جسدها قواعد بروتوودز، حيث قامت بمعنى ترك 17 الدول الأوربية الرئيسية واليابان في 1 مارس 1973 بتعويم عملاتها مقابل الدولار كامل الحرية لسوق الصرف في تحديد أسعار صرف العملات المختلفة، هذا النظام المطلق يعمل على تكريس ميكانيزم ذاتي لتسوية ميزان المدفوعات، مبني على أساس سعر صرف مرن تماما، وقد عرفت بعض العملات التعويم بالتوافق، حيث إرتبطت فيما بينها على أساس معدلات ارتكازية².

وفق هذا النظام يتم تثبيت سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الاجنبية مع السماح لها بالتذبذب إنخفاضا أو إرتفاعا بحدود معينة لا تتجاوز 2.54% في كلا الإتجاهين، وبالتالي فإن هذا النظام

¹حاجي يوسف ، اثر تقلبات سعر صرف الاورو دولار على التوازن الداخلي والخارجي ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، تخصص نقود ومالية ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة احمد دراية ، ادرار ، 2019، ص 42

²مولاي بوعلام، سياسات سعر الصرف في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص 11.

يأخذ مزايا النظامين السابقين فهو نظام لأسعار الصرف يتوسط نظام سعر الصرف الحر وسعر الصرف الثابت فهو لا يمتاز بالجمود كما في نظام أسعار الصرف الثابتة وأيضا لا يسمح لسعر الصرف بالتذبذب بشكل كبير مما يؤدي إلى عدم إستقرار حجم التجارة الوطنية، وينقسم إلى:

1-1 أنظمة اسعار الصرف ذات المرونة المحدودة:

تكون فيها عملية الربط خاصة بعملة واحدة أو ببعض العملات الأخرى بشرط أن يكون التذبذب داخل مجال محدد اية النظام النقدي الأوربي الذي تتغير عملاته بالنسبة للدولار الأمريكي داخل المجال (2.25%-2.25%+). مقارنة بالسعر الرسمي المحدد لها.

2-1 أنظمة أسعار الصرف ذات المرونة القوية:

ينقسم هذا النوع بدوره إلى ثلاثة أنواع حيث يتميز كل نوع من خلال طريقة تدخل السلطات النقدية وهذه الأنواع هي:

3-1 أنظمة أسعار الصرف المعدلة بدلالة المؤشرات:

وفق هذا النوع، يجري تعديل العملة صعودا وهبوطا تلقائيا مع التغيرات الطارئة على بعض المؤشرات المختارة.

4-1 أنظمة أسعار الصرف ذات التعويم المدار:

وفق هذا النوع، يتم تحديد سعر الصرف من طرف البنك المركزي، كما يقوم بتحديدته بشكل متكرر من حين لآخر، والتعديلات تتم بناء على التقديرات.¹

2- مزايا وعيوب نظام سعر الصرف المرن:

1-2 مزايا نظام سعر الصرف المرن:

ينطوي هذا النظام على الايجابيات التالية :

¹ رجاء بوترة، مرجع سبق ذكره، ص 34-36.

- الاستتصال الذاتي للاختلال في ميزان المدفوعات دون الحاجة إلى التدخل في ذلك إذ أن التوازن يعود إلى ميزان المدفوعات بواسطة التحرك في سعر الصرف عن طريق آلية السوق؛
- تقليل الحاجة إلى الاحتياطات الأجنبية لدى السلطات النقدية ونظريا يمكن القول أنه لا حاجة أئيا إليها ويمكن استخدامها بفعالية في ميادين أخرى؛
- يمكن للقطر أن يتبع سياسة اقتصادية مستقلة عن سياسته النقدية مثلا بلا تقييد بقوة للحفاظ على رقم معين لسعر الصرف وإقحام القطر في كساد وبطالة وهذا كثيرا ما يحصل عند إتباع نظام الصرف الثابت؛
- يكون الاستقرار الداخلي أفضل هدف يمكن مواصلته، فالقطر عليه أن ينظر إلى الاستقرار الداخلي للأسعار والإنتاج والتوظيف وترك سعر الصرف يتغير كما يشاء ليحقق التوازن الخارجي ومثل هذه السياسة تزيل التداخل بين الاستقرار الداخلي والخارجي؛
- يأخذ سعر الصرف دور مستوعب الصدمات إذا كان مرنا فهو يدفع اجتياح القوى التضخمية أو الانكماشية عن الاقتصاد بينما النظام الثابت سينقل تلك الصدمات إلى الاقتصاد الداخلي أي أن سعر الصرف العائم سيعمل على عزل الاقتصادات وحمايتها من الصدمات الخارجية المختلفة؛
- له القدرة على التكيف السريع مع الصدمات الداخلية والخارجية.

2-2 عيوب نظام سعر الصرف المرن:

- يمكن حصر بعض السلبيات في النقاط التالية:
- يؤخذ على سعر الصرف المرن أنه يزيد من الالايقين في التجارة وهذا لا يعد معوقا للمصدرين والمستوردين لأن بإمكانهم وقاية أنفسهم وحمايتهم من مخاطر الصرف المرن بتغطية المخاطر على معاملاتهم بالعقود المستقبلية حيث يستخدمون ذكائهم وخبرتهم في معرفة اتجاهات أسعار الصرف؛
- يعتقد أن الصرف المتقلب يؤثر على الاستثمار الطويل الأجل ويمكن الرد على هذا بأن المستثمرين لا يمكن أن يثبتوا استثماراتهم في سعر الصرف المرن لأنهم حتى في ظل الصرف الثابت ليسوا متأكدين لعشر سنوات في الأكثر من ثبات السعر وبقائه على حاله دون تخفيض للعملات أو إعادة تقييم لها ولذلك فإن سعر الصرف المرن، لا يمكن أن يرفض على أرضية الاستثمار طويل الأجل؛

- قد يزيد سعر الصرف المرن من المضاربة وهذا عند توقع المضاربين ارتفاع وانخفاض أسعار الصرف؛
- التقلبات في قيمة العملة الوطنية تفقد الأعوان الاقتصاديين ثقتهم في العملة الوطنية.¹

ثالثا: نظام الرقابة على الصرف

وفق هذا النظام يتم تثبيت سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية مع السماح لها بالتذبذب إنخفاضاً وارتفاعاً بحدود معينة لا تتجاوز 2.54%، في كلا الاتجاهين، وعليه هذا النظام يتوسط نظام سعر الصرف الحر والثابت، ويستخدم هذا النظام كأداة للسيطرة على قطاع التجارة الخارجية.²

الجدول رقم (01-02): المقارنة بين نظم الصرف

التعيين	نظام الصرف الثابت	نظام الصرف المرن
الأسس	- يكون البنك المركزي مستعداً لتوفير النقد الاجنبي. - يتدخل البنك المركزي من حين لآخر في سوق النقد الاجنبي للابقاء على سعر الصرف داخل الحدود المعلنة.	- لا يلتزم البنك المركزي بتوفير نقد اجنبي. - قد يتدخل البنك المركزي في سوق النقد الاجنبي لتسهيل العمليات أو في حالة التقلبات الكبيرة.
المزايا	- إنخفاض تقلبات اسعار الصرف . - توفير ركيزة للأسعار الإسمية، وبالتالي تخفيف التوقعات التضخمية.	- يعزل النظام النقدي المحلي عن الصدمات الخارجية. - يسمح بإستقلالية السياسة النقدية. - يتيح مجالاً محدوداً للهجمات المضاربية. - تشجيع تغطية مخاطر أسعار الصرف.

¹ جعفري عمار، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمدخضير، بسكرة، 2013، ص 43، 44.

² رجاء بوترة، مرجع سبق ذكره، ص 36.

<p>-خطر التقلب الكبير لسعر الصرف. -فقدان الركيزة(أداة التثبيت الاسمية). -تزايد الحاجة الى خبرة السلطات النقدية لتطبيقركيزة إسمية بديلة .</p>	<p>-تسهيل الهجمات المضاربية. -عدم القدرة على تهدئة التقلبات القصيرة المدى في أسعار الفائدة. - يشجع المخاطرة غير المغطاة والخطر المعنوي.</p>	<p>السلبيات</p>
--	---	-----------------

المصدر: رجاء بوترة، مرجع سبق ذكره ، ص 35

المطلب الثاني: سياسة تحديد نظام الصرف الملائم

اولا: تطورات أسعار الصرف

تلعب أسعار الصرف دورا ثنائيا في الكثير من الاقتصاديات العالمية حيث أن تغيرات أسعار الصرف تساعد على الوصول إلى إستقرار ميزان المدفوعات ودعم القدرة التنافسية ومن جهة أخرى يسمح إستقرار سعر الصرف بتثبيت الأسعار المحلية، وهم ما نجم عنه مناظرة بين الاقتصاديين وصناع القرار حول الأهمية النسبية التي لا بد من إعطائها لكل منهما عند تحديد نظام الصرف الذي يناسب السياسة الاقتصادية للبلد.وعليه فقد غيرت العديد من الدول أنظمة الصرف فيها إبتداءا من سبعينات القرن الماضي وذلك بالتحول من نظام سعر صرف مربوط بعملة واحدة (غالبا الدولار الأمريكي) إلى ربط عملاتها بسلة من العملات أو التوجه نحو نظام صرف مرن بهدف تقليص الآثار السلبية الناجمة عن تقلب عملات الدول الصناعية الكبرى التي لجأت أغلبها إلى تعويم عملاتها (خاصة بعد انهيار نظام بروتين وودز سنة 1973).

كما أن العديد من الدول زادت من تحولها نحو نظام مرن لإدارة سعر الصرف بحيث يسمح هذا الأخير بتعديل سعر الصرف بالإستناد إلى بعض المؤشرات الاقتصادية أي سعر صرف عائم مدار، في حين تفضل بعض الدول ربط عملاتها وتلجأ أخرى إلى المزج بين النظامين. هذه التقلبات نجمت عنها عدة مشاكل في تعاضم المخاطرة عند أخذ قرارات الاستثمار وإدارة المالية العامة والإقتراض الخارجي وإدارة إحتياطي الصرف. ومن هنا ظهر الإشكال الرئيسي المتمثل في كيفية إختيار نظام الصرف الأمثل الذي يتماشى وطبيعة الإقتصاد المحلي موازاة مع متغيرات الإقتصاد الخارجي أو الدولي.

المطلب الثالث: المعايير التي تحكم إختيار نظام الصرف

هناك العديد من الدراسات والأدبيات الإقتصادية حول مزايا وعيوب أنظمة الصرف المختلفة ومدى قوة كل نظام (سواء الثابت أو المرن) في عزل الإقتصاد عن الصدمات الداخلية أو الخارجية، ولا يوجد جواب كامل حول أفضلية نظام عن الآخر لكن عموما يعتقد إختيار نظام الصرف المثالي على الأهداف الإقتصادية ومنبع الصدمات والخصائص الهيكلية لكل إقتصاد، ويمكن إيجاز ذلك في التالي :

أول معيار تم التركيز عليه هو الإستقرار الإقتصادي الكلي المتمثل في تخفيض تباين الإنتاج الحقيقي مستوى الأسعار والاستهلاك الحقيقي في وجه الصدمات الانتقالية.

أهم نتيجة للدراسات النظرية هي عدم أمثلية النظامين إذا طبقا بشكلهما التام أي سعر صرف كامل المرنة أو سعر صرف ثابت تماما، حيث يوجد مستوى وسطي للمرونة الذي يحقق ذلك الاستقرار المنشود في وجه الصدمات العشوائية في الواقع النظام المحدود المرنة هو الشائع في الدول النامية وبالتالي فالإشكال المطروح هناك هو تحديد مدى مرونة نظام الصرف.

إن طبيعة الصدمة التي يتعرض لها الإقتصاد تحدد ماهية النظام الواجب إتباعه في اختيار نظام الصرف المناسب، حيث أن المدافعين عن نظام الصرف العائم أكدوا دور أسعار الصرف المرنة في عزل آثار الصدمات الاسمية في تعديل ميزان المدفوعات وتثبيت الأسعار المحلية وبالتالي عندما تكون أسعار الصرف مرنة فإنها تكون فعالة في عزل الصدمات الخارجية.

تم أيضا التمييز بين الصدمات الحقيقية والصدمات ذات الطبيعة النقدية، حيث أن الأخيرة تستلزم نظام صرف ثابت لتثبيت الدخل لأنه تحت هذا النظام تكون الكتلة النقدية متغيرا داخليا ويتم إمتصاص الصدمات تقبل مخزون الصرف دون التأثير على العرض والطلب في سوق السلع والخدمات، أما إذا كانت الصدمات حقيقية (في سوق السلع) فإن سعر الصرف لا بد أن يتعدل للتأثير على الطلب الكلي وبالتالي موازنة السوق

الحقيقية. وكذلك في حالة تثبيت الإنتاج في وجه صدمة مؤقتة فإن سعر الصرف يجذب أن يكون ثابتا إذا كانت الصدمة نقدية محلية وبعدها سعر الصرف إذا كانت الصدمة خارجية أو ناجمة في السوق المحلية الحقيقية.¹

¹ زبيري الساسي، أثر تقلبات اسعار الصرف على اداء البنوك، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص نقدي و بنكي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2019، ص 19-20.

المبحث الثالث: سوق الصرف

يعتبر سوق الصرف من أكبر الأسواق وأوسعها تداولاً وسيولة، إذ يقدر حجمه حسب إحصائيات 2013 بأكثر من 5 تريليون دولار يومياً، ولقد عرف هذا السوق تطوراً كبيراً بعد إنحيار نظام بريتونوودز في 1973. تطرقنا في مبحثنا هذا إلى سوق الصرف و وظائفه، هيكل سوق العملات و انواع السوق وخصائصه.

المطلب الاول: سوق الصرف و وظائفه

إن المعاملات الدولية تحتاج إلى عمليات صرف العملات المحلية مقابل العملات الأجنبية، وهذا ما يعرف بسعر الصرف، أي استبدال العملة مقابل العملة الأجنبية، وهذه العمليات تتم فيما يعرف بسوق الصرف، والذي يعتبر الاطار المؤسسي الذي يتم من خلاله بيع إحدى العملات مقابل شراء عملة أخرى.¹

أولاً: تعريف سوق الصرف

سوق الصرف هو المكان الذي يلتقي فيه العرض والطلب على العملات الأجنبية، وهذا المكان غير محدد (جغرافياً)، فهو عبارة عن شبكة تربط ما بين وكلاء الصرف لمختلف بنوك العالم بإستعمال أحدث وأسرع وسائل الاتصال الهاتف، والتلكس، والشبكات الإلكترونية، يضاف إلى ذلك اللقاء الحقيقي الذي يتم ما بين وكلاء الصرف داخل قاعة مخصصة لمعاملات الصرف بالبورصة.

إن الهدف من وجود سوق الصرف هو تسهيل المعاملات الدولية، وذلك بتحديد الأسعار صرف مختلف العملات، وحتى يتحقق ذلك لابد لهذه العملات أن تكون قابلة للتحويل. ويقال عن عملة بلد ما أنها قابلة للتحويل، إذا كان مسموحاً للمقيمين وغير المقيمين فيه بإبدالها بالأسعار الجارية مقابل مبالغ من العملات الأجنبية، والتي يستطيعون استعمالها في ما بعد بكل حرية في إطار معاملاتهم الدولية. و يتداول في سوق الصرف مجموعة مختلفة من العملات القابلة للتحويل والقوية، وغالباً ما تكون عملات الدول الصناعية كالدولار الأمريكي، اليورو، والين الياباني هي التي تسجل أكبر نسب التداول.

¹ سيد احمد ولد احمد، دور سعر الصرف في تعديل ميزان مدفوعات الدول النامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص نقود، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص 21.

وتعد أسواق الصرف أسواقا دائمة العمل حيث تجري فيها الصفقات في كل ساعات النهار والليل، وهذا راجع إلى اختلاف توقيت افتتاح هذه الأسواق في مختلف مناطق العالم، إضافة إلى أن وسائل الاتصال الحديثة وعمليات التدويل قد سهلت كثيرا من دم مختلف الأسواق المالية العالمية، وهذا ما جعل من سوق الصرف أكبر وأوسع سوق مالية في العالم بفضل الصفقات الهائلة التي تعقد يوميا فيه ولاسيما في أسواق لندن ونيويورك وطوكيو. ويؤكد ذلك عمليات المسح التي يقوم بها بنك التسويات الدولية كل ثلاث سنوات حول تطور سوق الصرف في العالم. ولقد كان التحول من أنظمة الصرف الثابتة إلى المرنة دافعا رئيسيا لنمو هذا السوق وزيادة مخاطر التعامل فيه، بسبب التقلبات التي تعرفها أسعار صرف العملات العالمية.¹

ثانيا: وظائف سوق الصرف

يقوم سوق الصرف بالوظائف التالية:

1- تحويل القوة الشرائية بين الدول:

الوظيفة الأساسية لأسواق الصرف الأجنبي هي تحويل الأموال أو القوة الشرائية من دولة لأخرى، ويتم عادة هذا التحويل عن طريق التحويل التلغرافي الذي هو عبارة عن شيك يرسل بالبرقية بدلا من البريد وعن طريقه يصدر أحد البنوك المحلية تعليماته إلى بنكه المرسل في مركز نقدي أجنبي بأن يدفع قدرا معينا من العملة المحلية السائدة هناك إلى أي شخص أو منشأة حساب.

2- تقديم الائتمان اللازم للتجارة الخارجية:

يتم ذلك عن طريق قيام أحد البنوك بمنح ائتمان، فعندما يقوم البنك بفتح الاعتماد الأجنبي عنده أكثر من الودائع لديه، فإنه يكون قد منح إئتمان لتمويل التجارة الخارجية.

¹ عبد الحميد مرغيت، ادارة سعر الصرف في الجزائر على ضوء تحول نحو نظام الصرف المرن، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، 2018، ص 106-107.

3- تغطية مخاطر الصرف:

حيث يقوم الصرف الأجنبي بمساعدة المستثمرين الماليين على تجنب مخاطر الصرف الأجنبي والقيام بعملية التغطية ذلك أن أسعار الصرف الأجنبي عادة تتقلب عبر الزمن فإن أي شخص عليه القيام بدفع أي مبالغ مالية بعملة أجنبية في تاريخ لاحق سيتعرض لمخاطر، إذ أنه سوف يتوجب علي دفع أكثر مما هو متفق عليه أو يتسلم أقل مما يتوقع بدلالة العملة المحلية ويمكن تغطية هذه المخاطر في الصرف الأجنبي خلال عملية التغطية.¹

المطلب الثاني: أنواع سوق الصرف و خصائصه

أولاً: أنواع سوق الصرف:

1- سوق الصرف النقدي (AU COMPTANT/ SPOT):

تعتبر عملية الصرف نقدا إذا كان تعليم و استلام العملات يتمان لحظة إبرام عقد الصرف ، مطبقين سعر الصرف السائد لحظة إبرام العقد أيضا ، و في الحقيقة قد تمتد فترة الصرف نقدا إلى غاية 48 ساعة من إبرام العقد على عكس ما توحي به لأول وهلة عبارة لحظة إبرام العقد الواردة في التعريف .
وتجدر الإشارة هنا أن سعر الصرف يتغير باستمرار خلال اليوم تبعا لعرض العملات و الطلب عليها، ويقوم وكلاء الصرف ببلاغ زبائنهم بهذه الأسعار و السهر على تنفيذ أوامرهم فيما يتعلق بإجراء عمليات الصرف ، و من المهم التفرقة هنا بين سعرين هما سعر الشراء و سعر البيع.

سعر الشراء هو عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يدفعها البنك لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية، بينما سعر البيع فهو عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يطلبها البنك لبيع وحدة واحدة من العملة الأجنبية و يكون سعر البيع دوما أكثر من سعر الشراء (إلا في حالات استثنائية) و يمثل الفرق بينهما

¹ شومة فاطمة الزهراء، أهمية تخفيض قيمة العملة على الاقتصاد الوطني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2019، ص 23-24.

هامش ربح البنك. فمثلا يشتري بنك ما الدولار ب 73.52 دينار و يبيعه ب 74.95 دينار، فالفرق 1.43 دينار يمثل هامش ربح البنك عند بيع كل دولار، إن هذا السوق هو مفتوح على مدار 24 ساعة على 24 ساعة مع مراعاة الفوارق الساعية لمختلف الأسواق المالية المنتشرة في العالم ما عدا في أيام العطل الأسبوعية أو السنوية ، و بفضل التكنولوجيا ووسائل الاتصال المتطورة و كذا وكالات الأخبار المتخصصة مثل REUTERS و AGENCE FRANCE PRESS... الخ، و هو يتمتع بشفافية كبيرة في مجال المعلومات فاي تغيير سوق مالي معين سيؤثر مباشرة على باقي الأسواق المالية الأخرى.

وتجدر الإشارة هنا أنه إذا لم يكن هناك سعر صرف لإحدى العملات مع عملة أخرى فنستعمل هنا طريقة الأسعار المتقاطعة أي تبحث عن عملة ثالثة تكون لها سعر صرف العملتين و تكون هي الوسيطة عند عملية التحويل. وتتغير أسعار الصرف باستمرار و لذلك يمكن أن يتحسن سعر عملة ما مقابل عملة أخرى إذا كان سعر هذه العملة في بداية الفترة أكبر من سعرها في نهايتها ، و يكون التدهور إذا كان السعر في بداية الفترة.

2- سوق الصرف ما بين البنوك INTERBANCAIRES

هو السوق الذي يتم فيه معالجة عمليات الخزينة بالعملات الصعبة تحت شكل إقراض أو اقراض باستعمال قواعد دقيقة للمعدلات و فترات حساب الفائدة ، هو سوق لرؤوس الأموال على المدى القصير الأجل ، أين يقوم محترفوا القطاع البنكي بالعمليات فيما بينهم فهو جزء من النظام النقدي أين يكون الدخول إليه مقصور على مؤسسات القروض ، وهيئات مالية أخرى كالخزينة العمومية ، البنوك المركزية... الخ ، هذه العمليات يتم إنهاؤها بالهاتف. وهنا يتم تبادل احتياطات الصرف بين البنوك التي تملك فوائض و البنوك التي تعاني من عجز عن طريق

3- سوق الصرف الآجل (FORWARD /A TERME)

تعتبر عملية الصرف ما أنها أجلة إذا كان تسليم و استلام المسلات يتمان بعد فترة معينة من تاريخ إبرام الصفقة، و عليه عند هذا التاريخ يتم تحديد كل من مبلغ الصفقة بالعملة الصعبة و كذا سعر الصرف وهو سعر الصرف عند ذلك التاريخ و أخيرا تاريخ التسديد اللاحق، و منه يعتبر هذا العقد التزاما مغلقا إذ أن الاتفاق على هذه العناصر يكون عن تاريخ إبرام العقد لكن الاستلام و التسليم يكون في تاريخ لاحق (تاريخ

الاستحقاق) ان هذا النوع من عمليات الصرف يستعمل من طرف الشركات العاملة في التجارة الخارجية لتفادي الأخطار الناجمة عن التقلبات المحتملة غير المتوقعة في أسعار صرف العملات حيث أن سعر الصرف المطرق عند التسليم و الاستلام هو سعر الصرف السائد لحظة إبرام عقد الصرف.

إن هذه الطريقة لإبرام عقود التجارة الخارجية تسمح لهذه الشركات تفادي خطر الصرف الذي قد ينجم عن التغيرات التي تحدث في أسعار الصرف (هي إحدى تقنيات تغطية خطر الصرف المستعملة). ومما يمكن ملاحظته هنا أنه و للاستجابة لاحتياجات المؤسسات المستقبلية من العملة الصعبة التسديد التزاماتها (فانه من الصعب على وكلاء سوق الصرف توفير ذلك المبلغ بنفس القيمة و نفس العملة ونفس تاريخ الاستحقاق خاصة و أن هذا التاريخ قد يمتد لأيام كما قد يمتد لسنوات ، و عليه فان هذا الوكيل يجري هذه العملية على عدة مراحل ابتداء من عملية صرف نقدية متبوعة بعملية صرف آجلة إلى أن يتم التسليم أو الاستلام عند تاريخ الاستحقاق و يتحمل هو تغطية خطر تلك الصفقة ، ونفس الشيء يلاحظ بالنسبة للشركات التي تقوم بهذه العمليات الخاصة بالتجارة الخارجية حيث تقوم بتحويل الخطر إلى بنكها الذي لا يجذب ذلك و يسعى إلى تجنبه¹.

ثانيا: خصائص سوق الصرف

يمكن حصر الخصائص الرئيسية لسوق الصرف في النقاط التالية:

1-حجم التداول الكبير:

يعتبر سوق الصرف من أنشط أقسام السوق النقدي من حيث حجم المبالغ المتداولة على الإطلاق فيكفي أن نقوم بمقارنة بسيطة بين ما يتم تداوله في سوق الصرف والتجارة الدولية أو بين حجم التداول اليومي في سوق الصرف والنتائج المحلي للولايات المتحدة الأمريكية لتأكيد هذا الأمر. فحسب إحصائيات 2013 قدر حجم التداول اليومي في سوق الصرف أكثر من 5 تريليون دولار وهو بهذا الرقم يمثل أكثر بقليل من ثلث الحجم

¹ شوقي طارق، أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص18-19.

السني للتعارة العالمة الة قءرة فف سنة 2013 به 18.6 ترللفون ءولار"؁ وءلء الءاءء المءلف الإءمالف للولاءاء المءءءة الأمرلكفة المقءر بأءر من 16.9 ترللفون ءولار. وما فءبء سرعة ءطور ونمو السوق أنه كان فف سنة 2004 فوازف سءس الاقءصاء الأمرلكفة.

2- سوق ءغلب علفه المءاملاء ما بفن البنوك:

بالرغم من وءوء العءفء من الفاعلفن فف سوق الصرف؁ إلا أن هءا السوق ءغلب علفه العملفاء ما بفن البنوك. فءسب إءصاءفاء بنك ءالسواءاء ءءولفة BRI لسنة 2013 نءء أن 86.6 % من المءاملاء فف الواقع ءءم ففما بفن البنوك والمؤسساء المالمفة؁ كما أن عءء قلفل ءءا منها أف ما بفن 50 و 80 بنك ءسءءوء علف مءظم المءاملاء فف سوق الصرف علف المءسواءء ءءولف نءكر من بفن أهم البنوك العالمة كل من: Citybank Nat West , Barclays , H . S .B . CMorgan Jpchase , Bank of America ... الخ. وءلعب هءه البنوك ءور صانع السوق كما سبق وأن ءكرنا.

3- السوق الحر والسوق المنظم:

فءمفز سوق الصرف بأن المءاملاء ءنءءر ءسب الءفار فف سوقفن أءءهما فكون حر O.T.C وففه فكون العقء المفرم بفن الءهءفن شرفعة المءعافءفن؁ والأخر منظم ضمن أطر وءء وصابفة ءهفة معفنة؁ قء ءكون البنك المركزف أو ءرفة المقاصة فف البورصة؁ وءءءلف أهمية كل سوق ءسب نوع وطبفعة والبلء الءف فءءضنه ففبفنا نءء أن ءور السوق المنظم فف المءاملاء الءاضرة هامشف وفف سوق عقوء المباءلة منعمء؁ نءء بأن سوق أساسف للمءاءرة بالمءءقبلفاء والءفراء؁ كما أن أهمية السوق المنظم ءءءلف من بلء إلى آخر؁ فبفنا فف البلدان المءقءمة نءء بأن أكثر المءءءاء المءءقة فءم ءءاولها فف السوق الحر نءء بأن هءه المءءءاء فءم ءءاولها فف الأسواق المنظمة فف ءول أخرى كالبلءان الناشئة.

4- همفنة ءءولار علف المءاملاء فف سوق الصرف:

فءءبر ءءولار الأمرلكف العملة الراءءة أو العملة ءءولفة الأكثر إسءءءاما فف المءاملاء ءءولفة؁ وبمءل العملة الأكثر ءءاولا فف سوق الصرف ءفء أنه فسءءوء علف أكثر من 87% من ءءم المءاملاء فف هءا

السوق ويرجع سبب هيمنة الدولار على المعاملات في سوق الصرف إلى حجم الاقتصاد الأمريكي والواقع الذي خلفه نظام بريتونوودز من خلال إعماده التام على الذهب والدولار الأمريكي أين تم إعتبار هذه العملة جيدة مثل الذهب، وكانت العملة الوحيدة القابلة للتحويل إلى هذا المعدن بمعدل 35 دولار لكل أوقية واحدة، إلى جانب ذلك، فالدولار حالياً يمثل أكبر سوق للائتمان قصير الأجل في العالم، ويتفرد سوق المال الأمريكي بخاصية العمق والإتساع والسيولة التي لا مثيل لها في سوق آخر، ويساعده حجم ضخم جداً من أدوات الدين التي تمكن دول العالم من إستخدام الدولار كعملة إحتياط من جانب والإنتفاع بالعوائد المحققة من تلك الإحتياطيات من خلال توظيفها في أدوات الدين الأمريكي قصير الأجل من جانب آخر¹.

المطلب الثالث: هيكل سوق العملات

اولاً: المتعاملون في سوق الصرف

1- البنوك التجارية:

يتم تحديد أسعار صرف العملات الأجنبية في الفوركس من قبل صانعي السوق وبدون بورصة مركزية ذلك حيث يقومون بوضع أسعار البيع والشراء للعملات الأجنبية استناداً إلى التحركات المتوقعة لهذه العملات. وتعتبر البنوك الأكبر في العالم الصناع الأساسيين لسوق العملات الأجنبية، حيث تقوم هذه البنوك بتوفير السيولة اللازمة للسوق كما أنها تقوم بإتمام الصفقات الكبيرة للعملات الأجنبية لحساب زبائنها من مؤسسات أو شركات وأيضاً لحسابها الخاص، ومن هذه البنوك Bank of America, Credit Suisse, First Boston, Goldman Sachs, HSBC, J.P. Morgan, Morgan Stanley, Dean Whitter, UBS Warburg, Citigroup, Deutsche Bank. وهذه الحركة الكبيرة للنقود والناجحة عن التعاملات البنكية والتي تشكل سوق ما بين البنوك "Market Interbank"

¹ زيات عادل، ادارة خطر الصرف و سبل تطوير تقنيات التحوط في البلدان الناشئة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الباز1، سطيف ، 2017، ص-29-30.

هي العامل الأساسي الذي يقود أسعار العملات الأجنبية كما تشكل القسم الأكبر من التداولات اليومية في سوق العملات الأجنبية¹.

2- البنوك المركزية:

تتدخل البنوك المركزية في سوق الصرف رسمياً لتنفيذ سياسة نقدية معينة فهي تراقب تطور أسعار الصرف في هذا السوق و يكون ذلك بانتظام. و يمكن للبنك المركزي أن يؤثر على سعر الصرف من خلال قناتين هما :

1-2 قناة تغيير الأسعار النسبية للأصول المحلية و الأجنبية :

حيث تقوم السلطات النقدية بتعقيم شراء المواطنين للعملات الأجنبية ، و ذلك عن طريق قيامها بشراء السندات المحلية .

2-2 قناة التوقعات:

بما أن المتعاملين يعتقدون أن السلطات النقدية لديها معلومات أكثر من تلك التي يجوزهم حول أسواق الصرف فإنهم مباشرة بعد شعورهم بتدخلها في السوق يقومون بتعديل توقعاتهم حول سعر الصرف و فقا لإتجاه الحكومة فإذا كان التدخل في شكل شراء للعملة فإن سعر الصرف ينخفض.

2-3 الشركات التجارية:

تتدخل الشركات التجارية الكبيرة في سوق الصرف لأن نشاطها يكون في كثير من الدول و غالباً ما تتلقى مقبوضات أو تؤدي مدفوعات بعملات غير عملة بلدها الأصلي فمثلاً شركة IBM الأمريكية هي بحاجة إلى عملة المكسيك حتى تقوم بدفع أجر عمالها الذين يعملون في فروعها بالمكسيك حيث أنها إذا

¹ منال محمد تيسير سرور، العوامل المؤثرة في سوق العملات الأجنبية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم المصارف و التأمين كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، 2014 - ص 20

كانت تمتلك فقط الدولار الذي تحصلت عليه جراء بيعها لحاسب في الولايات المتحدة الأمريكية فيماكانها أن تمتلك عملة المكسيك عن طريق شرائها مقابل الدولار الأمريكي في سوق الصرف¹.

2-4 السماسرة:

يعتبر سماسرة الصرف وسطاء نشطين يقومون بتجميع أوامر الشراء أو البيع للعملاء الصعبة لصالح عدة بنوك أو متعاملين آخرين، و يقومون بضمان الاتصال بين البنوك و إعطاء معلومات عن التسعيرة المعمول بها في البيع و الشراء بدونالكشف عن أسماء المؤسسات البائعة أو المشتري لهذه العملات. فإذا أراد أحد المتعاملين في سوق الصرف الأجنبي أن يشتري أو يبيع عملة معينة، فإنه يقوم بإبلاغ السماسر المختص في هذه العملة في مكتب السمسرة ، مضمون طلبه، و يحدد له مبلغ العملة محل الصفقة، وبعدها يقوم السماسر بإخطار البنوك التي له علاقات معها على الفوز مضمون طلب الزبون و بعد تلقيه إجابات من البنوك المختلفة، فإنه يقوم بالاتصال بالزبون، فإذا ما تم الاتفاق على السعر وقيمة الصفقة فإن السماسر يتقاضى عمولة أو رسم سمسرة، فدور السماسر هنا هو أن يعمل كوسيط بين طرفي التعامل بين (البائعين و المشترين)، و تقريب الاتصال بينهما بسرعة و كفاءة، كما يعمل على تعجيل الحصول على المعلومات المطلوبة من البنوك في المناطق المختلفة. و تلعب بيوت السمسرة دورا هاما في سوق الصرف خاصة في لندن و نيويورك، و ذلك لأن جزء كبير من عمليات السوق يقوم به هؤلاء السماسرة. مع مطلع التسعينات ظهر ما يعرف بالسماسرة الالكترونيين، وهي عبارة عن شبكات إلكترونية تعرض أسعار العملات الدولية المتداولة في أسواق الصرف. و من أشهرها شبكة (Reuter) و التي بدأت العمل في سنة 1998 و تضم أكثر من 1000 مؤسسة مالية.²

¹ بن ياني مراد، سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الاجنبي المباشر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم

الاقتصادية، جامعة ابي بكر الصديق، تلمسان، 2011، ص 37، 38.

² سيد احمد ولد احمد، مرجع سبق ذكره، ص 32-33.

5-2 المضاربون:

إن عنصر المضاربة في التعامل بالعملات الأجنبية يرتبط باحتفاظ جهات مختلفة من المتعاملين بالعملات الأجنبية بمراكز، وهذه المراكز يفتح عنها أخطار نتيجة ارتفاع أو انخفاض السعر وتنتج هذه المراكز عن تعامل الجهات المختلفة بالعملات الأجنبية وكما يلي:

- نشاطات صانعي السوق بأخذ مراكز في سوق العملات؛
- تبديل العملة والتأخير أو عدم اللجوء إلى التغطية تاركين الأسعار للسوق؛
- اقتراض الحكومة أو استثمارها في العملات الأجنبية وتأخير التغطية أو عدم اللجوء إلى التغطية؛
- شراء الأفراد للأسهم والسندات؛
- الجهات التي تأخذ مراكز بسلع، والتي تصر على التسديد أو قبض ثمن السلع بعملة غير العملة التي تمت فيها عمليات الشراء أو البيع.

6-2 الصيرافة المعتمدين Agents de changes:

أدى ظهور الاختلال في الأسواق المالية منذ سنوات قليلة في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبريطانيا وبلدان أخرى إلى دفع المؤسسات المالية وغير البنكية كي تقدم خدمات كثيرة لربائنها حيث أن أغلب هذه الخدمات كانت تقدم من طرف البنوك من بينها الخدمات المتعلقة بالمعاملات بعملات أجنبية.¹

ثانيا: المعاملات التي تتم في سوق العملات

توجد عدة أنواع من المعاملات التي تأخذ مجراها في سوق العملات الأجنبية وهي²: المعاملات الفورية Spot Transaction والصفقات الآجلة Forward Deals والعمليات التي تجمع بين المعاملات الفورية والعمليات الآجلة وهي عمليات المبادلة Swap Operation وخيارات العملة Currency Options والعمليات المستقبلية Financial Futures وسوف نتعرف على كل من هذه العمليات فيما يلي:

¹ بغداد زيان، مرجع سبق ذكره، ص 35-36.

1- عمليات الصرف الفورية:

هي عقود لشراء وبيع العملات الأجنبية تستغرق تسويتها يومين من أيام العمل التجاري حيث يتم التعامل على سعر يتفق عليه اليوم، وهو اليوم الذي يعتمد فيه سعر الصرف للعملتين المتبادلتين ويسمى هذا اليوم بيوم إجراء العملية أو يوم التعامل أو يوم الاتجار بالعملات ويراعى ألا يصادف تاريخ تسوية صفقة العملة يوم إجازة بنوك في أي من بلدي العملتين، أي أنه يجب أن تتم التسوية خلال يوم عمل في البنوك في كلتا الدولتين وإلا تأجلت التسوية إلى يوم العمل التالي، كذلك لا تتم التسوية إذا وافقتاريخها يوم إجازة في نيويورك حتى لو كان الدولار غير مشترك في الصفقة وذلك لأن العملات تسعر مقابل الدولار، كأن يباع إسترليني مقابل مارك ألماني مثلاً، ففي هذه الحالة يتم تحديد سعر كل من هاتين العملتين مقابل الدولار من أجل التوصل إلى سعر الصرف الفوري بينهما، ومن الطبيعي الا يتم ذلك إذا كان سوق الصرف الأجنبي في نيويورك مغلقاً، ولكن بطبيعة الحال، إذا صادف تاريخ التسوية يوم إجازة بنوك في أي من بلدي العملتين أو في نيويورك فإن التسوية تؤجل إلى أول يوم عمل.

2- عمليات الصرف الآجلة Forward Exchange operations

تسمى أيضاً بالعقود الآجلة على العملات ويعرف العقد الآجل بأنه عقد يتعهد فيه أحد الطرفين بشراء العملة محل التعاقد من الطرف الآخر الذي يتعهد ببيع هذه العملة في تاريخ مستقبلي متفق عليه لقاء سعر محدد في تاريخ التعاقد. ويسمى السعر المحدد في العقد بسعر الصرف الآجل وهو سعر الصرف السائد وقت إبرام الصفقة مضافاً إليه فرق سعري الفائدة السائدين في الأسواق النقدية الدولية على العملتين موضوع التبادل بمعنى أن الفرق بين السعر الفوري والسعر الآجل هو الفرق بين سعري الفائدة على العملتين أي أنه يتم احتساب سعر الصرف الآجل من اليوم الأول لتحرير عقد الصرف الآجل استناداً إلى ثلاثة عناصر :

- سعر الصرف الفوري السائد في السوق في تاريخ إبرام عقد الصفقة؛
- سعر الفائدة الذي يدفعه العميل إذا ما اقترض قيمة العملة المباعة التي سيتم السداد بها عند استحقاق العقد الآجل؛

- سعر الفائدة الذي يحصل عليه العميل إذا ما أودع قيمة العملة المشتراة في ودیعة ثابتة لفترة العقد الآجل.

3- عمليات الصرف المستقبلية

تسمى أيضاً بالعقود المستقبلية على العملات فعملية الشراء هذه عني بطبيعة الحال الحصول على وعد بتأمين كمية معينة من العملة الأجنبية المرغوبة في تاريخ محدد في المستقبل. وتختلف العقود المستقبلية عن العقود الآجلة بنقطتين أساسيتين وهما :

- للعقود المستقبلية بورصات منظمة تُنسق عمليات التداول وتعطيها طابعاً موحداً على أسس خاصة تحددها كل بورصة من تلك البورصات، والتي نجد من بينها سوق النقد الدولي International Monetary Market الذي هو أحد أقسام البورصة الميركانتيلية في

شيكاغو sections of the Mercantile stock Exchange Chicago، وتختص بتداول العقود المستقبلية على البن الياباني الفرنك السويسري، الجنيه الإسترليني، الدولار الأسترالي.... وغيرها، أما بالنسبة للعقود الآجلة فيتم تداولها في السوق غير المنظمة The unregulated Market.

- في العقود المستقبلية التسليم الفعلي للعملة التي تم التعاقد عليها بموجب هذه العقود نادر الحدوث فالغالبية العظمى من العقود المالية المستقبلية تأخذ اتجاهها عكسياً قبل تاريخ التسليم، أي أن معظم صفقات الشراء تنقلب إلى صفقات بيع مماثلة قبل أن يتم التسليم الفعلي، حيث تتيح عملية تنميط كمية ونوع الأداة المالية نقل العقود المستقبلية بسهولة إلى متعاقدين جدد من خلال البورصة، أما في العقود الآجلة يتم إنهاء العقد بالاستلام والتسليم عادةً .

4- عمليات المبادلة Operations Swap

هي مبادلة عملة بعملة أخرى بين طرفين مختلفين على أن يعيد كل من الطرفين إلى الطرف الآخر عملته التي قام بتبديلها بسعر صرف يتفق عليه عند عقد المبادلة مبني على أساس سعر الصرف الآني السائد عند إبرام عملية المبادلة، وعلاوة أو خصم يحددها فرق سعر الفائدة بين العملتين اللتين تمت مبادلتها عند إبرام عملية التبديل، حيث تجمع عملية مبادلة العملات بين الشراء الفوري لعملة ما وبيعها آجلاً في نفس الوقت أو العكس أو بمعنى آخر تتضمن هذه العملية تحرير عقدين متزامنين أحدهما عقد شراء والآخر عقد بيع وقيمة كل من العقدين واحدة إلا أن تاريخي استحقاقهما مختلفين ويفصل بينهما فترة زمنية، وتستخدم هذه العقود من

قبل المتعاملين في سوق العملات الأجنبية، كوسيلة ملائمة تمكنهم من التحوط من مخاطر تقلبات أسعار الصرف.

5- خيارات العملة Option Currency

هي عقود تعطي الحق دون الالتزام، لمشتري الخيار بتنفيذه (بشراء في حالة حق خيار الشراء Option Call أو بيع في حالة حق خيار البيع Option Put مقدار معين من عملة من العملات) لقاء عمولة يحصل عليها بائع الخيار والتي تمثل سعر الخيار (Premium) وذلك ضمن فترة سريان يتفق عليها بين الطرفين (النموذج الأمريكي Style American) أو في تاريخ معين أيضاً يتفق عليه هذان الطرفان (النموذج الأوروبي Style European). تتحدد قيمة عقود الخيار بواسطة أربعة عوامل و هي:

- مدى تقلب سوق الصرف وذلك في الفترة ما بين لحظة إبرام العقد وتاريخ التنفيذ؛
- عنصر الوقت ElementTime فكلما طالت المدة حتى تاريخ انتهاء عقد الخيار كلما زادت قيمة عقد الخيار؛
- سعر التنفيذ Price Strike فكلما ارتفع السعر انخفضت قيمة خيار الشراء Put Call وارتفعت قيمة خيار البيع؛
- النسبة بين سعري الفائدة الخاليين من المخاطر في كلا البلدين.¹

¹ منال محمد تيسير سرور، مرجع سبق ذكره، ص من 22 الى 25.

خلاصة:

لقد تم إيضاح في هذا الفصل الأهمية الكبيرة لسعر الصرف، فهو يعتبر العنصر القطب في إقتصاديات الدول لما له من تأثير على مستوى النشاط الاقتصادي و من جوانب مختلفة، بحيث تم تحديد أنواعه وأشكاله بالإضافة إلى وظائف سعر الصرف وأهم العوامل المحددة له، ومن ثم تناولنا أنظمة سعر الصرف والسياسات والمعايير التي تتحكم في سعر الصرف، ليختتم الفصل بالتطرق إلى مفهوم سوق الصرف أين يتم بيع و شراء العملات الدولية من قبل الأطراف المشاركة فيه من بنوك و مؤسسات مالية، السماسرة، الوسطاء المعتمدين والبنك المركزي الذين أتلف أهدافهم من تسوية مدفوعات أو تحكيم أو تغطية أو مضاربة.

الفصل الثالث: بنك

الجزائر ودوره في

إستقرار سعر الصرف

تمهيد :

يتدخل بنك الجزائر في سوق الصرف ما بين البنوك حيث يتحدد سعر الصرف وفق قواعد و أعراف دولية وذلك لتحقيق اهداف تسيير نظام الصرف المدار لاسيما استقرار سعر الصرف عند التوازي والتسيير الحذر لاحتياطات الصرف وتنظيم عملية الرقابة على الصرف.

ولقد مرّ النظام المصرفي في الجزائر بعدة اصلاحات بعد الاستقلال سنتطرق لها في المبحث الاول أما المبحث الثاني كان بعنوان مراحل تطور القطاع المصرفي ،بالنسبة للمبحث الثالث تكلمنا فيه عن دور البنك الجزائري في ادارة سياسة سعر الصرف.

المبحث الاول: إصلاحات النظام المصرفي الجزائري منذ الاستقلال إلى غاية 1990.

المبحث الثاني: مراحل تطور القطاع المصرفي

المبحث الثالث: دور البنك الجزائري في إدارة سياسة سعر الصرف.

المبحث الاول: إصلاحات النظام المصرفي الجزائري منذ الاستقلال إلى غاية 1990.

لا يمكن معرفة أداء الاقتصاد الجزائري بدون معرفة الهيئات والمؤسسات التي تكون محل عمل أدوات السياسة الاقتصادية وخاصة الجهاز المصرفي ، ولذلك فقد خصصنا هذا البحث لدراسة أداء الجهاز المصرفي أثناء الاحتلال حتى إلى فترة الإصلاحات الجديدة التي مسته، وعليه قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب حيث تناولنا في المطلب الأول مرحلة تكوين النظام المصرفي الجزائري من(1962-1969). أما المطلب الثاني فقد تناول إصلاحات النظام المصرفي الجزائري من(1970-1985) إلا أن المطلب الثالث كان بعنوان هيكل الجهاز المصرفي الجزائري.

المطلب الأول: مرحلة تكوين النظام المصرفي الجزائري من (1962-1970)

بعد أن نالت الجزائر استقلالها قامت بإنشاء ما يعرف بمؤسسات السيادة النقدية و المالية، وقامت بتبني النظام الاشتراكي و التخلي عن النظام الليبرالي التابع للاقتصاد الفرنسي و القيام ببعض الاجراءات من أهمها ما يلي :

- الفصل بين الخزينة العمومية الفرنسية و الخزينة العمومية الجزائرية في تاريخ 29-08-1962؛
- إنشاء البنك المركزي الجزائري (BCA) بتاريخ 01-01-1963 بموجب القانون رقم 62-441 المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي في 13-12-1962 و المتعلق بإنشاء البنك المركزي و تحديد قانونه الاساسي؛

- تأسيس الصندوق الجزائري للتنمية (CAD) بتاريخ 07-05-1963 بموجب القانون رقم 63 165 ومع تغير النظام الأساسي للصندوق تم تغيير اسمه فاصبح البنك الجزائري للتنمية BAD، و وضع تحت وصاية وزارة المالية.

- إنشاء الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط (CNEP) بموجب القانون رقم 64-227 المؤرخ في 10 أوت 1964¹.

¹ عبد الرزاق سالم، القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012، ص104

المطلب الثاني: إصلاحات النظام المصرفي الجزائري من (1970-1985)

لقد حمل الإصلاح المالي لسنة 1971 رؤية جديدة من خلالها تم إسناد مهمة تسيير ومراقبة العمليات المالية للمؤسسات العمومية للبنوك، وفرض مراقبة صارمة على التدفقات النقدية، ونوجز في إطار هذا الإصلاح اتخاذ الإجراءات التالية :

- إمكانية استعمال السحب على المكشوف من طرف المؤسسات العمومية لتمويل عمليات الاستغلال وذلك من خلال المادة 30 من قانون المالية لسنة 1971.

من خلال المادة 07 لقانون المالية لسنة 1971، تم تحديد طرق تمويل الاستثمارات العمومية المخططة والمتمثلة فيما يلي:

- قروض بنكية متوسطة الأجل تم بواسطة إصدار سندات قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي؛
- قروض طويلة الأجل ممنوحة من طرف مؤسسات مالية متخصصة مثل البنك الجزائري للتنمية؛
- التمويل عن طريق القروض الخارجية وذلك من خلال تصريح مسبق من وزارة المالية؛
- تقوية دور المؤسسات المالية في تعبئة الادخار الوطني عن طريق الناعمة الإخبارية للمؤسسات العمومية في ميزانية الدولة، وذلك بمقتضى المادة 26 من التعليمية 71- 12 / 1971 / 3193 والتي تقتني بتخصيص مبالغ الإهلاكات و الإحتياطات في حساب لدى الخزينة العمومية، ولكن هذا القرار طرح مشكلا يتمثل في عجز المؤسسات العمومية الوطنية عن تحقيق نتائج إيجابية للمساعدة في ميزانية الدولية؛
- تم التمويل البنكي للمؤسسات العمومية بقيام هذه الأخيرة بتوطين كل عملياتها المالية في بنك واحد وكتلك إلزامها بفتح حسابين والاستغلال والاستثمار)؛
- دعم المؤسسات العمومية التي تواجه عجزا في التسيير، حيث تم إعداد مخطط لإعادة هيكلة المؤسسات العمومية التي سجلت عجزا ناجما عن قيود خارجية مفروضة من طرف الدولة إلى معايير تطهير المؤسسات العامة التي سجلت عجزا عالميا من سوء التسيير؛
- تحديد معدلات الفائدة بطريقة مركزية وإدارية؛
- إقرار التوطين الإجباري بحيث لا يحق للمؤسسات التعامل مع أكثر من بنك واحد؛

رغم ما أتى به الإصلاح السنة 1971 في محاولة إعادة هيكلة القطاع البنكي المنشأ حديثا قصد التحكم الجديد في التدفقات النقدية المتداولة داخل القطاع، إلا أنه لم يخلو من بعض المعوقات والتناقضات نتج عنها العديد من المشاكل من بينها تذكر ما يلي:

- عدم توافق دور القطاع البنكي مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي، فالوثائق المعدة من طرف المؤسسات الوطنية البنوك في إطار ملفات منح الأثمان غير كافية للحكم على الأداء الاقتصادي تقروض الاستغلال، كما أن الدراسات المقدمة من طرف المؤسسات ناقصة؛

- صعوبات متعلقة بالجانب التجاري وتغطية الحقوق، فتحقيق الاستثمارات في بعض الحالات يصبح غير ممكن ويؤدي إلى عدم قدرة المؤسسات على تسديد القروض البنكية؛

- صعوبة تغطية الحقوق من طرف المؤسسات الوطنية والتي رغم وضعيتها المدنية تجاه البنوك إلا أنه تبقى فإمكانية الحصول على القرض البنكي في شكل سحب على المكشوف؛

- إلزام المؤسسات العمومية المساهمة في ميزانية الدولة بالقيام بدفع رؤوس أموال الاهتلاك والاحتياطات للخزينة العمومية رغم أنها تحقق خسائر في غالبيتها؛

- العودة إلى الاعتماد على الخزينة العمومية في تمويل استثمارات المؤسسات و هذا ما أقرته المادة 07 من قانون المالية السنة 1978 " الاستثمارات المخططة للمؤسسات العمومية تكون مضمونة بتمويل من خزينة الدولة وكذلك عن طريق رؤوس الأموال الذاتية للمؤسسات".

للإشارة فإن في بداية 1978، تم التراجع عن الإصلاحات التي حملتها إصلاحات 1971، فقد تم إلغاء تمويل المؤسسات عن طريق القروض البنكية متوسطة الأجل، حيث حلت الخزينة محل البنوك في تمويل الاستثمارات المختملة بواسطة القروض العطويلة الأجل، وبذلك تم تهميش دور البنوك في عملية التنمية وإضعاف قدرتها في تعبئة الادخار بل وأصبحت نشاطها تتميز بالسلبية في منح القروض مع تعاضد دور الخزينة في هذا المجال، وكان دور البنوك في هذه المرحلة يقتصر على دور القناة التي تمر عبرها الأموال من الخزينة إلى المؤسسات العمومية بحيث لم يكن للبنوك أي دور فيما يتعلق بقرار الاستثمار وقرار التمويل.¹

¹ باكور حنان، الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة شهادة الماستر، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة اكلي محند والحاج، البويرة، 2014، ص 9-7.

المطلب الثالث: هيكل ومكونات الجهاز المصرفي الجزائري

يتكون النظام المصرفي الجزائري من البنك المركزي الذي يأتي في قمة النظام المصرفي ومجموعة من البنوك التي يشرف عليها، وبالتالي سيتم التعرف عليها من خلال هذا الفرع.

اولا: هيكل الجهاز المصرفي

1- البنك المركزي

تأسس هذا البنك بموجب القانون رقم 144-62 المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1962 وقد ورث فعاليات بنك الجزائر المؤسسة المصرفية التي أنشئت إبان الاستعمار الفرنسي سنة 1851 برأسمال قدره 3 ملايين فرنك فرنسي مقسمة على 6 آلاف سهم ومن الناحية القانونية البنك المركزي الجزائري هو مؤسسة عامة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

وقد أسندت إلى هذا البنك كل المهام التي تتكفل بها البنوك المركزية وبذلك أصبح هو المسؤول عن الإصدار النقدي وعن معدل إعادة الخصم، ونجد أن هذا البنك قد تم تنصيبه كبنك البنوك بحيث يشرف على السياسة النقدية ويراقب ويوجه الائتمان، وهو كذلك بمثابة بنك الحكومة نظرا لما يقدمه من تسبيقات للخزينة العمومية وما يخصمه من سندات مضمونة من طرفها، وكانت هذه التسبيقات محددة بنسبة 5% من الإيرادات العادية المحققة للدولة خلال السنة المالية السابقة. هذا على مستوى النصوص أما على مستوى الواقع فالبنك المركزي وضع كلية لخدمة الخزينة وهذا بمنحها تسبيقات غير منتهية، الشيء الذي قلل من دور البنك المركزي في الاقتصاد الوطني انذاك، ونجم عن ذلك الكثير من اللامبالاة في الإصدار النقدي دون مقابل مما أدى إلى بروز الاختناقات النقدية وظهور التضخم. ويرأس البنك محافظ ومدير عام يتم تعيينهما بمرسوم من رئيس الجمهورية و باقتراح من وزير المالية، ويقوم مجلس الإدارة بتسيير شؤون البنك. ويتألف هذا المجلس من المحافظ رئيس المجلس، والمدير العام وعشرة إلى ثمانية عشر عضوا من كبار المسؤولين والمختصين في الشؤون النقدية والمالية.¹

¹ قلمين فايّة، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري واثارها على تعبئة المدخرات ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015، ص62.

2- البنك الوطني الجزائري BNA

بمرسوم رئاسي يحمل رقم 66-178 المؤرخ في 13 جوان أنشئ البنك الوطني الجزائري BNA في سنة 1966 لكي يسد الفراغ المالي الذي أحدثته البنوك الأجنبية وليكون وسيلة للتخطيط المالي وركيزة للقطاع الاشتراكي والزراعي وهو يمثل نقطة تحول مهمة للاقتصاد الوطني من طرف السلطات في إطار إنشاء منظومة بنكية وطنية وتجسيد الإرادة السياسية التي بدت واضحة في استرداد البلاد لسيادتها الاقتصادية ، وهذا ما عبر عنه عبد الحميد طمار بالمصطلح الاقتصادي " ضرورة التحكم في المستقبل " وبالمصطلح السياسي بـ " ضرورة تنظيم ديمقراطية الشعب " وهو أول بنك تجاري حكومي للجزائر المستقلة . واسترجع البنك الوطني الجزائري نشاط مجموعة من البنوك الأجنبية والتي نعددها فيما يلي:

- القرض العقاري للجزائر وتونس في شهر جويلية 1966.

- القرض الصناعي والتجاري في شهر جويلية 1967.

- بنك باريس الوطني في شهر جانفي 1968.

- بنك باريس وهولندا في شهر 1968.

ويقوم هذا البنك أساسا بتعبئة المدخرات الوطنية ومنح القروض للقطاعات الاقتصادية العمومية صناعية كانت أو زراعية. بالإضافة الى العمليات المصرفية التقليدية التي تقوم بها البنوك التجارية.

3- الصندوق الجزائري للتنمية BAD

تأسس البنك الجزائري للتنمية (BAD) بموجب القانون رقم 63-165 الصادر في 07 ماي 1963، وأول مظهر كان يحمل اسم الصندوق الجزائري للتنمية (CAD)، وظهر في شكل مؤسسة عامة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. وطبقا لقرار قانون المالية الصادر بتاريخ 07 جوان 1971 تم تحويل هذا الصندوق إلى البنك الجزائري للتنمية.

وضع هذا البنك مباشرة تحت وصاية وزارة المالية، وهو مكلف بتمويل الاستثمارات المنتجة في إطار البرامج والمخططات الخاصة بالإستثمارات ، وتغطي قطاعات نشاطه جزءا كبيرا من الاقتصاد الوطني وتشمل الصناعة بما فيها قطاع الطاقة والمناجم وقطاع السياحة والنقل والتجارة والتوزيع والمناطق الصناعية والدواوين

الزراعية وقطاع الصيد ومؤسسات الانجاز. وحل البنك محل خمسة بنوك فرنسية . أربع مؤسسات كانت تتعاطى الائتمان المتوسط الأجل ومؤسسة خامسة

للائتمان الطويل الأجل وكانت كلها تمارس النشاط المصرفي أثناء الوجود الاستعماري في الجزائر وهذه المؤسسات هي :

- القرض العقاري.
- القرض الوطني.
- صندوق الودائع والارتهان.
- صندوق صفقات الدولة.
- صندوق تجهيز وتنمية الجزائر.¹

4- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP

كما سمح قانون النقد والقرض بإنشاء مصارف ومؤسسات مالية خاصة وكذا إقامة فروع المصارف ومؤسسات مالية أجنبية في الجزائر, شرط خضوعها لقواعد القانون الجزائري وكذا حصولها على ترخيص من مجلس النقد والقرض ممضي عليها من طرف محافظ بنك الجزائر. و عليه فمن اجل تطوير وتنمية القطاع المصرفي وتشجيعه للإستثمار الأجنبي فيه بمنح مجلس النقد والقرض الاعتماد للمصارف والمؤسسات المالية الخاصة و الأجنبية والتي تتمثل في:

- البنك المختلط.
- بنك البركة.
- البنك الاتحادي.
- المؤسسة العربية البنكية.
- الشركة الجزائرية للبنك.
- البنك التجاري والصناعي الجزائري.

¹ بظاهر علي، اصلاحات النظام المصرفي الجزائري واثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص33-35.

كما منح قانون النقد والقرض بإنشاء مصارف خاصة برأسمال أجنبي وهي:

- سبتي بنك الأمريكي .

- البنك العربي الأردني .

- بنك تاكسيس .

- البنك القطري ريان بنك

كما تم إنشاء مؤسسات مالية عامة ومختلطة نذكر من بينها:

- مؤسسة ضمان القروض العقارية .

- الصندوق الوطني للإسكان¹ .

5- القرض الشعبي الجزائري CPA

أنشئ القرض الشعبي الجزائري CPA بتاريخ 26 ديسمبر 1966 بمرسوم رقم 366-66 برأسمال قدره 15

مليون دج، حيث ورث النشاطات المصرفية التي كانت تديرها من قبل البنوك الشعبية و المتمثلة في:

- البنك الشعبي التجاري و الصناعي للجزائر BPCIA .

- البنك الشعبي التجاري و الصناعي لوهران BPCIO .

- البنك الشعبي التجاري و الصناعي لعنابة BPCIAN .

- البنك الجهوي للقرض الشعبي الجزائري .

و كذلك من طرف مؤسسات أجنبية و المتمثلة في:

- بنك الجزائر مصر 1967 سنة BMAM-MISR .

- شركة مرسليليا للقرض SMC .

- المؤسسة المصرفية الفرنسية سنة 1972 CFCB .

¹سالمة فندوقومة، أثر الاصلاحات المصرفية على تطور النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة 1990-2018، مذكرة شهادة الماستر تخصص

اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة احمد دراية، ادار، 2019، ص10.

حيث تم التنازل لفائدته عن 40، BDL بنك التنمية المحمية، CPA وفي سنة 1985 انبثق عن وكالة وتحويل 550 طار موظف واطار وكذلك 89000 حساب تجاري للزبائن.¹

6- البنك الخارجي الجزائري BEA

هو شركة مساهمة تساهم فيه الدولة الجزائرية بصفة كلية، يقدر رأس ماله ب100 مليار دينار، يعمل في مجال لإنتاج والتمويل البنكي لجميع القطاعات بما في ذلك النفط، الصلب، النقل، ومواد البناء والخدمات، يقع مقره الرئيسي في 11 شارع العقيد اعمريروش - الجزائر العاصمة، الجزائر.²

7- بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

تم إنشاؤه بموجب المرسوم 82 / 106 المؤرخ في 13/03 / 1982 برأس مال قدره 2.2 مليار دينار أما الآن فهو يعد شركة مساهمة ذات رأس مال يفوق 33 مليار دينار، مقرها الرئيسي بالجزائر العاصمة وقيمة كل حصة هي مليون دج بمساهمة صناديق المساهمة التابعة للدولة و رأسمال البنك قابل للتعديل سواء بزيادة مبلغ المساهمة دخول مساهمين جدد أو بنقصانه في حالة تحويل شركة أخرى، وقد حدد هذا فعلا بتاريخ 25 سبتمبر 1995 في بداية المشوار تكون البنك من 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الجزائري BNA، ونظرا لكثافة الشبكة وأهمية تشكيلتها البشرية صنف البنك من طرف قاموس محاسبة البنك ALMONOCH (BANKERS طبعة 2001) في المركز الأول في ترتيب البنوك التجارية الجزائرية، ويحتل كذلك المركز 668 في الترتيب العالمي من بين 4100 بنك مصنف. ومن أهم الوظائف الأساسية التي يقوم بها البنك في التمويل هي:

- الهياكل وأنشطة الإنتاج الفلاحي وكل الأنشطة المتعلقة بهذا القطاع؛

- الهياكل وأنشطة الصناعات الفلاحية؛

- الهياكل وأنشطة الصناعات التقليدية والحرف الريفية .

¹ جمعي وسيل، التقنيات البنكية المستعملة في تمويل المؤسسات الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاديات التمويل والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017، ص27.

² ركابي صدام، تقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية باستخدام نموذج Camel، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 2016، ص24.

بالإضافة إلى ذلك يقوم البنك بجميع العمليات المصرفية التقليدية.¹

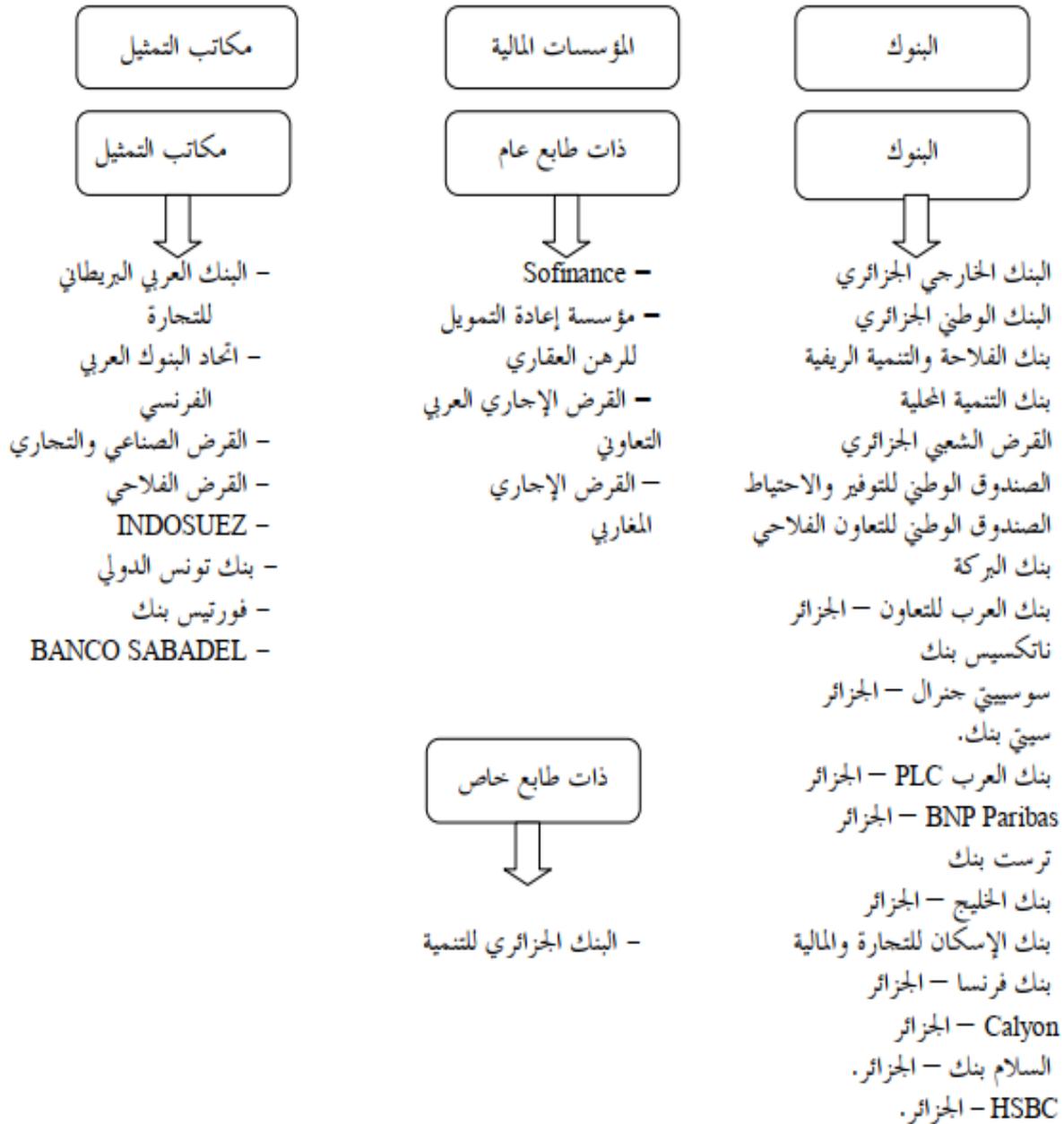
8- بنك التنمية المحلية BDL

هو أحدث البنوك في الجزائر و انبثق من القرض الشعبي الجزائري و قد تأسس بموجب مرسوم رقم 85/185 المؤرخ في 30-04-1985 برأس مال قدره سبعة ملايين دينار جزائري مقره الرئيسي سطاوالي ولاية الجزائر ، وهو بنك عمومي خاضع للقانون التجاري و يتولى العمليات المألوفة ، و يعتبر بنك الودائع و يقوم بكل العمليات "حسابات جارية، توفير ، قروض، ودائع، ضمانات... كما يقدم قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لكل القطاعات باستثناء القطاع الفلاحي حيث يوجد بنك خاص لهذا القطاع و هو بنك الفلاحة و التنمية الريفية.²

¹ بقلول إبراهيم، دور الرقابة في البنوك من منظور القوائم المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تدقيق محاسبي و مراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2016 ص 55.

² دغميش وفاء، طرق واساليب تمويل التجارة الخارجية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص بنوك واسواق مالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم ، 2017، ص 54.

الشكل رقم (03-01): البنوك والمؤسسات المالية في القطاع المصرفي الجزائري



المصدر: باكور حنان، مرجع سبق ذكره، ص 27

المبحث الثاني: مراحل تطور القطاع المصرفي

عرفت سياسة سعر صرف الدينار الجزائري تطورات هامة منذ الاستقلال وإلى اليوم وذلك انطلاقا من تطبيق نظام الربط بالفرنك بعد الاستقلال إلى نظام الربط بسلة من العملات بداية من 1973 وصولا إلى نظام التسيير الحركي للدينار في نهاية 1987 ، ثم تطبيق نظام جلسات التثبيت بداية من أكتوبر 1994 ليتم بعدها إنشاء سوق للصرف ما بين البنوك واتباع نظام الصرف العائم المدار، وقد جرت كل هذه الإجراءات في ظل نظام الرقابة على الصرف مع السعي نحو قابلية تحويل الدينار في مجال المعاملات الجارية.

المطلب الاول: تطور نظام الصرف للفترة 1962-1986

كان سعر الصرف في الجزائر بعد الاستقلال مسير إداريا وتميز بالثبات لمدة طويلة تجاوزت العشريتين (1962-1986) وكان يقضي بتسخير كل الأدوات الاقتصادية لهدف تحقيق المخططات التنموية من طرف السلطات المركزية آنذاك، وقد أدى تسيير سعر صرف الدينار بهذه الكيفية إلى تحديد تكلفة إدارية وليست اقتصادية للعملة الصعبة. بمعنى أن سعر العملة الصعبة بالدينار لا تربطه أية علاقة كما كان من المفروض أن يكون بأداء وكفاءة الاقتصاد الوطني، وهكذا انفصل عن الواقع الاقتصادي فنتج عن ذلك سلوك غير عقلا في استخدام الموارد الأكثر ندرة المتمثلة في العملة الصعبة. أضف إلى ذلك فإن هذا الأسلوب قد أعطى لسعر صرف الدينار قيمتين: الأولى تحددها السلطات النقدية إداريا والثانية تحدد في السوق الموازية (السوق السوداء)، وفيما يلي تفصيل ذلك في مرحلتين أساسيتين:

1- المرحلة الأولى 1962-1973 :

كان نظام النقد الدولي في هذه المرحلة (على الأقل حتى سنة 1971) مسيرا باتفاقيات بروتن وودز حيث كان كل بلد عضو في صندوق النقد الدولي ملزما بالتصريح عن تكافؤ عملته بالنسبة إلى وزن محدد من الذهب الصافي وهو ما يسمى بقاعدة صرف الدولار بالذهب، الأمر الذي أرغم الجزائر بعد الاستقلال أن تكون تابعة لمنطقة الفرنك، وكانت العملة آنذاك قابلة للتحويل بحرية. إلا أن إنداء الجزائر إلى منطقة الفرنك الفرنسي بموجب المبادئ التي تضمنها تصريح 19 ماي 1962 المتعلق بالتعاون الاقتصادي والمالي مع الدولة المستعمرة خلال الأشهر الأولى من الاستقلال كان قد كرس مخاطر هروب رؤوس الأموال بشكل كبير عن طريق البنوك وظهور اختلالات في ميزان المدفوعات، فقامت السلطات النقدية سنة 1963 بإنشاء ما يسمى "

الرقابة على الصرف" على جميع العمليات مع بقية العالم. كان هذا التغيير مصحوبا بعدة إجراءات غرضها مراقبة التجارة الخارجية، وبالتالي ضرورة الحد من الواردات من السلع والخدمات إلا في نطاق ما تستلزمه تنمية البلاد وبما يتماشى مع المتاح من العملات الأجنبية. وعليه أخذت السلطات العمومية سلسلة من الإجراءات التي ترمي إلى إضفاء طابع الصرامة على الرقابة على الصرف منها نظام حصص التجارة الخارجية، وإنشاء الديوان الوطني للتجارة ومراقبة جميع عمليات التصدير والاستيراد. تبعت هذه الإجراءات إجراء إنشاء الوحدة النقدية الجزائرية "الدينار الجزائري" يوم 10 أبريل 1964 والتي ثبتت قيمتها آنذاك بـ 180 ملغ من الذهب الخالص، وبالتالي عوض "الدينار الجزائري" عملة "الفرنك الفرنسي الجديد" بسعر صرف واحد دينار يساوي واحد فرنك فرنسي. وفي سنة 1968 تعرض بنك فرنسا لهجمات مضاربية حادة، اضطرته إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي وهذا بعد استعماله لاحتياطياته لمدة طويلة قصد الحفاظ على تكافؤ العملة الفرنسية. وهكذا انتقل التكافؤ الرسمي للفرنك الفرنسي في شهر أوت من سنة 1969 من 4.9370 فرنك فرنسي لكل دولار أمريكي إلى 5.5544 فرنك فرنسي لكل دولار أمريكي.

شرعت الجزائر خلال هذه الفترة التي تميزت بضعف الفرنك الفرنسي في تطبيق مخططها التنموي الثلاثي والذي يتطلب استقرار سعر الصرف، وهو ما جعل هذا المخطط سبب من أسباب عدم إتباع الدينار الجزائري الفرنك الفرنسي في التخفيض على الرغم من استمرار العملة الوطنية في علاقتها الثابتة مع الفرنك الفرنسي وكان نتيجة لذلك إعادة تقييم تكاليف مشاريع الاستثمار التي انطلقت في إطار المخطط الرباعي الأول 1970-1973.

2- المرحلة الثانية 1974-1986:

مع إنحيار نظام بروتن وودز سنة 1971 وإلغاء نظام الصرف الثابت واستبداله بنظام تعويم الصرف على المستوى الدولي من جهة، وأمام الأزمة التي أصبح يتخبط فيها الفرنك الفرنسي أواخر سنوات 1960 وبداية سنوات 1970 من جهة أخرى، قامت الجزائر ابتداء من جانفي 1974 بتثبيت عملتها على أساس سلة تتكون من 14 عملة مختارة حسب أهمية شركائها التجاريين، وعلى أساس معاملات ترجيح مرتبطة بالواردات

في ظل أحادية أسعار الصرف لكل المتعاملين على كافة التراب الوطني (مما سمح للجزائر بالخروج نهائيا من منطقة الفرنك)¹.

المطلب الثاني: سياسة سعر صرف الدينار من 1989 – 2000:

أدى التدهور المفاجئ لسعر البترول سنة 1986 إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزت بعجز نتج عنه تباطؤ خطير في النشاط الاقتصادي إثر تدني الواردات لمختلف المدخلات التي يحتاجها الجهاز الانتاجي الذي ظل تابعا في هذا المجال للسوق العالمية، وقد أدى هذا الوضع إلى محاولة إدخال إصلاحات جذرية في مختلف المجالات أي التوجه إلى اقتصاد توجهه آليات السوق الحرة و بعد ذلك أصبح الدينار الجزائري قابل للتحويل في المعاملات الجارية مع الخارج.

1-المرحلة الأولى: تطور نظام الصرف الجزائري بين 1986-1994

تميزت هذه المرحلة بصدور العديد من التشريعات والنصوص التنظيمية التي كانت ترمي في مجملها إلى توفير شروط استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية وتكريس الطابع التجاري للمعاملات بالإضافة إلى المشاركة الفعلية لمؤسسات القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

2-المرحلة الثانية: تطور نظام الصرف من 1994-2000

إبتداء من أكتوبر 1994 اتبعت سياسة مرنة لادارة الصرف وذلك من خلال عقد جلسات يومية لتحديد سعر الصرف تحت إدارة بنك الجزائر، حيث يتم تحديد سعر الصرف لجميع المعاملات يوميا بناءً على العروض المقدمة من قبل البنوك التجارية في بداية كل جلسة، وأيضا في ضوء توفر العملة الاجنبية، وخلال فترة التصحيح الهيكلي فقد الدينار الجزائري جزءا كبيرا من قيمته بحيث انتقل من 24.1 دج لكل دولار أمريكي في سنة 1993 إلى 60.6 دج لكل دولار في سنة 1998، وتعلق ثبات استقرار الدينار بعاملين هما :

¹ سمير آيت يحيى، التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد تنمية كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014، ص 149-150.

2-1 وجود مخزون أو احتياطي صرف بكمية كافية:

يسمح مستوى إحتياطي الصرف بحماية سعر الصرف بقوة و ثبات سعر الدينار مرهونة بمستوى إحتياطي الصرف لدى بنك الجزائر كذلك فان الصدمات البترولية لسنتي 1998 و 1999 أدت إلى نقص مستوى إحتياطي الصرف من 8 مليار دولار سنة 1997 إلى 6.8 مليار سنة 1998 و 4.6 مليار سنة 1999 مما شكل ضغوط واجهت سعر الصرف وأدت إلى إنخفاض الدينار بـ 35 % بالنسبة لدولار بين أكتوبر 1998 و أكتوبر 2000 .

2-2 سياسة نقدية مناسبة:

إن إتباع سياسة نقدية مناسبة في إطار التبادل التجاري للعملة الوطنية يشكل شرط هام لإستقرار سعر لصرف، لان أي إنزلاق تضخمي بسبب سوء تسيير العملة يؤدي إلى إنخفاض العملة الوطنية، وتبعاً للصدمة البترولية لسنة 1998 والتي بقيت حتى السداسي الاول لسنة 1999 تدهور سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري كما أن ارتفاع احتياطي الصرف تبعاً لارتفاع أسعار البترول في السداسي الثاني لسنة 1999 كان له الاثر الفوري لحالة توازن سوق الصرف. وتميزت هذه الفترة بتطبيق الجزائر برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998) تحت وصاية صندوق النقد الدولي وتم تحقيق استقرار نسبي لسعر صرف الدينار في حدود 1 دولار = 56 دج، وتلخصت أهم أهداف هذا البرنامج في إحداث نمو اقتصادي والوصول إلى الاستقرار المالي مع تطهير ميزان المدفوعات ومواصلة تعميق الاصلاحات الهيكلية.¹

المطلب الثالث: سياسة سعر صرف الدينار خلال الفترة (2000-2014)

نظراً للتراجع الذي عرفته أسعار البترول سنة 1998 والذي استمر حتى السداسي الأول من سنة 1999 عرفت قيمة الدينار الجزائري تدهوراً بصفة فعلية اسمية أدت إلى تدهور فعلي حقيقي بنسبة 13 % في (1998-2001) حيث تراجعت احتياطات الصرف الأجنبي إلى 6.89 مليار دولار بعد أن كانت 8.05 مليار دولار سنة 1997 واستمر هذا الانخفاض إلى غاية بداية 1999، ونتيجة لارتفاع أسعار النفط خلال السداسي الثاني من سنة 1999 والتي مكنت من تراكم احتياطات الصرف الأجنبية، تم

¹ دردوري لحسن، لقلبي لخضر، سياسة سعر الصرف في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد 01، مارس 2017، ص 127-128.

تسجيل عرض مرتفع للعملة الصعبة ابتداء من سنة 2000 إلى غاية 2002، حيث بلغت احتياطات الصرف 17.96 مليار دولار سنة 2001 بعد أن كانت 4.6 مليار دولار سنة 1999 و 11.90 مليار دولار سنة 2000 هذا التحسن في الوضعية الخارجية كان له الأثر الفوري على توازن سوق الصرف، كما ساهم في تدعيم تطبيق سياسة صرف تستهدف تحقيق الاستقرار النسبي لسعر الصرف الفعلي الحقيقي.¹

¹ سيد عمر زهرة، انعكاسات سياسات صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1986-2016)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد دراية، ادرار، 2018، ص 143-144.

المبحث الثالث: دور بنك الجزائر في ادارة سياسة سعر الصرف

عرف البنك المركزي الجزائري إصلاحات متعددة ارتبطت بالإصلاحات الاقتصادية في إطار إصلاح المنظومة المصرفية لسنوات التسعينات مصحوبا بإصلاحات في السياسات الاقتصادية منها سياسة سعر صرف، حيث كانت الجزائر منذ الاستقلال تعتمد على التثبيت ثم اتجهت نحو تبني نظام الصرف التعويم المدار في إطار الإصلاحات الاقتصادية وإصلاحات الصرف في التسعينات من القرن الماضي.

المطلب الاول: ماهية البنك المركزي وأنظمة سعر الصرف

تحتل البنوك المركزية في مختلف بلدان العالم مكانة هامة بين مختلف المؤسسات الحكومية التي تعتمد عليها الدولة في تنفيذ برامجها وسياساتها المختلفة. ويرجع ذلك إلى الدور الذي تأمل الحكومة أن تؤديه هذه البنوك في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدولة من خلال إدارتها للسياسة النقدية، ومراقبة أعمال الائتمان بصفة عامة. ومن أجل هذا تخصص الدول تلك البنوك عادة بصلاحيات معينة تميزها عن سائر البنوك التجارية. كما تفوضها في استخدام أدوات وقرارات سيادية مختلفة تمكنها من أداء الوظائف والمهام الموكلة إليها وتحقيق الأهداف المرجوة منها بأكثر كفاية ممكنة.

أولا: ماهية البنك المركزي

البنك المركزي هو مؤسسة بنكية تتولى مهمة إصدار النقد و المعاملات البنكية للدولة و تشرف وتراقب سلوك البنوك التجارية في تنفيذ السياسة الاقتصادية في الدولة عن طريق بعض السياسات والأجهزة به، كما أنه مؤسسة بنكية هدفها الرقابة على كمية النقود واستعمالاتها بصورة تسهل تنفيذ سياسة نقدية معينة وتوضع هذه السياسة من قبل البنك نفسه، أو من قبل الدولة و تفرضها عليه، و هو المؤسسة النقدية التي تتولى مهمة إدارة التوسع والانكماش في حجم النقود، وذلك بغرض تحقيق الرفاهية العامة للمجتمع.¹

¹ كريمة شلغوم، دور البنوك المركزية في التأثير على السياسة النقدية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تأمينات و تسيير المخاطر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2012، ص4.

عملات أخرى في فترة زمنية ما، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو لسلة من العملات الأخرى، ويمكن قياسه باستخدام مؤشر لاسبيرز للأرقام القياسية.

المطلب الثاني: تدخل البنوك المركزية في سوق الصرف الأجنبي

إن ابتعاد قيمة سعر الصرف عن مجال التقلب المحدد من طرف البنوك المركزية على مستوى سوق الصرف و لتعديل ذلك السعر ببيع أو شراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، و هذا ما سيتم توضيحه من خلال هذا المطلب.

أولاً: التدخل غير المعقم

إن بيع البنك المركزي للعملة المحلية و شراء الأصول الأجنبية يؤدي إلى الزيادة في القاعدة النقدية هذا النوع من التدخل الذي يؤثر على القاعدة النقدية يسمى "التدخل غير المعقم" و هذا الحدث الذي يؤثر في القاعدة النقدية يسمى غير معقم. إذا أراد البنك المركزي تخفيض قيمة العملة المحلية فانه ينبغي أن يبيع عملته في سوق الصرف و يشتري أصول أجنبية و هذا صحيح بالنسبة للتدخل غير معقم.

ثانياً: التدخل المعقم

يعرف على انه قيام البنك المركزي بالتدخل في سوق الصرف للتأثير على سعر صرف عملته دون أن يؤدي ذلك إلى تغيير حجم المعروض النقدي من النقود المركزية في الاقتصاد، أي أن هذا التدخل لا يتعارض ولا يؤثر على السياسة النقدية المنتهجة من قبل البنك المركزي، بمعنى يدع المعروض النقدي أو سعر الفائدة المحددة كسياسات عامة دون ما تغيير، و يتم التعقيم من خلال معاوضة مشتريات أو مبيعات البنوك المركزية من النقد الأجنبي بعمليات السوق المفتوحة (مبيعات أو مشتريات السندات الحكومية).

و كمثال على ذلك: قد يتدخل البنك الجزائري لدعم الدينار من خلال استخدام حيازاته من النقد الأجنبي لشراء الدينار، و تؤدي هذه العملية إلى تقليص المعروض النقدي من الدينار و هو ما يعادل رفع أسعار الفائدة، و هي إجراءات قد تكون في غير صالح الاقتصاد إذا كان على حافة الانكماش و عليه إرجاع

المعروض النقدي و سعر الفائدة لمستواها الأصلي يقوم البنك المركزي بشراء السندات (سندات الخزينة) في السوق المفتوحة لضخ العملة الدينار الجزائري.¹

المطلب الثالث : سعر صرف الدينار الجزائري

اولا : نظام الصرف الثابت بالنسبة لعملة واحدة

كان نظام النقد الدولي في هذه المرحلة مسيرا باتفاقيات بروتون وودز، حيث كان كل بلد عضو في صندوق النقد الدولي ملزما بالتصريح عن تكافؤ عملته بالنسبة على وزن محدد من الذهب الصافي أو بالنسبة للدولار الأمريكي الذي هو نفسه في تكافؤ ثابت مع كمية محددة من ذهب.

حددت الجزائر سعر صرف الدينار ب 0.18 غ من الذهب أي بنفس التكافؤ مع الفرنك الفرنسي خلال الفترة 1964 تاريخ إنشاء العملة الوطنية و 1969 تاريخ تخفيض الفرنك الفرنسي. تجدر الإشارة هنا أن بنك فرنسا قد تعرض لهجمات مضاربية حادة، عقب أحداث سنة 1968، اضطرت إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي بالتفاه مع صندوق النقد الدولي وهذا بعد استعماله لاحتياطياته لمدة طويلة قصد الحفاظ على تكافؤ العملة الفرنسية. وهكذا انتقل التكافؤ الرسمي للفرنك الفرنسي في شهر أوت من سنة 1969 من 4.9370 فرنكا فرنسيا لكل دولار أمريكي إلى 5.5544 فرنكا فرنسيا لكل دولار أمريكي.

تميزت الجزائر خلال هذه الفترة بتميزت بضعف الفرنك الفرنسي، في تطبيق مخططها التنموي الثلاثي والذي يتطلب استقرار سعر الصرف ويمكن القول هنا أن تطبيق المخطط لثلاثي كان من الاسباب التي جعلت الدينار الجزائري لا يتبع الفرنك الفرنسي في التخفيض على الرغم من استمرار العملة الوطنية في علاقتها الثابتة مع الفرنك الفرنسي : دينار جزائري واحد يساوي 1.25 فرنكا فرنسيا أو فرنك فرنسي = 0.888 دينار جزائري من أوت 1969 وديسمبر 1973.

لقد أدى ضعف العملة الفرنسية خلال هذه المدة إلى الانخفاض المستمر للدينار الجزائري مقابل مختلف عملات تسديد الواردات الجزائرية، وهو ما ترتب عنه إعادة تقييم تكاليف مشاريع الاستثمار التي انطلقت في إطار المخطط الرباعي الاول 1970 – 1973.

¹نجاح عبدلي، دور البنوك المركزية في الحد من تقلبات أسعار الصرف، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي تيسي، تبسة، 2016، ص46.

أمام هذه الوضعية التي اقترنت بالتخلي عن أسعار الصرف الثابتة و المنبثقة عن اتفاقيات بروتون وودز وعن تعميم أسعار الصرف (المعومة)، ثم اتخاذ قرار تغيير نظام تسعير الدينار الجزائري عشية انطلاق المخطط الرباعي الثاني 1974-1977، وقد يسعى هذا النظام الجديد للتسعير إلى تحقيق هدف مزدوج وهو:

- توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة الدينار تفوق قيمته الحقيقية وهذا بغرض تخفيف عبئ تكلفة التجهيزات و المواد الاولية ومختلف المدخلات المستورد من قبل هذه المؤسسات خاصة وأنها مؤسسات ناشئة؛

- السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتنبؤاتها على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات عنيفة (تنازلية) لسعر الصرف، وهذا عن طريق استقرار القيمة الخارجية للدينار الجزائري؛

ثانيا: الربط بسلة من العملات

أدى إعلان نيكسون الشهير سنة 1971 عن نهاية نظام بريتن وودز إلى انتشار الفوضى في النظام النقدي الدولي، ونتيجة لذلك فقد تحولت الجزائر في تحديد قيمة الدينار من عملة واحدة إلى سلة موزونة من العملات التي تربطها بالجزائر علاقات تجارية، حيث تعطى كل عملة وزنا داخل السلة يعتمد على نسبة الواردات مع الشركاء الرئيسيين إلى إجمالي التجارة ، وتتكون هذه السلة من (الدولار الأمريكي الدولار الكندي، الفرنك البلجيكي، الفرنك الفرنسي، الفرنك السويسري، المارك الألماني الليرة الإيطالية، الجنيه الاسترليني، الكورون الدانمركي، الكورون النرويجي، الكورون السويدي، الفلورين الهولندي، البسيطة الاسبانية الشيلينغ النمساوي).

يقوم البنك المركزي بمراجعتها دوريا، وتهدف هذه السياسة إلى:

الحفاظ على سعر الصرف الحقيقي في مواجهة شركاء التجارة وتحقيق الاستقرار لسعر الصرف الدينار، حيث أن ارتفاع قيمة عملة معينة داخل السلة يعني انخفاض العملات الاخرى بالنسبة لتلك العملة والعكس، ويقوم البنك المركزي بحساب سعر الصرف الدينار بالنسبة إلى العملات المسعرة من قبل البنك المركزي بإتباع الخطوات التالية:

- حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي؛

- حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار؛

- حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري؛
- يتم بعد هذه العملية حساب أسعار الصرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملة الأخرى المستعملة من طرف البنك المركزي وتحسب بطريقة أسعار الصرف المتقاطعة.

أدى إتباع هذه السياسة إلى أن سعر صرف الدينار أصبح يتحدد لاعتبارات إدارية وليس لاعتبارات تتعلق بالوضع الاقتصادية و المالية الداخلية، وذلك لخدمة إستراتيجية التنمية، حيث كانت الاستثمارات على رأس كل الأولويات في تلك الفترة، وأدى توفر وسائل الدفع الخارجية جراء ارتفاع سعر النفط والداخلية باللجوء إلى الإصدار النقدي إلى جعل القرار الاقتصادي يقوم على الفصل بين المتغيرات الحقيقية والمالية، أي أنه بعيد عن الواقع الاقتصادي مما نتج عنه عدة آثار سلبية ومن أهمها، الاجحاف وهذا ما يتناقض مع سياسة التصنيع التي انتهجتها الدولة . كما تميزت هذه المرحلة بظهور سوق الصرف الموازي سنة 1974، فهو عبارة عن سوق حر، أين يكون سعر العملة الأجنبية يتحدد بحرية عن طريق عاملي العرض و الطلب على العملة ويمكن إيضاح ذلك في الجدول التالي :

الجدول رقم (03-01): تطور سعر الصرف الموازي والرسمي في الجزائر

السنة	1970	1974	1977	1980	1987
السوق الرسمي	1,0	1,0	1,3	0,62	0,80
السوق الموازي	1,0	1,1	1,5	2,0	4,0

المصدر: بمينة درقال، مرجع سبق ذكره، ص 135.

ونلاحظ من خلال هذا الجدول أن سعر الصرف الموازي مرتفع بالمقارنة بسعر الصرف الرسمي وهذا راجع إلى زيادة الطلب على العملة الصعبة في هذا السوق، وبالتالي أدى ارتفاع قيمة الدينار عن قيمته الحقيقية إلى ارتفاع السلع و الخدمات المحلية مقارنة بأسعار السلع و الخدمات الأجنبية مما جعل المستهلك يفضل السلع المستوردة على المحلية.¹

¹ العايب أمال، البنك المركزي ودوره في استقرار سعر الصرف، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص 56-58.

ثالثا: نظام صرف الدينار الجزائري بعد سنة 1986

لقد مرت الجزائر سنة 1986 بأزمة مالية حادة تميزت بعجز مزدوج في ميزانتي الدولة والمدفوعات بسبب تميزت انخفاض السيولة الناتجة عن تدي أسعار البترول المفاجئة، وتدهور قيمة الدولار الأمريكي باعتباره الأداة الأساسية للمعاملات مع الخارج، تأكد من خلالها بلوغ النموذج الاشتراكي المتبع الذي سيطر على البلاد لما يزيد عن ثلاثة عقود. ما استوجب إجراء إصلاحات نقدية ومالية جذرية، تهدف إلى الانتقال التدريجي وبخطى متسارعة من الاقتصاد المخطط والمسير مركزيا إلى اقتصاد توجهه آليات السوق الحرة، محاولين استعادة القيمة الحقيقية الداخلية والخارجية للدينار، وقد تمت عملية تعديل سعر صرف الدينار وفقا لما يلي:

1- الانزلاق التدريجي:

هو اجراء يستهدف خفض قيمة الدينار الجزائري بطريقة تدريجية ومراقبة، ثم العمل به طيلة الفترة الممتدة من نهاية 1987 الى غاية بداية 1991، ويعود سبب اللجوء الى عملية الانزلاق الى:

- ضعف احتياطات الصرف المتاحة،

- زيادة ثقل خدمة الدين.

والهدف من عملية التخفيض ما يلي:

- محاولة تقريب سعر الصرف الرسمي من سعر الصرف الموازي؛

- جعل الصادرات الجزائرية أكثر تنافسية في السوق العالمية؛

- العمل على جعل الدينار قابلا للتحويل؛

- رفع الدعم عن المنتجات المحلية وترك اسعارها تتحدد حسب قوى العرض والطلب.

استمر الدينار على هذا الوضع (22.5 دينار مقابل دولار امريكي واحد) الى غاية الاتفاق الذي ابرم من الصندوق بتاريخ افريل 1994 والذي تمخض عنه تخفيض يقدر ب 40.17 % أقره مجلس النقد والقرض بتاريخ 1994/04/10، وبذلك يصل عدد الوحدات المقابة لدولار امريكي واحد الى 36 دينار.

2- نظام جلسات التثبيت:

ان العملات القابلة للتحويل لا يمكن ان تكون موضوع سوق حقيقة واسعارها تتحدد من طرف البنك المركزي على هذا الاساس، فان تحويل الدينار ولو جزئيا يتطلب وضع نظام يتحدد بموجبه السعر وفق قوى

العرض والطلب، الشيء الذي يسمح بالارتفاع التدريجي لحجم المبادلات الخارجية، فبادر البنك المركزي بتاريخ 1994/10/01 إلى تنظيم جلسات اسبوعية (التثبيت) هدفها تحديد سعر صرف الدينار.¹

3- سوق الصرف ما بين البنوك:

لقد عرف الاقتصاد الجزائري مجموعة من التطورات والتحولت أهمها التخلي عن النظام المخطط مركزيا بشكل نهائي والانتقال إلى اقتصاد السوق، من خلال إدراج مجموعة من الإصلاحات الهيكلية إيماناً بأهمية أسواق الصرف الأجنبية ودورها في تأسيس عمليات العرض والطلب ومن ثم تحديد أسعار صرف حقيقية للعملة المحلية، ناتجا عنه تأسيس سوق الصرف ما بين البنوك، التي أصدرها البنك المركزي بموجب اللائحة رقم 95-08 بتاريخ 23/12/1995 وهو عبارة عن سوق صرف تتدخل فيه جميع البنوك بما فيها البنك الجزائري والمؤسسات المالية من أجل عرض وطلب العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري، كما ينقسم سوق الصرف البنينية إلى سوق صرف عاجل وسوق صرف آجل وقد انطلق نشاطه رسميا بتاريخ 02/01/1996 معلنين تبني نظام التعويم المدار القائم على إعطاء قدر كبير من المرونة الأسعار الصرف، مع احتمالية تدخل البنك المركزي في أسواق الصرف بشكل غير مباشر من خلال بيع أو شراء العملات الأجنبية لتفادي التقلبات الحادة في القيم الخارجية، وقد عرف سعر صرف الدينار الرسمي ارتفاعا خلال الفترة 1995-1998 بأكثر من 20%، وفي كانون الثاني 2003 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 5-2% للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية لاسيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الإسمية للدينار الرسمي وقيمة العملة الوطنية في السوق السوداء مقابل أبرز العملات الأجنبية، كما عرفت قيمة الدينار ارتفاعا في سنة 2005 حيث وصل إلى حوالي 73.28 دج / \$، ليعاود الانخفاض بداية من 2006 إلى غاية 2008 أين وصل إلى حوالي 58.64 دج / \$ بسبب ما عرفه العالم من هزات اقتصادية ومالية والتي كان لها الأثر الكبير على كمية الطلب على الموارد الأولية وكذا انخفاض أسعار البترول التي تعد دعامة الاقتصاد الجزائري ولكن سرعان ما بدأ في التعافي في أواخر 2009 ليصل إلى 73 دج / \$ سنة 2011.²

¹ عبد المجيد قدي، البعد الدولي للنظام النقدي، دار بلقيس، الجزائر، الطبعة الأولى، 2011، ص 240-239

² بن عبيزة دحو، سياسة سعر الصرف والنمو الاقتصادي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي ليايس، سيدي بلعباس، 2017، ص 205-204.

خلاصة:

لقد حاولت الحكومة الجزائرية منذ مطلع التسعينات معالجة المشاكل الاقتصادية التي مرت بها ، والتي تركت آثارها على مختلف القطاعات الاقتصادية وتجسدت محاولاتها في ذلك من خلال إتباع سياسة نقدية تتضمن تخفيض قيمة الدينار، حيث عمل بنك الجزائر من خلال تدخله في سوق الصرف على تدعيم العملة الوطنية ومحاوله الحفاظ على استقرارها قدر الإمكان وذلك عن طريق وضع القواعد والتعليمات القانونية المنظمة لعملية الصرف وحركات رؤوس الأموال من وإلى الخارج.

الخاتمة

تعد مشكلة تقلبات أسعار الصرف من المواضيع ذات الاهتمام الكبير بالنسبة للأطراف الاقتصادية والتي لها أهمية كبرى نتيجة التفسيرات والتطورات التي تطرأ على النظام الاقتصادي الدولي وهي أحد أهم المشاكل المطروحة على المستوى الدولي، ويحظى هذا الموضوع باهتمام الدول المتقدمة والدول المتطلعة للانفتاح الاقتصادي الجزائري، لقد تزايدت تقلبات أسعار الصرف في الوقت الراهن خصوصا نتيجة سيطرة نظام الصرف العائم من جهة، والنمو المتزايد والملحوظ في المعاملات التجارية والمالية بين الدول من جهة أخرى لهذا فقد بدأ تدخل بنك الجزائر واضحا للحد والتخفيف من حدة التقلبات التي تحدث على مستوى أسعار الصرف، عبر تبني طرق وإجراءات علمية تساهم في طبيعة ومناخ العمل المتميز بطابع عدم الاستقرار والتغير المستمر لتكون الحماية القصوى إزاء المخاطر الناشئة عن خطر الصرف و ذلك من خلال تقنيات التغطية هذه المخاطر، والسلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي تعمل جاهدة على تحقيق الاستقرار وكذا مراقبة الصرف وذلك تبعا وتماشيا مع نظام تسيير الاقتصاد بما يلائم أداء العمل المصرفي .

وكخلاصة لما توصلنا له من خلال هذه الدراسة فان تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك مرهون بنظام الصرف الذي يحدده البنك المركزي، وسنعرض فيما يلي:

أولا: نتائج الدراسة

- تقييم الأداء البنكي من المسائل المهمة في تحديد كفاءة تسيير البنك، وهو قياس ومن ثم التأكد من مدى كفاية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام لتحقيق الأهداف المسطرة؛
- خطر سعر الصرف هو ذلك الخطر الناجم عن احتمال حالي أو مستقبلي لتغير سعر الصرف بين عملتين أو أكثر بصورة غير متوقعة والذي يؤثر بدوره على موارد البنك؛
- يمتاز سعر الصرف بالتغير المستمر من وقت لآخر؛
- للبنك المركزي الجزائري أهمية كبيرة في الدولة من حيث توليه مهمة الاصدار النقدي، ومهمة إدارة السياسة النقدية، حيث تحسنت المؤشرات الاقتصادية في الجزائر، ويعود ذلك إلى السياسات الاصلاحية المعتمدة، هذا ما كان له أثر إيجابي على تحسن الوضع الاقتصادي وعودة تحقيق التوازن الداخلي والخارجي وعرفت سياسة سعر الصرف في الجزائر عدة مراحل، حيث أدت الظروف الصعبة التي واجهتها الجزائر إلى رفع الرقابة على الصرف، وتطبيق سياسة تخفيض العملة لتصحيح الاختلالات الخارجية؛

- يمثل البنك المركزي أهم مؤسسة تشرف على شؤون النقد والائتمان فهو المؤسسة التي تتولى إصدار الأوراق النقدية ويوكل إليه الاشراف على السياسة النقدية والائتمانية في الاقتصاد الوطني؛
- يتحدد سعر الصرف على أساس مبادلة عملة دولة ببقية عملات الدول الاخرى، عن طريق تفاعل قوى العرض والطلب أو عن طريق تدخل السلطات النقدية في الدولة، و يتحدد بناء على النظام المتبع في الدولة.

ثانيا: نتائج اختبار الفرضيات

- سعر الصرف هو ذلك السعر الذي يتم من خلاله مبادلة عملة بعملة أخرى وهو خلق الوصل بين الاقتصاد الوطني والاقتصاد الدولي وكذلك هو الربط بين مختلف العملات الأجنبية والمحلية، حيث تتأثر البنوك بشكل كبير بتقلبات أسعار الصرف؛
- من خلال الدراسة النظرية للموضوع فإن جميع المؤشرات الأداء المالي للبنك تتأثر بطريقة أو بأخرى بتقلبات سعر الصرف، غير أن الاختلاف يكمن في نسبة التأثير فإن كانت نسبة الربحية يتأثر بشكل مباشر بهذه التقلبات فإن مؤشر المديونية يتأثر على المدى المتوسط و البعيد؛

ثالثا: الاقتراحات

- و في ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم بعض الاقتراحات نوجزها فيما يلي:
- ضرورة البنك المركزي مراقبة ومتابعة تطور أسعار الصرف ومحاولة المحافظة على استقراره؛
- التحكم في استقرار سعر الصرف الاجنبي وذلك من خلال التحكم في قيمة العملة الوطنية؛
- يعتبر إنتهاج السلطات الجزائرية سياسة إستقرار سعر الصرف كعمل مهم لجذب الإستثمار الأجنبي، لكنه في نفس الوقت يجرمها من إستخدام سياسة الصرف لمواجهة العديد من المشاكل كمحاربة التضخم الذي ما يكاد يستفحل في الإقتصاد الجزائري بسبب القيام برفع سعر الصرف (تخفيض قيمة الدينار) ، حيث تتم هذه العملية في بعض الحالات بشكل مفاجئ مما ينقص من مصداقية السلطة النقدية في إتباع سياسة إستقرار سعر الصرف وبالتالي يزيد التوقعات التضخمية، إضافة إلى إرتفاع الأجور.

رابعا: آفاق البحث

- من خلال دراستنا هذه بدت لنا بعض النقاط لبعض المواضيع والتي يمكن أن تشكل آفاق مستقبلية للبحث في هذا الموضوع، حيث مجال الدراسة مفتوح أمام الباحثين للاسهام في الجوانب التالية:

- تقييم أداء البنك المركزي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الحديثة؛
- سعر الصرف وعلاقته بالتضخم؛
- قياس خطر سعر الصرف على المؤسسات الاقتصادية.

قائمة المصادر

و المراجع

قائمة المصادر و المراجع:

أولاً: الكتب

- 1- إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة الاسكندرية، مصر، 2008.
- 2- سامي عفيفي حاتم، دراسات في الإقتصاد الدولي، الدار المصرية للنشر، مصر، 1987.
- 3- عبد المجيد قدي، البعد الدولي للنظام النقدي، دار بلقيس، الجزائر، الطبعة الاولى، 2011.

ثانياً: الاطروحات والمذكرات

- 1- اسمهان بوعناني، ترجمة المصطلحات البنكية في النصوص القانونية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير تخصص الترجمة ، كلية الآداب و اللغات والفنون ، جامعة وهران السانبا ، وهران ، 2011.
- 2- باكور حنان، الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العوامة المالة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة شهادة الماستر تخصص اقتصاديات المالة والبنوك ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة 2014.
- 3- بطاهر علي، اصلاحات النظام المصرفي الجزائري واثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.
- 4- بقلول إبراهيم، دور الرقابة في البنوك من منظور القوائم المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي تخصص تدقيق محاسبي و مراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2016.
- 5- بن حمودة فاطمة الزهراء، أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، الجزائر.
- 6- بن عبيزة دحو، سياسة سعر الصرف والنمو الاقتصادي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2017.
- 7- بن ياني مراد، سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الاجنبي المباشر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر تلمسان، 2011.
- 8- بوطالب خديجة، مخاطر تقلبات اسعار الصرف واشكالية ادارتها في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص مالية وتجارة دولية، كلية العلوم التجارية-جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة، 2018.

- 9- بيتور جمعة، يعقوب امال، دور البنوك التجارية في تمويل النشاط الاقتصادي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي، تخصص مالية وبنوك ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ادرار ، ادرار ، 2017.
- 10- جعفري عمار، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمدخير بسكرة 2013.
- 11- جمعي وسيل، التقنيات البنكية المستعملة في تمويل المؤسسات الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي ، تخصص اقتصاديات التمويل والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة 2017.
- 12- حاجي يوسف، اثر تقلبات سعر صرف الاورو دولار على التوازن الداخلي والخارجي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة احمد دراية، ادرار 2019
- 13- حورية حميني، آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص بنوك و تأمينات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006.
- 14- خليف هناء، تقييم مخاطر سعر الصرف في المعاملات الدولية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة اليسانس، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، المركز الجامعي يحي فارس، المدية، 2008.
- 15- خولة نفاذي، أثر تقلبات أسعار الصرف على الاداء المالي للبنوك التجارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة، 2017.
- 16- درقال يمينة، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر الصديق، تلمسان 2011.
- 17- دغميش وفاء، طرق واساليب تمويل التجارة الخارجية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي تخصص بنوك واسواق مالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم ، 2017.
- 18- دنيا بوقديرة، سياسات منح القروض البنكية في ظل المخاطر ودورها في تقييم المشاريع الاستثمارية مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ام البواقي، ام البواقي، 2014.

- 19- راقى بديع حبيب، دور سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في سورية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص الاقتصاد المالي و النقدي، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية 2015.
- 20- رجاء بوترعة، أثر تقلبات سعر الصرف على أداء البنوك، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكايمي تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2016.
- 21- ركابي صدام ، تقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية باستخدام نموذج Camel، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكايمي ،تخصص مالية وبنوك ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2016.
- 22- زيات عادل، ادارة خطر الصرف و سبل تطوير تقنيات التحوط في البلدان الناشئة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الباز1، سطيف ، 2017.
- 23- سالمة فندوقومة، أثر الاصلاحات المصرفية على تطور النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة -1990 2018، مذكرة شهادة الماستر ، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي ،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة احمد درلية ادار 2019.
- 24- سخري كمال، دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكايمي، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.
- 25- سعيدة شطباني ، محددات سعر صرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص تقنيات كمية للتسيير ،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، المسيلة 2012.
- 26- سمير آيت يحيى، التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014.
- 27- سناء مسعودي، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكايمي، تخصص بنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي 2015.
- 28- سهام ميلاط، النظام القانوني للمؤسسات المصرفية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص قانون الاعمال، جامعة العربي بن مهيدي ،أم البواقي، 2014 29- سهيلة بعزیز، استخدام المؤشرات المالية التقليدية والحديثة في تقييم الداء المالي للبنوك التجارية، مذكرة مقدمة لنيل

شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، 2018.

30- سيد احمد ولد احمد، دور سعر الصرف في تعديل ميزان مدفوعات الدول النامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص نقود، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2011.

31- سيد عمر زهرة، انعكاسات سياسات صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1986-2016)، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد دراية، ادرار، 2018.

32- شوممة فاطمة الزهراء، أهمية تخفيض قيمة العملة على الاقتصاد الوطني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكايمي، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم 2019.

شوقي طارق، أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009

33- ضيف خلاف، البنوك التجارية ودورها في تمويل التجارة الخارجية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكايمي، تخصص مالية وبنوك كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ام البواقي، ام البواقي، 2015.

34- عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2002

35- العاني إيمان، البنوك التجارية و تحديات التجارة الخارجية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007

36- العايب أمال، البنك المركزي ودوره في استقرار سعر الصرف، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2015.

37- عبد الحميد مرغيت، ادارة سعر الصرف في الجزائر على ضوء تحول نحو نظام الصرف المرن مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، 2018.

- 38- عبد الرحيم جدي، تأثير تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكايمي تخصص اقتصاد نقدي بنكي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2018.
- 39- عبد الرزاق سالم، القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012.
- 40- علاء الدين عماري، اثر تقلبات اسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكايمي، تخصص مالية و نقود، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي التبسي، تبسة 2016.
- 41- قاسم تميماس، اثر تقلبات اسعار الصرف على الاداء المالي للبنوك التجارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكايمي، تخصص مالية و بنوك- كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2016.
- 42- القالي سميرة، استخدام النسب المالية في تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكايمي، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف محمد، مسيلة، 2018.
- 43- قلمين فايزة ، اصلاحات النظام المصرفي الجزائري واثارها على تعبئة المدخرات ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكايمي ، تخصص مالية ونقود ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2015.
- 44- قدياري خديجة، دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة اكلي امحمد، الوحاح، البويرة، 2018 .
- 45- قروط الزهرة، تقييم اليات منح القروض في البنوك التجارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة احمد دراية، أدرار، 2015.
- 46- كريمة شلغوم، دور البنوك المركزية في التأثير على السياسة النقدية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكايمي تخصص تأمينات و تسيير المخاطر ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهدي أم البواقي، 2012.
- 47- منال محمد تيسير سرور، العوامل المؤثرة في سوق العملات الأجنبية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم المصارف و التأمين كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق، سورية، 2014.

- 48- مولاي بوعلام، سياسات سعر الصرف في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.
- 49- ميسوني طيب ، دور البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر،تخصص ادارة بنكية ، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة ، 2018.
- 50- ناصر مروى صفاء، أثر تقلبات سعر الصرف على أداء البنوك، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي تخصص اقتصاد نقدي بنكي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة 2018.
- 51- نجاح عبدلي، دور البنوك المركزية في الحد من تقلبات أسعار الصرف،، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي تبسي، تبسة، 2016.
- 52- نويوة نور، دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي ، تخصص مالية وبنوك، العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد بوضياف، مسيلة ، 2018.
- 53- هارون مسعودي، الخدمات المصرفية الإلكترونية ودورها في تفعيل النشاط البنكي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي، تخصص بنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2012.
- 54- هشام شعباني، أثر تقلبات أسعار الصرف الدولار والأورو على الاقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي، تخصص مالية و ادارة المخاطر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة 2015.
- 55- واضح نعيمة،العوامل المؤثرة على اتخاذ قرار منح القروض البنكية للمؤسسات الاقتصادية،رسالة دكتوراه تخصص تسيير و مالية المؤسسات ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان 2017

خامسا:المجلات

- 1- دردوري لحسن، لقلطي لخضر، سياسة سعر الصرف في الجزائر،مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي،جامعة المسيلة،العدد 01-مارس 2017.
- 2- محمد راتول، العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مجلة علمية دورية متخصصة محكمة،السداسي الاول، العدد 14، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2016.

